



رؤية بيت الحكمة

في تحديث منهج كتابة التاريخ



أ.د. شمران العجلي
رئيس مجلس أمناء بيت الحكمة

أ.د. عبد الجبار ناجي
حيدر قاسم التميمي

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٨م



رؤية بيت الحكمة

في تحديث منهج كتابة التاريخ

أ.د. شمران سركال العجلي
رئيس مجلس أمناء بيت الحكمة

أ.د. عبد الجبار ناجي حيدر قاسم التميمي

بيت الحكمة

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

عنوان الكتاب: رؤية بيت الحكمة في تحديث منهج كتابة التاريخ

تأليف: أ.د. شمران سركال العجلي - أ.د. عبد الجبار ناجي

حيدر قاسم التميمي

إشراف ومراجعة: د. رفعت كاظم السوداني

الناشر: بيت الحكمة

الطبعة: الأولى/ ٢٠٠٨م

جميع حقوق النشر محفوظة للناشر

تنضيد وإخراج سهامه عبد ياسين

بيت الحكمة العراق - بغداد - باب المعظم - ص.ب (٥٣٦٤٠) مكتب بريد الاقص

هاتف ٤١٤٠٠١٥ / ٤١٤٠١٢٠١ فاكس ٤١٦٤٩٥٠

E-Mail: Baytal_hikma@Yahoo.com

Info@ baytal hikma Iraq. Org

baytal_hikma@Yahoo.com

لماذا بيت الحكمة يُضطلعُ بهذا المشروع الإستراتيجي الكبير ؟

إن تحديد مفهوم أو معنى شكل المصطلحات وعناوين البحوث والموضوعات، يعدُّ من الأمور الأساسية لتحقيق أنطباق الشكل على المضمون، وعليه فإن كلمة (تحديث) الواردة في عنوان هذا المشروع الإستراتيجي، قد تعني (التجديد) وهي بذلك خلاف (القديم أو تطويره)، بينما تعني كلمة (المنهج) الأسلوب أو الوسيلة. فالمنهج القديم لكتابة التاريخ، أو المناهج القديمة لكتابة التاريخ حسب السنين أو حسب الموضوعات أو الجمع بينهما، هو أسلوب أو أساليب أعتمدها المؤرخون في تلك العصور والأزمان، إجتهداً منهم لخدمة الحاكم أو الأسرة الحاكمة أو الحقيقة التاريخية. والمطلوب الآن إيجاد أسلوب أو أسلوب يُراد الوصول بوساطتها، الى قراءة التاريخ الماضي أو كتابة التاريخ الحالي أو الحقيقة التاريخية العلمية الصحيحة، وإنصافاً للشعوب أو الجماهير التي تقع على عاتقها فعلياً، عمليات صنع أحداث ذلك التاريخ وليس الحكام أو الأشخاص كما كان سابقاً، مع عدم إغفال دور القادة والزعماء والمفكرين -الذين هم أصلاً من أبناء هذه الشعوب والجماهير- في ذلك .

ان ما وصل إلينا وما لم يصل، من وقائع التاريخ الذي هو الماضي وحوادثه، وهو الموجود أمامنا، مكتوب وغير مكتوب، لا يجوز تجاوزه لأنه واقع قائم ولأنه شيء جامد بمعنى الثبات الشكلي، فلا

يجوز لنا الزيادة عليه أو إنقاصه حسب أهوائنا، إنما الواجب أن ننظر إليه كما هو ونقرأ ما بين سطوره، بهدف تقرير الرأي الصحيح عند الحكم على ذلك الحدث أو تلك الواقعة، بمعنى آخر أن على المؤرخ اليوم أن يُقَيِّم أو يحكم على خطأ ذلك الحدث أو صوابه فحسب، لأن المؤرخ مثل القاضي إزاء الخصوم المتنازعين أو مثل الطبيب إزاء المريض، فالقاضي يتعامل مع أدلة كلا الخصمين وبراهينهما بدون النظر الى أشكالهم وأسمائهم ومواقعهم وعلاقاتهم معه أو ضده، وكذلك الطبيب الذي ينظر الى المريض كجسم يتعرض لعدوان جرثومة المرض بدون النظر الى شكله أو جنسه أو علاقته به أو بغيره، وهكذا حال المؤرخ إزاء أحداث التاريخ ووقائعه.

وعلى هذا فالمؤرخون قسمان: الأول هو المؤرخ الذي كتب في التاريخ المعروض أمامنا، وهذا المؤرخ أنتهى الأمر بالنسبة له لأنه كتب في ضمن زمانه ومكانه وفي ضمن ظروفه الخاصة وظروف عصره، وليس لنا القدرة على تغيير ما كتب لأن ذلك صار جامداً أو ميتاً شكلاً ولأنه أصبح ماضياً. أما الآخر فهو المؤرخ المعاصر يعني (نحن) وعليه أن يقرأ هذا الماضي الجامد أو الميت ويستنتج منه ما يراه صواباً، كما عليه أن يكتب للحاضر والمستقبل، وفي الحالتين على المؤرخ أن يكون علمياً وموضوعياً وحيادياً نزيهاً .

ومن أجل الوصول الى حقيقة تاريخنا الماضي أو الإقتراب منها في الأقل أو كتابة تاريخ الحاضر والمستقبل التي تقع علينا، لا بد من

الإحاطة بأطراف ذلك التاريخ و عناصره مكوناته التي هي:

١- الإنسان الحاكم أو القائد أو الزعيم أو الجماعة أو الحزب أو العصابة

٢- الظروف أو الأسباب التي تمخض عنها الحدث أو الواقعة التاريخية وأهدافها

٣- الشعب أو الجماهير وأحوالهم الاجتماعية والإقتصادية والسياسية وقت وقوع الحدث.

٤- المؤرخ أو الكاتب الذي سجل ذلك الحدث وظروفه وإتجاهاته ودوافعه .

على أن هذه الأمور بمجموعها تقع متلازمة في دائرة الصراع الأزلي بين الإنسان والإنسان وبين الإنسان والطبيعة منذ بدء الخليقة حتى النهاية .

إن المنهج المطلوب كتابة التاريخ على أساسه اليوم، يجب أن لا يُقصد به إعادة كتابة أحداث الماضي أو تأريخ الماضي كما نريد، لأننا بذلك سنقع في الخطأ نفسه الذي وقع فيه كثير من المؤرخين القدامى أو الجدد عندما سجلوا أخبار تأريخهم، بمعنى آخر كأننا نريد أن نكتب الماضي من التاريخ على وفق منهجنا ورؤيتنا الحالية، إنما الواجب علينا اليوم أن نضع منهجاً لرؤية جديدة لأحداث ما مضى من التاريخ ونضع قواعد لهذا المنهج، أما إذا أردنا أن نضع منهجاً لكتابة التاريخ الذي نعيشه اليوم فذلك يتطلب وضع قواعد وشروط أيضاً لهذا المنهج .

إن أساس البلاء فيما وقع من خللٍ في حوادث التاريخ الماضي أو الحاضر، هو المؤرخ أو الكاتب، لأنه هو الذي سجل أو كتب أو يكتب اليوم تلك الحوادث قديمها وجديدها، وقد يكون هناك من يقول أن الشعوب هي التي تصنع التاريخ أو تكتبه ويقول آخرون إن القادة والزعماء هم الذين يصنعون التاريخ أو يكتبونه، لكن الواقع يقول إن الشعوب والجماهير لا يتعدى كونها وسيلة أو أداة يستخدمها القادة والحكام لتحقيق أهدافهم الخاصة أو تبرير تصرفاتهم في خلق الحادثة التاريخية سياسية كانت أم عسكرية أم إجتماعية أو صنعها، وذلك بسبب غياب الوعي لدى تلك الجماهير.

إن تحديث منهج كتابة التاريخ، يتطلب تحديد الهدف المطلوب الوصول إليه من هذا التحديث، هل هو معرفة الصحيح من الخطأ في هذا التاريخ الماضي المكتوب وكشف حقيقته أم التفاخر به أو الإنتقاص منه ومن القائمين على الحكم في تلك العصور؟ أم أخذ العبرة من الحسن للإقتداء بها ومن السيئ للإبتعاد عن الوقوع بمثله وتلافيه؟ أم أن يكون لصالح الشعوب والجماهير المقهورة والمغلوبة على أمرها في العصور كلها أي أن يكون تاريخاً للشعوب وليس للحكام؟ أم أن يكون تاريخاً للحياة الإجتماعية والإقتصادية والعلمية والفنية والسلام والإنسانية؟ أم أن يكون تاريخاً للسياسة والحروب وما يرافقها من نصرٍ وهزيمة؟ وفي ذلك كله ومن أجل ذلك على المؤرخ أن يعتمد في منهجيته العلمية والموضوعية الأمانة التاريخية للوصول الى الغاية المنشودة. التي هي الصواب.

فهدف المشروع الإستراتيجي التاريخي - الذي يضطلعُ به بيت الحكمة بانجازه وتحقيقه هو الأهتمام بصياغة منهج بحثي جديد أو تحديثه، وإنه من الموضوعية بمكان ونحن نشهد تطوراتٍ وتغيراتٍ ملحوظة في مجال حرية الفكر وإبداء الرأي والحوار مع الآخر سواء كان ذلك الآخر ديناً أم مذهباً أم جنساً أم عرقاً أم فرقة دينية أم طائفة أم عنصراً اجتماعياً فإنه من الموضوعية أن نُعيد بناء أهم تكوين ثقافي وحضاري يرثه الفرد (أي فرد) بدءاً من عائلته الى عشيرته ومذهبه وجنسه وأصله ودينه على وفق منهجية وطريقة بحث لا تتكرر للماضي أو تحده بزوايا ضيقة وبموروثٍ إعتادت عقولنا على قراءته والبحث فيه .

إنها منهجية نطمح الى أن يتفق عليها الأكاديمي المختص بالتاريخ والحضارة والباحث المهتم ورجل الدين من هذا المذهب أو ذاك أو من هذا الفكر الفلسفي والمعرفي أو ذاك. حيث تكون منهجية لا تُكرر الخطأ التاريخي للرواية الأموية والرواية العباسية. ونتطلع الى أن تعتمد الموضوعية فلسفةً في السرد التاريخي بدون إعادة أو تكرار نظرية التاريخ (هو تاريخ حروب أو تاريخ خلفاء وملوك) إنما هو تاريخ أمة فاعلة لإبراز دورها السياسي، إنه تاريخ الأمة الاجتماعي والإقتصادي والحضاري يمثل ما قدمه هذا المجتمع من فكرٍ وحضارة وعلوم، المجتمع الذي

والصناعات والمهن وفي تطور كيفية الإستثمار الأمثل لمنابع المعادن وتعدينها من ذهب وفضة ونحاس وحديد وجواهر وأحجار كريمة، إنها منهجية تركز في دور العلماء والمفكرين والمحدثين والفقهاء والأئمة والقراء والمعلمين والحرفيين والعمال والمزارعين، إنها منهجية تركز في فعالية - نصف المجتمع - المرأة والحياة الأسرية والعائلة ودورها العلمي، فهي منهجية تلقي الضوء على المرأة العاملة والمرأة المحدثّة والمرأة الفقيهة. اذ انه بوساطة تحديث هذا المنهج المعرفي وغيره من مفاصل مكوناته التاريخية نستطيع التوصل الى فهم أمثل للتأريخ وكيفية كتابته والبحث فيه. ويهدف بيت الحكمة من وراء هذا المشروع الواسع الى التوصل في نهاية المطاف وبعد مرحلة الاتفاق النسبي حول أسس هذه المنهجية وأدواتها كوسيلة سليمة وموضوعية من الأطراف كافة الى العملية الكبرى ألا وهي صياغة كتاب يتضمن الفهم التاريخي الأنموذجي لتاريخ أمتنا القديم والإسلامي والحديث والمعاصر يكون - كما نأمل - مقبولا للأكاديمي والباحث والفيلسوف والعلماني ورجل الدين. إنه كتاب جامع شامل ليس بالضرورة كتاباً منهجياً بقدر ما يكون كتاباً يهدف الى عدم إنكار أو عدم إغفال أي مكون من مكونات مجتمعنا بغية تحقيق مجتمع متآلف في تكوينه التاريخي .

رؤية بيت الحكمة في المعايير الأساسية لمنهجه المقترح في الكتابة التاريخية

عندما نتحدث عن منهج لكتابة التاريخ الإسلامي فإن علينا أن نضع في الحسبان نمطين من المنهجية: عامة وخاصة.

فأما أولاهما فتتعلق بمنهج كتابة البحث التاريخي، سواء أفي الدائرة الإسلامية كان أم خارجها، إننا هنا بإزاء تقنيات ذات طابع عالمي، أعانت على تكوينها وتنميتها خبرات الأمم والجماعات والشعوب، وكان لحضارتنا دور بارز في تشكيلها وإغنائها، وبمرور الوقت أصبحت أشبه بعُرف عالمي متفق عليه في سائر الدوائر الأكاديمية، أذ إن أي بحث في التاريخ، أو أية رسالة جامعية، لن تستكمل شروطها المقبولة إن لم تلتزم بمطالب هذا المنهج الذي يعرفه جيداً التدريسيون والطلبة الجامعيون على السواء، والذي يتضمن عدداً من الحلقات المتماسكة التي يأخذ بعضها برقاب بعضها الآخر، والتي لا يمكن تجاوز إحداها، بأية حال، لأن ذلك سيعني خللاً ما في طريقة جمع المادة التاريخية وتركيبها حول هذا الموضوع أو ذاك.

إن اختيار الموضوع بعد تنفيذ قرارات ودراسات شاملة في دوائره المباشرة وغير المباشرة، وترتيب قائمة المصادر والمراجع التي تغذيه بمادتها التاريخية، واعداد خطة بحث مقننة يقوم عليها المعمار التركيبي للبحث، ثم البدء بجمع المادة على وفق الشروط

المعروفة، وفرزها على وفق سياقاتها النمطية، والتحول لتركيب المادة التاريخية وصولاً الى استكمال الجوانب التكميلية الأخرى من مقدمة وخاتمة وقائمة مصادر ومراجع .. إلى غير ذلك.

هذه جميعاً خطوات منهجية عامة تلزم كل محاولة للبحث في التاريخ، إسلامياً كان أم أوربياً أم صينياً حيث لا يكون للخصوصيات التاريخية تأثير ما في تقنيات المنهج الذي يبدو، كما لو كان أداة عمل محايدة، يمكن توظيفها للبحث في أي حقل من حقول المعرفة التاريخية.

في هذا السياق قُدمت الكثير من المحاولات بدءاً من محاولة الدكتور أحمد شلبي المعروفة "كيف تكتب بحثاً أو رسالة" وانتهاءً بما تقوم به أقسام التاريخ في الجامعات المختلفة، من إعداد مؤلفات خاصة بالمنهج، لكي تدرّس على طلبتها، في هذه المرحلة أو تلك من مراحل الدراسة.

لكننا إذا انتقلنا الى النمط الخاص لكتابة التاريخ الإسلامي، أي إلى الضوابط والمعايير والشروط التي يتحتم توافرها في الباحث في هذا التاريخ، فضلاً عن أوليات المنهج وتقنياته العامة المتفق عليها، فإننا يجب أن نثريث قليلاً لأسباب نورها على النحو الآتي:-

يتجاوز حدوده التنظيرية صوب التطبيق، والمطلب الأكثر إلحاحاً هو تنفيذ هذه الشروط في الساحة التاريخية الإسلامية، لكي تتحقق المقاربة الأكثر خبرة ونضجاً واكتمالاً للواقعة التاريخية.

ثم إن علينا ألا نغفل عن ملاحظة لا تقل أهمية، هي أن منهج البحث في التاريخ الإسلامي نفسه قد يأخذ سياقين أساسيين، يتطلب كل منهما شروطه وضوابطه الخاصة، فضلاً عما يمكن وصفه قاسماً مشتركاً أعظم لكل مجالات البحث في التاريخ الإسلامي.

فأما السياق الأول فيتمثل في دراسة واقعة إسلامية ما .. ظاهرة من الظواهر .. حدث من الأحداث .. دولة أو تشكيل سياسي .. معطى ثقافي أو حضاري .. شخصية من الشخصيات .. معركة أو معاهدة .. أو متابعة للعلاقات الخارجية بين هذا الكيان أو ذاك .. وغير ذلك. بعبارة أخرى إن معظم الأبحاث التي تكتب عن تاريخ الإسلام، بما فيها سيول رسائل الدبلوم والماجستير والدكتوراه، تنحو هذا المنحى، وتجد نفسها، بحكم مطالب المنهج، تتحدد بمسائل معينة ذات حدود زمنية، أو مكانية، أو موضوعية، وإلا انساح الجهد المنهجي على مساحة واسعة فعانى من الفضفاضية والتسطح، وفقد قدرته على التمرکز والإيغال العمقي لمتابعة الواقعة والوصول إلى جوهرها .. إلى مكوناتها ومقوماتها وخصائصها الأساسية، أي التحقق بمقاربتها بشكل أفضل.

إلا أن السياق الثاني هو الذي يهمننا في هذه الصفحات .. السياق

الذي ينطوي على كتابة تاريخ الأمة الإسلامية على مداه في الزمان، والمكان، والمعطيات، والذي يتطلب منهجاً في العمل، يقدر على ضبط محاولة معقدة، شاملة، ممتدة كهذه، قد لا يكون بمستطاع فرد، أو مجموعة مؤرخين، بل قد لا يكون بمقدور مؤسسة علمية أو أكاديمية واحدة، أن تنفذها بالشكل الصحيح.

ويقيناً فإن بعض مواصفات المنهج الذي تقتضيه الأبحاث المحددة في التاريخ الإسلامي، فضلاً عن التقنيات المنهجية العامة المتفق عليها عالمياً، ستغذي هذا المنهج الذي يستهدف كتابة، أو إعادة كتابة تاريخ الأمة الإسلامية، لكن يبقى بعد هذا كله، أو قبل هذا كله، مجموعة من الشروط والمعايير والضوابط التي يتحتم بلورتها والاقتناع بها، لكي يكون منهج العمل صالحاً تماماً للبدء بخطوة كهذه، تستهدف عرض المادة التاريخية الإسلامية وتركيبها كما تشكلت — بالفعل — في الزمان والمكان، لا كما يُراد لها أن تكون.

والكمال لله وحده ... ومحاولة استعادة معطياتنا التاريخية كما تشكلت بالفعل، بدقائقها وتفصيلها، أمر ليس بمُستطاع الإنسان، لاسيما وأنه يتعامل مع مادة تتضوي تحت دائرة العلوم الإنسانية لا العلوم المتضبطة Exact Sciences من نحو العلوم الصرف والتطبيقية.

ويتعامل أيضاً مع وقائع يفصل بينها وبين الباحث حاجز الزمان والمكان، فضلاً عن أن الرواية التاريخية القادمة إلينا من مظانها الأولى ليست — في الأحيان كلها — أمراً يقينياً لكي نقيم عليه

بنيان المعمار التاريخي، بل إننا قد نجد ما هو نقيض هذا أحياناً
سيولاً من الروايات التي تتطلب قدراً من الصرامة النقدية لرفضها أو
قبولها، فيما سبق وإن نبه عليه ابن خلدون في "المقدمة" والقاضي أبو
بكر بن العربي في "العواصم من القواصم" وغيرهما ممن انتبهوا
على ما تضمنته هذه الروايات من "احتمالية" قد تصل — بتعبير
الطبري في مقدمة تأريخه المعروف — حد الاستشناع الذي يصدّم
القارئ أو السامع، ويدفعه إلى عدم الاستسلام لتلك الرواية التاريخية.
ها نحن إذن بإزاء ثلاث طبقات منهجية يجب اجتيازها
وصولاً إلى "الحالة" الملائمة للتعامل مع التاريخ الإسلامي، وإذا
كانت الطبقة الأولى بتقنياتها المنهجية العالمية المتفق عليها، معروفة
تماماً، وإذا كانت الطبقة الثانية قد تلقت بعض المحاولات على
مستويي التنظير والتطبيق، فإن المعضلة تبرز في الطبقة الثالثة،
والأكثر أهمية، تلك التي تعنى بتصميم الشروط والضوابط والمعايير
التي لا بد من الأخذ بها، إذا أردنا فعلاً أن نستعيد تاريخنا الإسلامي ..
أن نكتب، أو نعيد كتابة تاريخ أمة إسلامية لا أمريكية أو روسية أو
صينية أو أنجلوسكسونية أو لاتينية.

ستكون الصفحات التالية "مقترحات" وليست صيغاً نهائية
على هذا المستوى المنهجي الثالث، والأكثر أهمية، بسبب ارتباطه
بالمنظور الشامل لحركة التاريخ، وستتضمن عدداً من الضوابط
والمعايير التي يمكن أن يزداد عليها الكثير فيما بعد، كما يمكن أن يُنخل
ويُصفى منها ما يخرج عن دائرة الضرورة.

إنها أشبه ما تكون بموجهات عمل منهجية، تستهدف حماية أية محاولة جادة لكتابة التاريخ الإسلامي، أو إعادة كتابته، من الجنوح أو الانحراف، أو التزوير والتزييف، فيما يخرج وقائع هذا التاريخ، وطرائق تشكله وصيرورته، عن بيئتها الحقّة، ويعيد تركيبها في بيئات وأنساق غريبة هجينة، من شأنها أن تصد المقاربة عن المضي إلى هدفها بالصيغة العلمية المطلوبة، فيما هو نقيض المنهج ابتداءً.

أولاً: هنالك — قبل أي أمر آخر — ضرورتان أساسيتان لا يمكن — بدون الأخذ بهما — البدء من النقطة الصحيحة. أولاهما: أن يكون الباحثون على إمام مناسب بلامح التفسير الإسلامي للتاريخ البشري، والتي تضع تحت أيديهم مجموعة قيّمة من الضوابط التصورية التي لا يمكن فهم التاريخ الإسلامي بدون فهمها وتمثلها.

إن التفسير الإسلامي وهو يسعى على وفق منهجه الخاص إلى الكشف عن قوانين الحركة التاريخية وسننها على مستوى العالم يضع في الوقت نفسه منظومة صالحة من القيم التي تفسر تاريخ الإسلام نفسه، بما أن الإنسان في كلتا الحالتين هو رحي التاريخ وقطبه، وبما أن السنن التي تعمل عملها في نسيج الحركة التاريخية هي نفسها سواء عملت على مستوى التاريخ البشري أم الإسلامي.

أما الضرورة الثانية: كون الباحثين على وعي مشترك بخصائص

التاريخ نفسه، ليست الخصائص الجزئية التفصيلية، وإنما تلك التي تمثل امتداداً أكبر — في الزمان والمكان، وتمنح هذا التاريخ خصوصياته المؤكدة التي تميزه من تواريخ الأمم والجماعات والشعوب، ولن يناقش أحد في أن تاريخ الإسلام يحمل ميزات خاصة كهذه بما أنه — من بين عوامل عديدة أخرى — نتاج لقاء حميمي بين الوحي والوجود.

إن الأخذ بهاتين الضرورتين يمكن أن يحمل معه الإفادة القصوى من الحدين الإيجابي والسلبي للمسألة في إطارها المنهجي، فأما الحد الإيجابي فهو إعانة الباحثين على إدراك أعماق لوقائع هذا التاريخ وسبل تكوينه، وأما الحد السلبي فهو منع هؤلاء الباحثين من شتات الأمر، والتبعثر في كل اتجاه، بل من التصادم والتضارب أحياناً، في التصورات والتحليلات، وبالتالي في النتائج التي سيتمخض عنها العمل، الذي سيغدو — على الرغم مما ينطوي عليه من بذل وعناء — ضرباً على غير هدى، ولن يأتي بالنتيجة المتوخاة من تقديم نسيج متوحد لوقائع التاريخ الإسلامي مقارباً قدر الإمكان لصيرورة هذا التاريخ وقوانين تشكله.

ثانياً: تحقيق قدر من التوازن بين دراسة الجوانب السياسية — العسكرية، وبين فحص الجوانب الحضارية وتحليلها، مع الأخذ بنظر الاعتبار ضرورة أن ينظر إلى المعطيات الحضارية بوصفها أجزاء متفرقة تنتمي إلى كل أوسع، يتضمنها جميعاً

ويمنحها معنىً وهدفًا. وليس من الضروري، بصدد هذه النقطة، أن يقف الباحثون عند سائر التفاصيل والجزئيات التي تعج بها مصادرنا القديمة، ولا سيما فيما يتعلق بالجوانب السياسية والعسكرية من تأريخنا، ليس من الضروري أن يقع الباحث أسير هذا الحشد الزاخر من النصوص، ولا بد له - إذن - من أن يتجاوز الجزئيات إلى الكليات، والوقائع الصغيرة إلى الدلالات الخطيرة، ولا يقف عند حدود النص أو الواقعة، بل يتعداها إلى معناها العميق ودلالاتها الموحية، وحينذاك سيتمكن من تحقيق عملية الاختزال والتركيز، إذ إن كل مجموعة من التفاصيل والجزئيات تندرج تحت هذا المعنى أو ذاك، وتمنحنا هذه الدلالة أو تلك، في سياق الحركة التاريخية الأكبر حجمًا، ومن ثم تغدو هذه الجزئيات عبارة عن مواد كمية، أو نماذج متشابهة، يمكن اعتماد عدد محدود من عيناتها للتوصل إلى الصيغة البنائية الأكبر للواقعة التاريخية، وبالتالي التخلص من ركام التفاصيل الذي يثير الإرباك في ذهن القارئ أكثر مما يحقق من سيطرة على الحركة التاريخية وتفهم لصيرورتها.

ثالثًا: تحقيق قدر من التوازن بين العرض الأكاديمي الصرف للوقائع التاريخية، سياسية وحضارية، وبين اتخاذ مواقف فلسفية، أو تصورية، لتفسير هذه الوقائع، وتبيين عوامل تكوينها ومؤشرات مساراتها وحصيلة مصائر ها؛ شرط أن تندرج هذه

المواقف جميعاً في رؤية نوعية متجانسة، وتلتزم الحد الأدنى المشار إليه من الأسس والمواضعات المستمدة من خامّة التاريخ الإسلامي نفسه، من صميم نسيجه، غير المقتحمة إياه من الخارج .. فلا تتخذ إحداها التفسير المادي منطلقاً لها، بينما تتحو الأخرى منحى في سبيل المثالية أو الحضارية أو الروحية، وإنما تسعى هذه المواقف قدر الإمكان إلى إعتماد أكثر التصورات انسجاماً، وتناغماً مع حركة التاريخ الإسلامي وإيقاعه، وأشدّها قدرة على استبطانه وتفسيره.

رابعاً: تقديم عروض تاريخية متوازية زمنياً بين ما كان يجري في مرحلة ما من مراحل التاريخ الإسلامي، وما كان العالم المحيط يشهده في المرحلة نفسها من أحداث، من أجل تكوين نظرة شمولية لدى الدارس أو القارئ، تمكنه من فهم طبيعة العلاقات بين الإسلام والعالم الخارجي، من خلال تحقيق قدر من السيطرة على ما كان يحدث في المرحلة التاريخية - الزمنية الواحدة.

خامساً: هل يتحتم إعادة تقسيم الحقبة الزمنية على مراحل التاريخ الإسلامي، في ضوء المعطيات الجديدة لهذا المنهج، وتجاوز، أو تعديل، الصيغ التقليدية لهذا التقسيم، والتي غدت لطول أمدها ولشدة تكرارها والأخذ بها، مسلمة لا تقبل نقضاً ولا جدلاً ؟

نعم .. في أغلب الظن .. لاسيما إذا تذكرنا وحدة الحركة التاريخية، وصيرورتها المتواصلة، وامتدادها المستمر إلى نسيج الأمم

والشعوب الإسلامية بعيداً عن التبدل الفوقي في الأسرات والنظم والحكام .. هنالك حيث تتحقق التبدلات التاريخية على وفق معادلات زمنية تختلف في الأساس عن معادلات التبدل في الدول والنظم والسياسات.

وهكذا يبدو ضرورياً اعتماد مقاييس التغيير النوعي في الحركة التاريخية بين مرحلة ومرحلة، وعصر وعصر، وعلى سائر المستويات السياسية والعقائدية والحضارية، أي أن التقسيم الزمني للمراحل التاريخية يجب ألا ينصب في المتغيرات الفوقية بل يمتد إلى قلب المجتمع في تمخضه وتحوله الدائمين.

أما على المستوى المكاني فمن الأفضل اعتماد الوحدات الحضارية المتنوعة في ضمن إطار وحدة الحضارة الإسلامية، هذه الوحدات المتميزة التي قد تشهد أكثر من كيان سياسي، وقد تمتد إلى أكثر من بيئة جغرافية أو إقليم.

سادساً: الأخذ بأسلوب نقدي رصين في التعامل مع الروايات التي قدمتها مصادرنا القديمة، وعدم التسليم المطلق بكل ما يطرحه مؤرخنا القديم، وإحالة الرواية التاريخية، قبل التسليم النهائي بها، على المجرى العام للمرحلة التاريخية، لمعرفة هل يمكن أن تتجانس في سداها ولحمتها مع نسيج تلك المرحلة ؟ هذا فضلاً عن ضرورة اعتماد مقاييس ومعايير النقادين الخارجي والباطني، وصولاً إلى قناعة كافية بصحة الرواية.

ويمكن الإفادة في مجال النقد الخارجي — إلى حدٍّ ما — من علمي

(مصطلح الحديث) و (الجرح والتعديل)، اللذين مورسا على نطاق واسع في عمليات تمحيص الأحاديث النبوية، ومن كتب التراجم الغنية الخصبة، فما من أمة في الأرض عنيت بتمحيص مصادر أخبارها وتاريخها كالأمة الإسلامية، فهناك تراجم لعشرات الآلاف من الرجال الذين أسهموا جميعاً في تقديم الأحاديث والأخبار والروايات التاريخية، التي لا يمكن توثيقها والأخذ بها إلا بعد فحص أولئك الرجال الذين تناقلوها، ومن ثم فإن دراسة التاريخ الإسلامي دراسة جادة تستلزم — بالضرورة — دراسة هذا الموضوع الخطير لكي تقوم الأعمال التاريخية معتمدة على أوثق المصادر وأدق الأخبار، ومنقحة من حشود الدسائس والأباطيل، وسيل الروايات التي نفتتها القوى المضادة في جسد تاريخنا المتشابك الطويل.

ولابد من الإشارة هنا إلى الملاحظة القيمة التي أبداها محب الدين الخطيب حول هذه النقطة، فهو يشير إلى أن تاريخ الطبري " لا يمكن الانتفاع بما فيه من آلاف الأخبار إلا بالرجوع إلى تراجم رواته في كتب الجرح والتعديل، وأن كتب مصطلح الحديث تبين الصفات اللازمة للراوي، ومتى يجوز الأخذ برواية المخالف .. وأن العلم بذلك من لوازم الاشتغال بالتاريخ الإسلامي، أما الذين يحتطبون الأخبار بأهوائهم، ولا يتعرفون إلى روايتها، ويكتفون بأن يشيروا في ذيل الخبر إلى الطبري، رواه في صفحة كذا من جزئه الفلاني، ويظنون أن مهمتهم انتهت بذلك، فهو لاء من أبعد الناس عن الانتفاع بما حفلت به كتب التاريخ الإسلامي من ألوف الأخبار .."

والطبري نفسه يقول في مقدمة كتابه عباره المعروفة: "فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين، مما يستنكره قارئه أو يستشعنه سامعه من أجل أنه لم يعرف له وجهاً صحيحاً، ولا معنى في الحقيقة، فليفهم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا وإنما أتى من بعض ناقله إلينا، وإنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا."

سابعاً: يقابل هذا ضرورة الاعتماد في بناء البحث التاريخي على الواقعة نفسها، بدون الوقوع في مظنة اعتماد هياكل مرسومة ووجهات نظر مصنوعة سلفاً، ومحاولة تطويع الوقائع وإرغامها على الانسجام مع هذه الهياكل والوجهات، حتى ولو أدى هذا إلى تشويه ملامح الواقعة التاريخية، أو إعادة تركيبها، لكي تتسجم والأطروحات السابقة، مما نجده واضحاً - في سبيل المثال - في الدراسات التي تنطلق من المفهوم المادي على تفسير التاريخ، الأمر الذي، أوقعها في حشد من الأخطاء والتناقضات.

ونحن نجد هذا - مثلاً - في موقفهم من حركة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فبعضهم يرى أن المجتمع العربي [في مكة والمدينة] شهد بداية تكوين مجتمع يمتلك الرقيق، بينما يرى (بيجو لفسكاي) أن القرآن [الكريم] يشعر بتركز مرحلة ملكية الرقيق ويذهب مع (بلاييف) إلى أن المرحلة الإقطاعية هي من آثار اتصال العرب بالشعوب الأخرى، هذا ويرى آخرون أن المجتمع الإقطاعي بدأ

بالتكون فعلاً ومنهم من يرى أن الإسلام يلائم مصالح الطبقات المستغلة الجديدة من ملاك وأرستقراطية الإقطاع مثل (كليموفيج) ومنهم من يراه في مصلحة أرستقراطية الرقيق فقط، في حين أن البعض مثل (بلاييف) يرى أن الإسلام المتمثل بالقرآن، لا يلائم المصالح السياسية والاجتماعية للطبقات الحاكمة، فلجأ أصحابه إلى الوضع في الحديث لتبرير الاستغلال الطبقي الجديد، وفي حين أن بعضهم يقول: إن الأرستقراطية وحدث القبائل العربية لتحقيق أغراضها، ويقول غيرهم: إن القبائل كانت تتوثب للوحدة، فجاء الإسلام موحداً يعبر عن ذلك التوثب، ويضطرب الموقف من نشأة الإسلام نفسه.

ثامناً: يجب ألا يقع الباحثون تحت وطأة الموضوعات المعاصرة، في سائر مناحي الحياة البشرية: السياسية والاقتصادية والأخلاقية والروحية والاجتماعية، لأن هذا من شأنه أن يصبغ رؤيتهم للتاريخ الإسلامي بألوان تستمد تركيبها من واقع عصرنا الراهن، الأمر الذي قد يفسد موضوعية الرؤية، وبالتالي يصد المؤرخ عن الوصول إلى كنه الوقائع التاريخية التي قد لا تمت بصلة إلى معطيات العصر الحديث .

صحيح أن على المؤرخ أن يستفيد من ما يقدمه هذا العصر من علوم وأدوات موصلة أو مساعدة كلها على كشف الحقيقة التاريخية، إلا أنه ما كان بميسور مؤرخنا القديم أن يحظى بعشر

معشارها، لكن الاعتماد على هذه العلوم — وأكثرها ميداني أو تجريبي — للإعانة على كشف الواقعة التاريخية أمر، والتأثر بفلسفة العلم الظنية التخمينية، وما أحدثته من نتائج سيئة في عالمي النفس والمجتمع، في ميداني الضمير والسلوك، أمر آخر، قد يجعل المؤرخ أسير موضوعات زمنية نسبية متغيرة تفرض عليه نمطا من التفكير في تعامله مع حشود الوقائع التاريخية، فلا يراها كما يوجب البحث الموضوعي أن يراها، وإنما يقوم — إذا صح التعبير — بعملية تمرير لهذه الوقائع من خلال تلك الموضوعات، فما تلبث حينذاك أن تفقد لونها الأصيل ولامحها الخاصة وشخصيتها المستقلة، لكي تقتبس ألوان هذه الموضوعات ولامحها وخطوطها وتضيع.

تاسعاً: حيثما اكتشف تناقض حاد بين التجربة التاريخية الواقعة وبين النص أو الرواية التاريخية، تحتم اعتماد التجربة الأكثر ثقلًا وتحققًا وإقناعاً، والأشد تلاؤماً مع الصيرورة التاريخية نفسها.

وفي سبيل المثال: فقد جابهت الدولة الإسلامية في صدر الخلافة الراشدة أخطر التجارب في تاريخها: الحركة المضادة المعروفة بالردة، مجابهة عسكرية ومصيرية حاسمة مع نظم العالم القديم القائمة يوم ذاك .. تحديات حضارية دائمة تتطلب استجابات ناجحة باستمرار .. لقد كانت الأمة الإسلامية أمام امتحانها العسير، وكان عليها أن تنجح أو أن تنكس، ولقد نجحت في نهاية المطاف على المستويات الثلاثة.

وحركة التاريخ الثقيلة هذه ما كان لها أن تتحقق هذا التحقق لو كانت الأمة الإسلامية، والدولة الجديدة، تعاني في قيادتها العليا انشفاقاً خطيراً، كما حاولت بعض الأخبار أن تصور أذ إن التجربة أكثر إقناعاً — ولا ريب — من مجرد النصوص الإخبارية التي لا مردود لها على مستوى الفعل التاريخي إزاء التحديات الكبرى.

إننا نرى أيضاً — وفي سبيل المثال — كيف أن الفتوحات الإسلامية قطعت أشواطاً واسعة في عهد الخيفتين الأوليين والسنين الأولى من عهد الخليفة الثالث (رضي الله عنهم)، ثم ما لبثت أن توقفت مدة من الزمن لكي تعود فتستأنف قدرتها على الإنجاز في عهد معاوية، وأنا لنرى — أيضاً — كيف لم يتقدم الأمويون في خلافة عبد الملك أو سليمان — فيما عدا مجازفة القسطنطينية — بينما فتحوا المشارق والمغرب في خلافة الوليد.

إن الوقائع التاريخية المنظورة هنا تشير إلى أن هناك قانوناً يفسر: لماذا عبر هذا المدى الزمني القصير نسبياً تحققت ظاهرة الفتح مرتين؟ وتوقفت مرتين والجواب — إزاء الإنجازات التاريخية الكبرى — يكمن — غالباً — في وحدة الأمة ووحدة قيادتها في تجمع طاقاتها، في مرحلة ما من مراحل التاريخ، وقدرتها على صنع الإنجاز الكبير .

أما ما ذكرته حشود الروايات والأخبار التي تتوقلت ودونت بعد عشرات العقود من هذا التحقق التاريخي المنظور، والتي تقدم

معطياتها باتجاه مضاد: التفتت والتطاحن والتمزق وصراع المصالح والفتن والأهواء، فإنها لا يمكن أن تصمد أمام ثقل الواقعة التاريخية نفسها.

عاشراً: سيكون من فضول القول تأكيد ضرورة التنويع في اعتماد المصادر القديمة ما بين كتب التاريخ العام، والحوليات، وتواريخ الدويلات والأقاليم والمدن، وكتب الخطط، والجغرافيا والرحلات، والتراجم والسير والطبقات، والفقه... وغيرها، لأن إغناء الجانب الحضاري - لاسيما - في التاريخ الإسلامي لا يتحقق إلا بهذا التنويع، ولأن مقابلة الروايات والنصوص ومناقشتها وصولاً إلى الحقيقة التاريخية، لا يتأتى إلا بالانفتاح على هذا الحشد الزاخر من أنماط المصادر التي ترفد العمل التاريخي من مناح شتى.

أحد عشر: سيكون من فضول القول - كذلك - تأكيد ضرورة اعتماد منهج أو أسلوب البحث العلمي الحديث وطرائقه ومعطياته المتعارف عليها عالمياً - والتي ألمحنا إليها في القسم الأول من هذا المقال - والتي غدت أشبه بالبدايات التي لا تقبل نقضاً ولا تحويراً، وهي في حقيقتها إرث إنساني مفتوح أسهمت في صنعه وإغنائه، شتى الأمم ومختلف الحضارات، وكان لحضارتنا الإسلامية دور بارز فيه.

إن هذه الطرائق والمعطيات التي تبدأ بوضع خطة البحث، وتنتهي بتنظيم فهارسه مروراً بتحليل المصادر والمراجع، وتجميع المادة،

وتصنيفها ونقدها، وتركيب المادة التاريخية، .. إلى غير ذلك من الخطوات .. فيما يمكن تسميته بتقنية البحث، إنما تمثل الحد الأدنى الملزم والمتفق عليه بين سائر الباحثين، هذا إلى جانب أنها لا تعدو أن تكون أداة حيادية، بوصفها وسيلة تقنية صرف لخدمة البحث التاريخي في آفاقه وميادينه كافة.

اثنا عشر: ولابد من الإشارة - كذلك - إلى أن الدعوة لإعادة كتابة تاريخ الأمة الإسلامية وعرضه وتحليله لا تعني - بالضرورة - البدء من نقطة الصفر، أو الرفض المطلق للصيغ التي قدمه بها مؤرخونا القدماء، ومحاولة قلب معطياتهم رأساً على عقب، ومن يخطر على باله أمراً كهذا فهو ليس من العلم في شيء.

والمقصود شيء آخر يختلف تماماً: منهج عدل يتعامل مع معطيات الأجداد بروح علمية مخلصه، فيقبل ما يمكن تقبله، ويرفض ما لا يُعقل قبوله، ويقدر عطاء الرواد حق قدره، بدون أن يصدده ذلك عن متابعة آخر المعطيات المنهجية والموضوعية التي يطلع علينا بها العصر الحديث، وأشدّها صرامة .. موقف وسط يرفض الاستسلام للرواية القديمة ويأبى إلغائها المجاني من الحساب، ورؤية موضوعية تستحضر البيئة التي تخلقت في أحضانها وقائع التاريخ الإسلامي، وتعتمد في الوقت نفسه معطيات العلوم المساعدة كافة: إنسانية وصرف وتطبيقية، من أجل كشف أشد إضاءة لهذه البيئة، وفهم أعمق لوقائعها وأحداثها.

ثلاثة عشر: من المستحسن، إزاء ذلك كله، أن توضع مؤشرات عمل في الاتجاهات النقدية الثلاثة الآتية:-

أ - نقد الرواية الأساسية لدى المؤرخ القديم، وتصنيف الروايات حسب قوتها وضعفها.

ب - نقد مواقف المؤرخين المحدثين وفلاسفة التاريخ، الذين تعاملوا مع تاريخنا ودرسوا جوانب منه، وتحديد مدى قرب معطياتهم، أو بعدها، عن الحقيقة التاريخية.

ج - نقد معطيات الحركة الاستشراقية بأجنحتها كافة، وتحديد المساحات التي يمكن الإفادة الفاعلة منها، وتلك التي يجب تجنبها، مع بيان أبعادها اللاموضوعية^(١).

وقد خطط لهذا البناء المعرفي في تشخيص معاييب الكتابة التاريخية العراقية والعربية وقصورها، وكذلك وضع هيكلية جديدة - حسب رؤية بيت الحكمة - الأستاذ الفاضل الدكتور شمران العجلي رئيس مجلس أمناء بيت الحكمة، وشحذه الهمم في قسم الدراسات التاريخية لتحقيق هذه الأهداف النبيلة. فنهد أعضاء القسم من الأستاذ الدكتور عبد الجبار ناجي الياسري والسيد حيدر قاسم التميمي لتنفيذ المشروع الإستراتيجي الذي أقترحه الأستاذ الدكتور شمران العجلي. وفقنا الله تعالى الى وضع بنود هذا الكتاب لتنفيذ الخطوة اللاحقة في مؤتمر (الألف عالم وباحث).

الفصل الأول

المنهج البحثي المقترح من المؤرخين العراقيين في بيت الحكمة لكتابة تاريخ العراق القديم وحضارته

ما منهج البحث التاريخي القديم عند المؤرخين ؟

إن أهم ما يبرر تأكيد القائلين بأن التاريخ علم من العلوم هو أن التاريخ يشارك العلوم الأخرى بوجه عام بأهم ما يميزها وهو أن له منهجاً أو طريقة خاصة به للبحث تمكنه من جمع مادته وحقائقه. وسيكون شرح هذا المنهج الخاص بالتاريخ Historical Method موضوع هذه الدراسة التي سنفصلها في الفصول الآتية، ولكنه يكون من المفيد التنويه بإيجاز بطبيعة هذا المنهج التاريخي في هذه المقدمة. ولا سيما صنف العلوم التي ينتمي إليها علم التاريخ، إلى غير ذلك من الخصائص العامة. وأول ما نذكره أختلاف التاريخ عن بعض العلوم وبوجه خاص العلوم الطبيعية والعلوم المضبوطة من حيث أنه يتعذر عليه إجراء التجربة لأنها مستحيلة في التاريخ، إذ أنه من البديهي أن المؤرخ لا يستطيع أن يعيد أو يستعيد الحوادث الماضية التي زالت وأنمحت ولم تترك لها إلا الأصداء في البقايا التاريخية من آثار ووثائق مدونة. كما أنه لا يستفيد من الملاحظة المباشرة ولا من الاستدلال العقلي المجرد كما في العلوم الرياضية. بل إنه كما قلنا يبحث فيما خلفه الإنسان لمعرفة أحداث الماضي. ولعل أحسن ما

يوصف به التاريخ بـصفتة علماً أنه من العلوم الوثائقية
Documentary Sciences أي العلوم التي تعتمد على الوثائق التي
خلفها الماضي سواء كانت بقايا مادية أم مدونات تاريخية وهذه هي
مصادره ومادته الأولى، ويهدف من وراء ذلك إلى فهم تطور الإنسان
والقوانين التي تتحكم في هذا التطور، وبعبارة أخرى معرفة الإنسان،
ولكن ليس الفرد الإنساني الذي هو موضوع دراسة علوم أخرى كعلم
النفس وعلم الإنسان بل الطبيعة البشرية وحدود إمكاناتها
وخصائصها والقوانين الإقتصادية والإجتماعية التي تُسير الإنسان
وهو في المجتمع ولكن هذه القوانين لم تبلغ دقة القوانين التي تتوصل
إليها العلوم المضبوطة من حيث إطرادها والتنبؤ بها، وفي مقدمة
أسباب ذلك أن قانون العلّة أو السببية Law of Causatdy في
الأحداث الإجتماعية والتاريخية متناهٍ في التعقيد، فإن الحادثة
التاريخية مهما بلغت من البساطة إنما تقع بفعل سلسلة متشابكة من
الأسباب والعلل بخلاف الحوادث الطبيعية التي بحث فيها علماء
الطبيعة حيث تكون أسبابها والعلاقات ما بينها سهلة الإكتشاف إذا ما
قيست بالحوادث التي يبحث فيها المؤرخ فإنها أفعال تصدر من
فاعلين يتصفون بالفكر والقصد والحوافز المعقدة. ولكن مع ذلك فإن
معظم حوادث التاريخ والمجتمع ليست فوضى أو حوادث فردية لا
ضابط لها، وإنما تقع من حقيقة كون الإنسان يعيش في مجتمعات
تتحكم فيها الأنظمة الإجتماعية، وتسيطر على أفعالها ونشاطاتها

القوانين الإجتماعية العامة، وإلا لما أمكن أن ينشأ ما نسميه بعلم الاجتماع والعمران Sociology الذي يدرس المؤسسات والنظم دراسة مقارنة ويستخرج منها القواعد الكلية التي يستفيد منها المؤرخ حيث يتداخل موضوع، في كثير من موضوعات علم الاجتماع والإقتصاد. وإننا لو اتقنوا من أن الإنسان الحديث الذي أطلق عليه علماء الإنسان (الأنثروبولوجيون) الإنسان العاقل Homo Sapiens الذي ظهر منذ النصف الثاني من العصر الحجري القديم قبل نحو ٤٠٠٠٠ عام سيبرهن على أهليته لهذا اللقب فيجد في البحث عن معرفة نفسه، وهي المعرفة التي جعلها الفيلسوف اليوناني "سقراط" وغيره من الحكماء على رأس الفضائل الإنسانية بحيث يصح عد أهم هدف من أهداف التاريخ "أعرف نفسك فضلاً عن الجنس البشري"، فيستمر في البحث والكشف عن أسرار التطور الاجتماعي وإستخراج القوانين التي تتحكم في سير تطوره عن طريق البحث المقارن ما بين المجتمعات والحضارات المختلفة، وعندئذ فسيتوطد قوانين العمران البشري. وسنرى في تتبعنا لتطور الدراسات التاريخية في العصور المختلفة مدى إسهام المؤرخين العرب وفي مقدمتهم ابن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦م) في محاولتهم إستخراج النواميس العامة التي تسيّر المجتمعات البشرية ويجدر أن ننوه في هذا الصدد بأن علم الآثار منذ أن ظهر في الحضارة الحديثة في منتصف القرن التاسع عشر قد وضع في متناول أيدي المؤرخين

البشري مادة غزيرة تمكنهم من الدرس المقارن ما بين الحضارات Comparative Study الكثيرة التي كشف عن مخلفاتها وبقاياها المادية والنصوص المدونة، كما فعل الباحث الشهير آرنولد توينبي Arnold Toynbee في موسوعته التاريخية الشهيرة بعنوان "دراسات في التاريخ . A study of History"

وسنعاود التنويه بهذا الموضوع في مواضع أخرى من هذا البحث وفضلاً عن مشاركة التاريخ لكثير من العلوم في السعي وراء إستخراج القوانين والقواعد العامة المسيرة للتاريخ فإن المنهج الذي يتبعه المؤرخ في جمع مادته ودرسها ونقدها وتحليلها وتفسيرها، أي منهج البحث التاريخي الذي سنخصص لشرحه الفصول الآتية من بعد هذه المقدمة هو الذي يؤهل التاريخ أن يكون علماً وليس أدباً كما يذهب الى ذلك المعترضون على عدّ التاريخ علماً. ولعل من أهم الأسباب التي يتذرع بها هؤلاء المعترضون هي أن هذا المنهج الذي يتبعه المؤرخون لم يبلغ تطوره الكامل وتوضع قواعده العامة إلا منذ نهاية القرن الثامن عشر وعلى وجه التحديد في منتصف القرن التاسع عشر، على الرغم من أن بداياته وجذوره قد ظهرت في بعض الحضارات القديمة وبوجه خاص عند بعض المؤرخين اليونان وبعض المؤرخين في الحضارة العربية الإسلامية. وهناك أسباب أخرى في عدّ التاريخ من صنف الأدب وليس من صنف العلوم هي أن

المرحلة الأخيرة من منهج البحث التاريخي وهي التأليف أي عرض المادة التي جمعها المؤرخ بالطرائق العلمية إنما تقوم بوجه أساس على الأدب والفن أي أتباع العرض الفني الأدبي. ولكن الواقع أن الأسلوب الأدبي الذي أستعمل في المرحلة الأخيرة التي يدخل فيها الأدب والفن يستعين المؤلف التاريخي بالقواعد المنطقية التي تحكم التفكير الإنساني. ولعل أحسن ما يقال عن هذا الموضوع أن أحسن تاريخ يكتب للناس التاريخ الذي أعتمد على الطرائق العلمية من البحث التاريخي في جمع مادته وعلى الأدب والفن في عرضه تلك المادة .

أساليب التدوين التاريخي القديم وتطورها

نماذج من المدونات التاريخية في حضارة وادي الرافدين^٢
ونتهي هذه الملاحظات عن التدوين التاريخي بتعداد أشهر أنواع المدونات التاريخية التي خلفها لنا الكتبة والمؤرخون في حضارة وادي الرافدين التي يمكن حصرها بالأصناف الآتية :

١- جداول الملوك والسلالات الحاكمة. King Lists

٢- التاريخ المعاصر Synchronistic History

٣- التواريخ أو الأخبار. Chronicles

٤- الحوليات Annals

٥- المدونات الرسمية الملكية Royal Inscriptions

مصادرنا الأساسية في كتابة التاريخ القديم

المصادر الأصلية التي تكون مادة البحث التاريخي متعددة ومختلفة في أنواعها وأزمانها وتختلف بحسب الموضوع الذي يعالجه الباحث التاريخي، ولكنها كلها تنظم تحت صنفين عامين تدخل فيهما الأنواع والأشكال المختلفة لهذه المصادر، هما:

١- المصادر أو الوثائق المدونة

٢- المصادر المادية أي المخلفات الأثرية .

وندرج فيما يلي أشهر أنواع المصادر الداخلة تحت كل صنف من هذين الصنفين .

أولاً - المصادر التاريخية أو المصادر المدونة :

بدأ ظهور الوثائق المدونة في تاريخ الإنسان منذ اختراع وسيلة للتدوين أي الكتابة في أقدم حضارتين ظهرت في تاريخ الإنسان، ونعني بهما حضارة وادي الرافدين وحضارة وادي النيل قبل أكثر من خمسة آلاف عام أي في مطلع الألف الثالث ق.م فكانت الكتابة المسمارية في العراق القديم والكتابة الهيروغليفية في مصر اللتين دون بهما أهل تينك الحضارتين مختلف شؤون الحياة وكشفت التنقيبات الأثرية التي أجريت في كل من العراق ومصر عن مجاميع كبيرة من النصوص والوثائق المدونة التي تعد أقدم مصادر في التاريخ أما ما قبل ذلك التاريخ أي قبل ظهور التدوين في مطلع الألف الثالث في تينك الحضارتين فتقتصر مصادرنا في تاريخ

المجتمعات البشرية على المصادر المادية أي البقايا الأثرية المختلفة .

وكما ذكرنا تتضمن الوثائق المدونة التي جاءت إلينا من حضارتي وادي الرافدين ووادي النيل أنواعاً كثيرة من النصوص السجلية والهيرغليفية فطائفة كبيرة منها عبارة عن سجلات المعاملات التجارية والإقتصادية تتناول شؤون الحياة المختلفة كالبيع والشراء والقروض والإجارات والعقود المختلفة بالأحوال الشخصية كعقود الزواج والطلاق والتبني وسجلات المحاكم، وطائفة أخرى كبيرة أيضاً تشتمل على السجلات الرسمية المهمة عن أعمال الحكام والملوك والرسائل الرسمية والشرائع المدونة، وما كانوا يقومون به من أعمال عمرانية وحملات حربية ورسائل رسمية والمعاهدات مع الممالك الأخرى، وهناك أيضاً مجموعات مهمة تتضمن أقدم نصوص أدبية في الشعر والنثر كالملاحم البطولية والقصص والأساطير والتراتيل الدينية والشعائر الدينية الأخرى. ومن الجدير بالذكر تلك الوثائق المهمة التي دوتت بما وصلت إليه الحضارتان المذكورتان في حقول العلوم والمعارف كالرياضيات والفلك والنصوص الطبية، وهناك أيضاً ما يصح أن نعهده أقدم مدونات تاريخية .

ولعله من المفيد أن نتوسع قليلاً في وصف تلك المصادر في حضارتي وادي الرافدين ووادي النيل بعدد نماذج للوثائق المدونة

التي يجدها الباحث التاريخي في الحضارات القديمة في أثناء مرحلة جمع المصادر، وهي المرحلة الأولى من منهج البحث التاريخي كما ذكرنا ونبدأ بتعداد أشهر النصوص المسمارية

Cuneiform Texts :

١- النصوص اللغوية : Linguistic Texts

وتتضمن جداول لغوية في شرح العلامات المسمارية والمفردات السومرية ومرادفاتها في اللغة البابلية كما يتضمن بعضها شرح قواعد اللغتين السومرية والبابلية ونصوصاً مزدوجة من اللغة السومرية وترجماتها الى اللغة البابلية .

٢- النصوص القانونية : Legal Documents

وتتضمن نوعين من الوثائق أولاهما شرائع وقوانين مدونة مثل إصلاحات أوركا جينا (آخر ملوك سلالة لكش السومرية) وقانون أور-نمو (أواخر الألف الثالثة) مؤسس سلالة أور الثالثة (٢١١٢ - ٢٠٠٤ ق.م) وقانون أشنونا (الخاص بمملكة أشنونا ما بين ديالى ودجلة المكتشف في تل حرمل) وقانون لبت عشتار خامس ملوك سلالة إيس (مطلع الألف الثاني ق.م) وتعدّ هذه النصوص القانونية مصادر ثمينة للباحث الذي يهتم بتطور المجتمعات القديمة وتنظيم علاقاتها الاجتماعية بقواعد مدونة مسندة وملزمة من السلطة. وهناك نوع ثانٍ من النصوص القانونية يعدّ متمماً للنوع الأول ونقصد بذلك ما نوهنا به من الوثائق القانونية المختلفة منها عقود البيع

الشخصية المختلفة منها عقود الزواج والطلاق والتبني وتقسيم الإرث والوثائق الرسمية والمتعلقة بقرارات المحاكم، والوثائق المتعلقة بالمعاملات التجارية والإقتصادية والإدارية .

٣- النصوص التاريخية : Historical Texts

وقد مر بنا في تتبعنا تطور التدوين التاريخي في حضارة وادي الرافدين أن الكتابة في حضارة وادي الرافدين قد خلّفوا لنا نصوصاً تاريخية متنوعة مثل حوليات الملوك Annals وأخبار حملاتهم الحربية وأعمالهم العمرانية وجداول بالسلالات والأسر الحاكمة، الى غير ذلك من المدونات التاريخية التي أوجزناها في مقدمة البحث. وتكون لدى الباحث التاريخي مصادر أساسية ليس في موضوع تاريخ تطور التدوين التاريخي فحسب بل في موضوع التاريخ السياسي لتلك الحضارات القديمة .

٤- النصوص الدينية : Religiouis Texts

وهي النصوص المسمارية المهمة التي دونت لنا مختلف أنواع الممارسات والشعائر الدينية والتراثيل والتراثيم والصلوات الخاصة بالآلهة والطقوس الخاصة بالمعابد والأعياد الدينية والنصوص المتضمنة الممارسات السحرية لطرد الشياطين والتعاويذ والرّقسي وتعد مثل هذه المصادر منجماً زائراً بالمعلومات للباحث التاريخي لتساعده في اكتشاف احوال

المجتمعات الدينية، وقد كان للدين تأثيرات كبرى في حياة الناس في تلك المجتمعات .

٥- النصوص الرياضية : Mathematical Texts

وإذا كان الباحث التاريخي ممن يعنون بتاريخ العلوم والمعارف وتطورها ومنها الرياضيات والفلك فإنه يجد مادة غزيرة في ألواح الطين المتضمنة نصوصاً رياضية وفلكية على هيئة قسمايا في الجبر والهندسة وجداول مطولة بالإعداد والأزياج والأرصاد الفلكية، وتتراوح أزمان هذه النصوص -مما يسمى بالعصر البابلي القديم- (٣٠٠٠ - ١٥٠٠ ق.م) والعصر السلوقي في العراق من بعد فتح الإسكندر الكبير للشرق (٣٣٢ - ٢٣١) وقد نشرت مثل هذه النصوص بخطها المسماري وترجماتها وتحليلها والتعليق عليها .

٦- الرسائل : Letters

ومن المصادر المسماة المهمة التي تكون مصادر مهمة للباحثين في التاريخ القديم، الرسائل التي جاءت من العراق القديم والمناطق المجاورة، وبعضها رسائل شخصية بين الأفراد الإعتيادية ولكن هناك طائفة كبيرة منها هي رسائل رسمية تعود للملوك والحكام، وهناك الرسائل الرسمية الآشورية وتؤلف مصادر مهمة عن أحوال الدولتين الآشورية والبابلية وأكتشفت حديثاً في أثناء تنقيبات البعثة الأثرية الفرنسية في تل الحريري

(وهي ماري القديمة في الحدود العراقية السورية) بالقرب من البوكمال (وتنوه أيضاً بالرسائل الرسمية الشهيرة المعروفة بإسم رسائل العمرانية، القرن الرابع عشر ق.م) من زمن الفرعون بإسم إخناتون، وهي الرسائل التي كان يرسلها ملوك الأسرة المصرية الثامنة عشرة الى حكامهم وولاتهم في بلاد الشام والرسائل التي كانوا يتبادلونها أيضاً مع معاصريهم من ملوك بابل وآشور والحثيين .

٧- النصوص الأدبية : Literary Texts

ونعني بها النصوص المسمارية المدونة بالأنواع المختلفة من النتاج الأدبي في حضارة وادي الرافدين سواء أكان ذلك باللغة السومرية أم اللغة البابلية، وقد وصل إلينا حتى الآن معظم الأنواع المألوفة في الآداب العالمية القديمة كالقصص وملاحم البطولة والأبطال مثل ملحمة جلجامش الشهيرة وأنواع مختلفة من الأساطير مثل أسطورة الخليفة البابلية وغيرها وقصص عن الطوفان ومجاميع من الأمثال والحكم والوصايا والمناظرات وقصائد في الغزل، وقد ألّف بعضها بالشعر الموزون غير المقفى وبعضها بالنثر الأدبي وقد نُشرت مثل هذه النصوص بخطوطها المسمارية الأصلية ووضعت لها ترجمات موثوقة، فيمكن الباحث الذي يُعنى بتاريخ الأدب من الرجوع إليها ويستقي منها المعلومات المهمة عن تطور الفكر الإنساني في حقل الإنتاج

الأدبي فضلاً عن التعرف على أوجه ومقومات أساسية من عقائد القوم في الحياة وسلوكهم الاجتماعي والقضايا التي شغلتهم والحلول التي قدموها على وفق الإطار العام لحضارتهم وهناك كتابات كثيرة مهمة تتعلق بالنصوص السحرية والعرافة والكهانة والأعمال السحرية وتعد أيضاً من بين المراجع المهمة للباحث التاريخي الذي يُعنى بهذه الجوانب من تاريخ الحضارات القديمة أي الحياة الفكرية في حضارة وادي الرافدين .

وهناك النصوص الطبية Medical Texts المختلفة الأنواع كتشخيص الأمراض والتنبؤ بالشفاء أو عدمه، وأنواع العقاقير والأعشاب التي أستخدموها ونشر كثير منها في مجلدات خاصة تكون المراجع الأصلية للباحث الذي يهتم بتطور المعارف الطبية في الحضارات البشرية .

٨ - النصوص الهيروغليفية :

إن الملاحظات التي أوردناها عن الوثائق المدونة التي جاءت إلينا من حضارة وادي الرافدين أي النصوص المسمارية، تنطبق على الوثائق المهمة التي خلفتها حضارة وادي النيل بالخط الهيروغليفي واللغة المصرية القديمة ودونت مختلف شؤون الحياة الإعتيادية ومن بينها السجلات الرسمية الخاصة بالملوك والحكام - المعابد عن الشعائر الدينية المختلفة. ولعله من المفيد أن نذكر أنواع الخطوط الهيروغليفية التي دوت بها مآثر حضارة وادي النيل. فقد طرأ على

الخط الهيروغليفي منذ نشوئه في مطلع الألف الثالث ق.م
تطورات وتغييرات أساسية نتج عنها نشوء ثلاثة أنواع رئيسية منه
هي:-

أ. الخط القديم المقدس . Hieroglyphic

ب. الخط الهيراطيقي Hieratic ويعني أسمه (وهو مشتق من
اليونانية) خط الكهنة.

ت. الخط الديمقوطيقي . Demotic ويعني (في الإغريقية) خط
العوام .

إنّ ما ذكرناه عن تنوع النصوص المسمارية في حضارة وادي
الرافدين ينطبق على النصوص المختلفة التي جاءت إلينا من حضارة
وادي النيل من حيث أنها شملت مختلف شؤون الحياة الإعتيادية ومن
بينها النصوص الدينية المتنوعة والنصوص الأدبية والقصص
والأساطير وأنواع العلوم والمعارف التي توصلت إليها حضارة
وادي النيل كالطب والرياضيات والمدونات الفلكية والسحرية
وأعمال الملوك الرسمية، وكلها تؤلف - فضلاً عن المصادر المادية
التي خلفتها تلك الحضارة - مصادرنا الرئيسة لتأريخ مصر القديم منذ
أقدم عصور التاريخ الى عهد ما بعد العهد الميلادي بقليل مما جعل
أهمية النصوص البردية لا تقتصر على تأريخ مصر القديم بل أنها
ذات أهمية خاصة بالنسبة الى التاريخ العربي الإسلامي في الصدر
الأول منه، حيث دوتت على أوراق البردي باللغة العربية سجلات

الولاية والشؤون الإدارية والمعاملات المختلفة كوثائق البيع والشراء. وكان أقدم تاريخ عثر فيه على أوراق بردي مدونة بالعربية في سنة ١٨٢٤م من جانب أحد الفلاحين وجدت في جرة فخار فيه ورقتا بردي بالعربية ثم توالت إكتشافات أخرى عن مدونات البردي العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وتوجد من هذه المدونات مجموعات مهمة في المتحف البريطاني وفي متحف المعهد الشرقي لجامعة شيكاغو بأمريكا. أما تاريخ هذه المدونات فأقدمها يرجع الى زمن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) من سنة ٢١ هجرية / ٦٤٢ ميلادية .

ثانياً -المصادر المادية (الآثار، النقود، الآلات والأدوات، الأختام الأسطوانية...) وأهميتها في السياحة في العراق :

سبق أن صنفنا المصادر التاريخية، التي يعتمد عليها الباحث التاريخي ويكون جمعها أولى المراحل في منهج البحث التاريخي (جمع الأصول)، على صنفين عامين هما المصادر أو الوثائق المدونة وتكلمنا عليها في الصفحات السابقة والصنف الآخر المصادر المادية التي هي موضوع هذا القسم من البحث .

فالمصادر المادية، كما يشير الى ذلك أسمها، تشمل المخلفات المادية جميعها والتي جاءت إلينا من الماضي، سواء أكان هذا الماضي قريباً أم بعيداً منذ عصور ما قبل التاريخ الموعلة في القدم، ومنذ ظهور الإنسان قبل ما يزيد على المليون عام ولاسيما بعد أن

تعلم صنع أولى الأدوات والآلات الحجرية، ثم تكاثرت وتتنوعت الأدوات والآلات منذ العصور التاريخية فضلاً عما ذكرناه أنواع الفنون كفن العمارة الممثل في المباني المختلفة وفنون الزخرفة والصناعات الفخارية والمنحوتات الى غير ذلك مما سنفصله أكثر بعد قليل. فيتضح من ذلك أن هذا الصنف من المصادر التاريخية من المخلفات المادية متنوع ومتعدد سواء أكان ذلك من حيث المواد المصنوعة منها أم من ناحية الطراز والأهمية أم الحقب التاريخية التي تعود إليها بحيث لا يمكن حصر تلك المخلفات المادية كلها من حيث أنواعها وأهميتها كما أن بعضها ظاهر للعيان مثل المباني التذكارية الكبيرة كالأهرامات في مصر والأبراج المدرجة في العراق والنصب والمقابر الضخمة، وبعضها لا يزال مطموراً تحت التراب وسبيلنا الوحيد الى التعرف عليها من التنقيبات الأثرية ولذلك فإن ما وصل إلينا من بقايا مادية والتي سنعدد أهمها لا يمثل مخلفات الماضي الأثرية كلها، لأن التنقيبات في المواقع لم تتناول إلا أعداداً من الأطلال والتلول التي تمثل المدن والمستوطنات القديمة ..

وقبل أن نذكر أشهر المصادر المادية نمهد لذلك ببعض الملاحظات عن طبيعة هذه المصادر في ضوء المصادر التاريخية منذ عصور ما قبل التاريخ البعيدة فنكرر ما سبق أن ذكرناه عن تلك العصور وأقدمها العصور الحجرية من أن مخلفاتها المادية كانت محدودة كمّاً ونوعاً، فقد أقتصرت كما قلنا على الأدوات الحجرية

كالقؤوس اليدوية والمقاشط والنصال والسكاكين الحجرية، وقد صنع بعض الأدوات البسيطة أيضاً من عظام الحيوانات التي كان يصطادها. ويجدر أن نذكر أن من بين المخلفات المادية المهمة من عصور ما قبل التاريخ ولاسيما العصور الحجرية البعيدة، البقايا العظيمة سواء أكانت عظام الحيوانات التي يعثرون عليها مع بقايا الأدوات الحجرية وبقايا بعض المتحجرات النباتية - ويستنتجون منها أموراً مهمة عن أحوال المناخ والبيئة التي عاشت فيها الأنواع القديمة البائدة للإنسان والإستعانة بها في تحديد أزمان الطبقات الأثرية الجيولوجية التي يعثر عليها فيها - أم بقايا الهياكل العظمية لأنواع الإنسان القديم والتي عاشت في تلك الأزمان السحيقة ودراساتها تشريحياً للوقوف على تطور الإنسان البيولوجي حتى ظهور نوع الإنسان الحديث قبل نحو ٥٠.٠٠٠ عام الذي يطلقون عليه مصطلح الإنسان العاقل Homo Sapiens وكثرت وتنوعت البقايا المادية في عصور ما قبل التاريخ التي أعقبت العصر الحجري القديم ابتداءً من العصر الحجري الحديث الذي حدث فيه أعظم انقلاب في حياة الإنسان بدّل حياته تبديلاً جوهرياً حيث تعلم إنتاج قوته بيده بالزراعة وتدجين الحيوان ونشوء أولى القرى الفلاحية البسيطة وبيوت السكن الطينية والحجرية ورؤوس السهام والأدوات الصوانية والأواني الفخارية الساذجة، التي تطورت في الأدوار التالية الى صناعة فخارية جميلة تتميز بتلوين الفخار وزخرفته .

وبعد ظهور الحضارة الناجحة في أواخر الألف الرابع ومطلع

الألف الثالث ق. م في ربوع الوطن العربي وأقدمها كما نوهنا مراراً حضارتا وادي الرافدين ووادي النيل ثم الحضارات الأخرى اللاحقة التي أعقبتها كثرت وتتنوعت المصادر المادية حيث ظهرت الفنون الجميلة بمختلف أنواعها كالنحت والزخارف والنقوش والفنون المعدنية وفن العمارة الراقية، ومنها بيوت السكن والبنائيات والمآثر الضخمة كالمعابد والأهرام والزقورات (الأبراج المدرجة)، والمعابد الفنية الضخمة في الحضارتين اليونانية والرومانية والأسواق والحمامات الرومانية الشهيرة والقباب المعقودة والأبنية المعمدة التي ظهرت في الحضارات القديمة وتطورت في الحضارتين اليونانية والرومانية والجسور والقناطر وقنوات المياه المشهورة الى غير ذلك من البقايا المادية الكثيرة التي كشفت التنقيبات الأثرية عن الكثير منها وبعضها كان قائماً وظاهراً للعيان كالأهرامات والزقورات وأبنية المعابد اليونانية والرومانية الى غيرها مما يكون مصادر أساسية وقيمة مع المصادر المدونة التي يستطيع الباحث التاريخي في درسها أن يكون صورة شاملة ممثلة للحقبة أو العصر الذي يدون تأريخه .

ولعله من المفيد أن نذكر أشهر البقايا المادية ابتداءً من ظهور صناعة الفخار عند الإنسان في النصف الثاني من العصر الحجري الحديث وبوجه خاص في منطقة الشرق الأدنى في حدود ٦٠٠٠ ق. م :-

١- الفخاريات (الأواني الفخارية).

٢- فن النحت.

٣- فن العمارة.

٤- الفنون المعدنية والصياغة والحلي.

٥- الفنون الزخرفية.

٦-الأختام الأسطوانية.

٧- الأسلحة.

٨- الأدوات والآلات المنزلية.

امافي التاريخ الحديث والمعاصر:-

أ-الفرمانات.

ب-سندات الطابو والتملك ووثائق البيع والشراء.

ج- الوثائق الرسمية منها التقسيمات الإدارية وسجلات الجباية

والواردات الرسمية.

د - الصحف والمجلات.

ع - وفي بعض الموضوعات روايات المعمرين ممن واكب

الأحداث المبحوث فيها مثل الثورة العراقية (١٩٢١م) وثورة آيار

(١٩٤١م) وأخبار تأسيس المدن الحديثة مثل الناصرية والديوانية في

العراق، وفي حالات إقامة مشاريع الري الحديثة مثل سدّ الهندية .

أهمية منهج كتابة تاريخ الآثار والسياحة الآثار والسياحة

العراق إنموذجاً

لا بد من التعريف أولاً بأن الآثار علم له أسسه ومقوماته التي تعتمد ثلاث ركائز، هي: المسح الأثاري الذي نعني به الدراسة الأولية لسطوح المواقع الأثرية وما يبرز من مواد حضارية ممثلة باللقى الأثرية على اختلاف أنواعها ومادتها، وإلى جانبها المباني وأية آثار شاخصة للعيان أما الركيزة الثانية لعلم الآثار فهي أعمال التنقيب التي تعد الأساس المعرفي الذي يمكن أن تنطلق من نتائجها الدراسات الميدانية والبحثية كلها لعلماء الآثار الباحثين في تاريخ الأرض وعلاقتها بالإنسان، بذلك ترتبط مختلف الدراسات والعلوم الإنسانية والعلوم الصرفة. أما الركيزة الثالثة فهي أعمال الترميم والصيانة كلها للآثار المنقولة كلها المباني الشاخصة كلها وكذلك التي تستظهر جراء أعمال التنقيب. إن تضافر ما أوردناه سيشكل جدوى إقتصادية وعامل جذب رئيس للمواطن العراقي صاحب الحق الأول للتعرف على الحضارات والنتاجات الفكرية للأسلاف العظام، وهي كذلك عامل جذب للسائح الأجنبي ليطل من خلال هذا الشباك المضئ إلى داخل بلدنا العريق .

السياحة

تعد السياحة باباً رحباً لتعريف المواطن بحضارة البلاد وإشاعة هذه الحضارة، ضمن مفرداتها المتنوعة على كثير من المهتمين الوافدين من خارج البلاد للإطلاع والتمتع ورسم الصورة اللائقة لها من خلال مشاهداتهم وعبر أقلامهم أو ريشة الفنانين منهم.

أهمية السياحة :

لا بد من الوقوف على الأهمية التي تحتلها السياحة في كل البلدان التي تتمتع بوجود الأماكن السياحية، ومنها العراق الذي يمتلك ثروة هائلة من هذه الأماكن، وأبرزها (القديمة والإسلامية) التي تمتاز على سواها في العالم من حيث الغزارة والبعد الحضاري وكونها تمثل الجذور الحضارية للبشرية .

الأثر الجغرافي :

إن التنوع البيئي والمناخي للعراق يجعل من السياحة هنا سبباً كافياً لإستقطاب الزوّار ورؤوس الأموال الى البلاد لتشكل مجتمعةً مصادر ضخمة للثروة وبالتالي النمو لعموم البلاد .

الناحية الحضارية :

إن العراق وهو بإجماع العلماء والباحثين الأجانب "مهد الحضارات الإنسانية" لم يعد خافياً على الكثير من الزوّار الخارجيين إلا أن هذه الصورة المشرقة ليست كافية ما لم تعززها المشاهدة العينية والمعلومة الموثقة التي نقدمها للسائح، فضلاً عن أية إجابات معرفية تشبع فضوله قدر الإمكان .

المجالات التي تتضمنها السياحة

السياحة الدينية :

تزخر أرض العراق المباركة بالأماكن الدينية الإسلامية المقدسة من دون سواها من بلدان العالم الإسلامي، والمواطن هنا يعرف جيداً مرقد الأئمة من أهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومرقد أئمة الإسلام وعلمائه الأبرار (رضوان الله عليهم)، فضلاً عما تضمه هذه الأرض المباركة من مبانٍ نسبت لأنبياء كرمهم الله برسالاته السماوية السمحاء، وقبور الأولياء والصحابية الأجلاء. ينضاف إلى ذلك الأماكن الدينية المقدسة لغير المسلمين، ونخص بالذكر منها تلك التي يقدسها أهل الديانات التوحيدية الأخرى، ونعني بها الديانات اليهودية والمسيحية والصابئية المندائية. وهذا العدد الكبير من المباني تضم بين ظهرانيها عناصر معمارية متنوعة وروائع الزخارف (هندسية ونباتية وحيوانية) تشكل في الواقع مدارس لفن العمارة وتظهر مدى الترابط الجمالي والوظيفي بينها مثلما هي تشترك جميعاً في إبراز إبداع العقل العراقي .

السياحة في المدن والمواقع الأثرية :

ترك لنا صنّاع حضارات بلاد الرافدين عواصم ومدناً كبيرة وأخرى صغيرة يندر أن نجد لها مثيلاً في بقاع الأرض كلها من حيث العدد والتنوع المعماري والصناعي والفني يضعها العلماء والمتخصصون في الآثار في موقع الصدارة في دائرة المعارف الإنسانية. ويتطلع جميع المعنيين بالعلوم الإنسانية والعلوم الصرف

وبإعجاب كبير لما تفتت عنه عقول العراقيين القدماء والعلماء المسلمين على السواء. وترجع هذه البقايا الإنسانية الى أقدم الحضارات التي نشأت ونمت في بلاد الرافدين، مثل الحضارة السومرية والحضارة الأكديّة وفروعها البابليّة والآشورية وغيرها، وصولاً الى إبداعات المسلمين علماً ولغةً وفناً الى. أبعد من ذلك فقد نشأت في بلاد الرافدين حضارات ترجع الى ما يعرف بعصر المدينة - أي عصر نشوء المدن الأولى في غضون الألف السادس قبل الميلاد. فقد عرف العراقيون القدماء الزراعة التي كانت السبب الرئيس في نشوء الإستهيطان، وسبقوا العالم أجمع في اختراع الكتابة وتدوينها على الطين، ويكفي أن يكون بُناة الحضارة الإنسانية في العراق هم الرواد في حمل مشعل الحضارة الإنسانية بكل ما تعنيه من معاني سامية .

المباني التاريخية :

هنالك مبانٍ لازالت قائمة في الوقت الحاضر، أُجريت لها أعمال الصيانة والترميم من حقب الهيئة العامة للآثار والتراث، ترجع في تاريخها الى فترات مختلفة، منها إسلامية وأخرى سبقت العصر الإسلامي. والكثير من هذه المباني لم يخضع حتى الآن لأعمال الترميم والصيانة، لكنها تبدو للزائر معافاة وشامخة تقارع فعل الزمن وتأثير المناخ لتؤكد متانتها وحسن عمارتها وفنونها .

أساليب التنقيبات والتجريات الأثرية

وإيجاز تطورها والطرائق المتبعة في ضبط أدوار التاريخ

التنقيبات والتحريات الأثرية تدخل في ضمن اختصاص علم الآثار Archaeology تأتي في مقدمة الوسائل التي يجمع بوساطتها الباحث التاريخي مصادره عن التاريخ القديم والوسيط سواء أكانت تلك المصادر بقايا مادية كبقايا الأبنية والفنون والآلات والأدوات والأسلحة المختلفة والنقود أم المصادر المدونة بالخطوط القديمة كالخط المسـمـاري والهـيروغليفي والخطوط اليونانية والرومانية والخطوط العربية وغيرها. وتزودنا التنقيبات الأثرية بمعلومات مهمة عن عصور ما قبل التاريخ قبل أن يهتدي الإنسان إلى إيجاد وسيلة للتدوين بالكتابة وذلك عن طريق دراسة بقاياها المادية كالأدوات والآلات الحجرية والعظمية والأواني الفخارية والخلي والزخارف وبقايا الهياكل العظمية البشرية والحيوانية للإستدلال على الأنواع والأجناس البشرية المختلفة.

وفي حالة العظام الحيوانية وبقايا النباتات يستطيع الباحث أن يستنتج أموراً مهمة عن حالة المناخ التي أثرت تأثيرات مهمة في حياة الجماعات البشرية القديمة وفي سير تطورها الحضاري .

لم تبدأ التحريات والتنقيبات الأثرية في موطن الحضارات القديمة التي ازدهرت في الوطن العربي إلا في منتصف القرن التاسع عشر وأعقبها بزمان قصير البحوث في محاولة حل رموز الخطوط القديمة وفي مقدمتها الخط الهيروغليفي (في حضارة وادي النيل)

والخط المسماري (في حضارة وادي الرافدين)، كما أن التتقيات تطورت منذ بداياتها البسيطة حتى أصبحت منذ أواخر القرن التاسع عشر من العلوم المضبوطة. أما ما قبل بداية البحث عن تاريخ الحضارات القديمة بالتتقيات فلم يكن يُعرف عن تلك الحضارات سوى أخبار ومنتف متفرقة بعضها ورد في التوراة وروايات المؤرخين الكلاسيكيين (اليونان والرومان) وأقدمهم هيرودوتس وزينفون (القرن الخامس) وغيرهم من المؤرخين والجغرافيين اليونان والرومان .

وقبل أن تبدأ التتقيات الفعلية في مواطن الحضارات القديمة بدأ الغرب يتعرف على أحوال العراق وبلدان الشرق العربي والشرق الأدنى عن طريق السياح والرحالة الذين شرعوا يأمون البلاد الشرقية ومنها أقطار الوطن العربي منذ القرن الثاني عشر الميلادي، ولعل أقدم الرحالة السائح اليهودي بنيامين التطيلي (١٦٠م)، الى أن بدأت التحريات الأثرية الفعلية على أيدي الهواة وقناصل الدول الأجنبية منذ منتصف القرن التاسع عشر (١٨٤٣م)، وبغض النظر عن الأغراض التي جاء السياح من أجلها كالتجارة والأطماع السياسية فإنهم كانوا ذوي أثر بعيد في جعل العالم المتمدن يطلع على أحوال الشرق وبقايا حضاراته وآثارها، لاسيما وأن كثيراً من مدنه ذات صلة وثيقة بأخبار التوراة وتاريخ الديانتين العبرانية والمسيحية، وقد نقل بعض أولئك السياح الى أوربا نماذج من آثار العراق ومصر وغيرهما من مراكز

الحضارات القديمة من بينها نماذج من تلك الكتابات الغربية التي سميت بعدئذ الخط المسماري (في وادي الرافدين) والهيروغليفية (في حضارة وادي النيل) الأمر الذي حفز الباحثين الأوربيين على أن يقصدوا مواطن الحضارات القديمة والشروع بالتنقيبات الفعلية منذ منتصف القرن التاسع عشر. ولما أوشك القرن التاسع عشر على الانتهاء بدأ ما يصح أن نسميه بطور التنقيبات الأثرية العلمية، كما يصح أن نجعل فاتحة هذا الطور في التنقيبات الألمانية في بابل (١٨٩٩ - ١٩١٧م) وفي آشور (قلعة الشرجات) (١٩٠٤ - ١٩١٤م) ومما ساعد في ظهور هذا الطور العلمي تمكن الباحثين من حل رموز الخط المسماري (١٨٤٤ - ١٨٥٥م) حيث تمكن المختصون الملحقون ببعثات التنقيب الأثرية من قراءة ما يجدونه من نصوص مدونة بهذا الخط والإستعانة بها في تحديد أدوار الطبقات الأثرية. ويحسن أن نخصص بحثاً خاصاً لهذا الطور المهم في تطور أساليب التنقيبات .

طور التنقيبات العلمية

يمكن إيجاز الميزات التي يتميز بها هذا الطور من التنقيبات الأثرية العلمية التي قلنا أنه يصح وضع بدايتها في التنقيبات الألمانية المنتظمة في بابل (١٨٩٩ - ١٩١٧م) أنها، في هذا الطور، لم تقتصر كما في المراحل السابقة من التنقيبات على مجرد أستخراج الآثار المتحفية بل شمل تسجيل الآثار في سجلات دقيقة موسمية يرسم فيها

الأثر مع رقمه وتاريخ أكتشافه ونوعه ومادته وقياسه والطبقة الأثرية التي عُثر عليها منها وألحق ببعثة التنقيب المختص بقراءة الخطوط المسمارية أو الهيروغليفية (في حالة التنقيب في مصر) أو أي خطوط تعود إلى حضارة القطر التي يُبحث عن آثاره. وإن كان يعود إلى عصور ما قبل التاريخ يمكن الاستغناء عن قارئ الخطوط Epigraphist وأزداد تنوع اختصاص أفراد البعثة الأثرية في السنوات القليلة الماضية. فصار يشمل الجيولوجي والإنثروبولوجي (لدرس الهياكل العظمية) والمختص بدرس عظام الحيوانات القديمة. وصرنا بفضل أتباع الأساليب العلمية في التنقيبات نعرف ما يمتاز به كل دور من أدوار حضارة وادي الرافدين والحضارات القديمة الأخرى، ومن ذلك معلومات ثمينة عن تطور فن العمارة وخطط المعابد والقصور ودور السكن وخطط المدن إلى غير ذلك من الأمور التي أغفلها المنقبون القدماء.

وخلاصة القول أن طور التنقيبات العلمية الذي قلنا أنه بدأ منذ التنقيبات الألمانية في بابل (١٨٩٩ - ١٩١٧م) استمر في تطور وتقدم مطردين، بحيث يمكن تقسيمه على أدوار متميزة في تقدم أساليب التنقيب ونوع الدور الحضاري الذي وجه إليه الباحثون اهتمامهم، كالدور الأول الذي يمكن تحديد نهايته في آخر الحرب العالمية الأولى إذ أقتصرت فيه تحريات المنقبين على الحفر في المدن الكبيرة المشهورة وعلى الأدوار التاريخية البارزة التي أعقبت

عصور ما قبل التاريخ. أما الدور الثاني من أدوار تطور التنقيبات العلمية الذي يقع ما بين نهاية الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية فإنه يتميز كذلك بإتساع أعمال التنقيبات وتقدم أساليبها واتجاه اهتمام الباحثين والمعاهد العلمية فضلاً عن المدن المشهورة إلى مواضع مهمة ترجع في أزمانها إلى عصور أقدم من عصر نضج الحضارة في مطلع الألف الثالث ق.م فتناولت أدوار ما قبل التاريخ التي سبقت ظهور الحضارة الناضجة ويمكن جعل الحقبة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية بداية دور ثالث في طور التنقيبات العلمية حيث ازداد فيه الإهتمام بتتبع عصور ما قبل التاريخ وأقدمها العصور الحجرية. كما اتسعت دراسة الباحثين في تفسير أصول الحضارات وتحديد أزمان أدوارها وعهودها وأستعان الباحثون في السنوات الحديثة بمعطيات العلوم الطبيعية كالكيمياء والفيزياء والبحوث الذرية في تحديد أزمان الأدوار الحضارية مما سبنت طرق إليه بعد قليل ونظمت العلاقات ما بين بعثات التنقيب الأجنبية وبين مصالح الآثار الوطنية، وقد وضعت القوانين التي تنظم هذه العلاقات مثل قانون الآثار العراقي (١٩٣٦م وعُدل حديثاً في السبعينيات) وأخذ الإتجاه في قوانين الآثار في أقطار الشرق الأدنى والبلاد العربية بجعل ما تجده بعثات التنقيب الأجنبية من آثار تلك البلاد الذي نقبت فيه وأقتصر حق هذه البعثات على النشر العلمي الذي أكدته تلك القوانين فضلاً عن إلزامها بتنوع اختصاصات أفراد البعثة والإلتزام بالأساليب العلمية في الحفر وبضمن ذلك التسجيل ومعالجة الآثار

وصيانة المواقع الأثرية. كذلك تميز هذا الدور بتخرج عدد من الوطنيين من المعاهد الأثرية وتولي مصالح الآثار الوطنية. التنقيب بنفسها والإهتمام المتزايد في الحفاظ على البقايا الأثرية وإقامة المتاحف الوطنية اللائقة .

الطرائق المتبعة في ضبط أدوار التاريخ والعصور الحضارية

وضعت التنقيبات التي أوجزنا تطورها في أيدي الباحثين والمؤرخين المادة الأولية أو المصادر الأصلية عن تاريخ الحضارات ومنها حضارة وادي الرافدين بأوجهها جميعها ومقوماتها منذ أبعد عصور ما قبل التاريخ الى آخر عهودها التاريخية ومثل ذلك يُقال عن الحضارات الأخرى ومنها الحضارة العربية الإسلامية حيث أسفرت التحريات في المدن والمواقع العربية القديمة عن الكشف عن المباني المهمة وما حوته من آثار وبقايا مادية مهمة^(٣)

ومن الأمور البارزة، التي كثيراً ما تساءل عنها الناس، كيفية أهتداء الباحثين الى ضبط أدوار التاريخ وتعيينها وتحديدتها بالنسبة الى عصر ثابت مثل العصر الميلادي والعصر الهجري. إن هذه التساؤلات وغيرها تكون ما يعرف في منهج البحث التاريخي وعلم الآثار "التقويم" أي ضبط تسلسل الأدوار التاريخية والحضارية وتحديد أزمانها Cronology ونوجز شرح ذلك في النقاط الآتية :

١- كيف تنشأ الأطلال الأثرية : التسلسل النسبي للطبقات

الأثرية

١- المواقع الأثرية أو الأطلال الأثرية كانت في أصلها قرى أو مدناً قديمة تراكمت أنقاضها بعضها فوق بعضها الآخر. فالمعروف أن الناس كانوا وما زالوا يعيشون في البقعة الواحدة عدة أجيال متعاقبة.

وسواء كانت دور سكناهم مبنية من الطين أم من اللبن (الآجر المجفف بالشمس) أم من الآجر فإنها لا بد من أن تتداعى بمرور الزمن وبعد ترميمها عدة مرات وإستتفاد هذه الترميمات المتكررة يقومون بتشيد بيوت جديدة فوق بقايا البيوت القديمة، فوق أسافلها أو أسسها من بعد دفنها وتسويتها للإفادة منها كأسس لجدران البيوت الجديدة وهكذا ترتفع أماكن السكن بمرور الأزمان وتبدو وكأنها بتشيد فوق تلول ومرتفعات، وإذا ما هجر موضع السكن فإنه يتكون من طبقات أنقاض البيوت تل أصطناعي يمثل في واقع الأمر أدوار تاريخية وحضارية كثيرة من السكن المتعاقبة. وفضلاً عن الألوف الكثيرة من التلول الأثرية الموزعة في أرجاء العراق كلها وغيره من الأقطار والدول، فإن أحسن ما يمثل للشاهد هذه التلول الأثرية التي زالت تقوم فوقها أدوار السكن في العصر الحديث ما يعرف بقلعة كركوك القديمة التي هي في الواقع تل أصطناعي نشأ من تراكم طبقات السكن المتعاقبة بعضها فوق بعضها الآخر لعله منذ منتصف الألف الثالث ق.م إلى الزمن الحاضر حيث دور السكن الحديثة فوق

قمة القلعة وتحتها أسس جدران وبقايا بيوت من العهد العثماني وتحت هذه البقايا بيوت من أدوار أقدم وهكذا الى قاع التل أو قعره حيث توجد بقايا أول أستيطان للموضع وهي تقوم فوق ما يسمى في علم الآثار بالأرض البكر Virgin Soil والمثال الثاني على نشوء التل الأثرية رابية قلعة أربيل التي نشأت كذلك من تراكم أدوار متعاقبة من بيوت السكن إن مثل هذه التل بمثابة سفر متكامل تبدأ فصوله الأولى منذ تشييد أولى بيوت لسكن الإنسان الى الفصل الأخير الذي يشغل سطح التل بعد أن يهجر الناس موضع السكن لأسباب متعددة .

٢- معنى الطبقة الأثرية والأدوار الحضارية

يتكرر في علم الآثار والتتقيقات الأثرية التي قلنا أنها تمد المؤرخين بمصادرهم الأولية عن تاريخ الحضارات، مصطلح "الطبقة الأثرية" والأدوار الحضارية ويتوقف على معاني هذه المصطلحات ضبط تسلسل الأدوار التاريخية. أما الطبقة الأثرية Stratum أو Level في عُرِف المنقبين فتعني دور بنائها أو دور سكن Building Level سواء كان البناء من جدران وتباليط Pavement تابعة لها أم أنه مجرد أرضيات ترابية أو طينية مدكولة كما في بقايا المستوطنات المكونة من الخيام والأكواخ أو الملاجئ الجبلية والكهوف كما في عصور ما قبل التاريخ البعيدة. ويطلق المنقبون أيضاً مصطلح الطبقة الأثرية الثانوية التي هي دور بنائي

الطبقة الأثرية الرئيسية مثل إزالة بعض الجدران وتجديدها أو تجديد التبايط أو إضافة بعض المرافق .

أما الدور الحضاري Cuilural Level فإنه حقبة زمنية قد تدوم بضعة قرون وتتألف في المواضيع الأثرية من عدة طبقات بنائية -أي طبقات أثرية- ويتميز الدور الحضاري بآثاره الخاصة المميزة وطرأه المعماري الخاص مثل الأواني الفخارية وطرأز المنحوتات والنقوش وغيرها وبأشكال الخطوط وحتى التعبيرات اللغوية التي يجدها المختص في وثائقه المدونة، أي أن الدور الحضاري يمثل جملة خصائص حضارية في البلد المبحوث في حضارته وتاريخه كما أنها تتضمن تبدلات ثقافية مثل الإختراعات الجديدة، وقد يكون الدور الحضاري مصحوباً بتغيرات سياسية وإجتماعية وإقتصادية وعلى هذه الأسس يُقسم المؤرخون التاريخ على أدوار متميزة. وفي التنقيبات يمثل الدور الحضاري في الموضع الأثري عدّه المنقبون في مدينة الوركاء الشهيرة ثمانية عشر دوراً بنائياً تتوزع على أربعة أدوار أو عصور حضارية رئيسة منذ أقدم زمن أستوطن فيه الإنسان هذا الموضع وهو دور العبيد أو عصر العبيد ثم دور الوركاء وجمدة نصر .

التركيب التاريخي والتأليف والعرض

التركيب أو التأليف التاريخي Synthesis ثم عرض المادة التاريخية هي الحصييلة النهائية لجهود الباحث التاريخي والتي بذلها في المراحل والخطوات الأولى من بحثه وهي جمع الأصول والمصادر

ثم نقدها بمختلف أنواع النقد. ويصح القول أن مرحلتي جمع الأصول والنقد اللتين هما عماد منهج البحث التاريخي لا تقدمان للباحث التاريخي تاريخاً بالمعنى المألوف لهذا المصطلح أي أنها لا تُفضي إلى تاريخ مدون متناسق ومنظم بل إن جل ما تقدمانه أنهما تزودناه بحقائق ووقائع تاريخية منفردة منعزلة وليست تاريخاً مفهوماً بل إنها تهيب المواد الخام المواد الأولية التي يحولها الباحث إلى بناء تاريخي مفهوم في عملية التركيب والتأليف والعرض .

وقد يحسب الباحث المبتدئ أن هذه المرحلة النهائية أي مرحلة التأليف التاريخي أمر سهل لا يتطلب جهداً سوى جمع تلك الحقائق والأخبار التاريخية وعرضها على هيئة تاريخ مدون. ولكن هذا أبعد ما يكون عن التاريخي ولا سيما حسب المفاهيم والأساليب الحديثة في التدوين التاريخي. فقد أهملت أساليب قدماء المؤرخين تدوين التاريخ وعرضه التي كانت تقتصر بالدرجة الأولى على مجرد عرض الروايات التاريخية المختلفة بدون تسليط النقد عليها وإغفال التنسيق والتعليل والتنسيب بل مجرد سرد أخبار ووقائع منعزلة ولا سيما الإقتصار على الأخبار المتعلقة بالملوك والخلفاء والحكام مرتبة حسب السنين، وقلما نجد فيها أثراً لشخصية المؤرخ الذي جمعها من حيث بيان رأيه فيها واقتراح أسبابها ومسبباتها.

أما المؤرخ الحقيقي بالمفهوم الحديث فيقع عليه واجب ثقل في استخلاص تاريخ مفهوم ومسبب وإظهار آرائه وشخصيته من حيث

بيان ما يرتأيه من تفسيرها وتقديم ما يرتأيه من أسباب وتفسيرات يتوصل إليها في تحليل الأحداث والوقائع التي جمعها ونقدها. وينبغي عليه أن يعرض مادته بأسلوب متناسق واضح يستند الى التسلسل المنطقي في هذا العرض وترتيب مادة بحثه ترتيباً فنياً وبأسلوب لغوي واضح سلس بعيد عن التعقيد في التعبير. وهنا تظهر في هذه المرحلة من البحث التاريخي مهارة الباحث المؤلف في التمكن من ناحية التعبير اللغوي والعرض المنطقي الفني، سواء كان تأليفه الى جمهور القراء من غير المختصين أم المؤرخين والباحثين المختصين. ويمكن توضيح الموقف الصحيح في هذا الأمر بالقول (خير تأريخ يدون هو الذي يعتمد في جمع مادته على العلم والمنهج العلمي وعلى الأدب والفن في عرض تلك المادة^(١)).

ملاحظات عامة على التركيب والعرض التاريخي :

نورد فيما يلي بعض الإرشادات والملاحظات العامة فيما يتعلق بالتأليف والعرض التاريخي، ممهدين لذلك بالقول بوجه عام أنه لا توجد في واقع الأمر للتأليف والعرض التاريخي قواعد صارمة دقيقة متفق عليها من جانب الباحثين من أصحاب منهج البحث التاريخي . على أن خبرات الباحث الشخصية من خلال اشتغاله وتمرسه في حقل البحوث التاريخية والتدوين التاريخي هي المعول عليها، إذ لا يخفى أن هناك الباحثين المبتدئين والباحثين المتمرسين المدربين على خطوط هؤلاء المتمرسين أنفسهم تتفاوت من حيث المقدرة

والقابلية على التعبير والعرض الفني السلس فما يجده القارئ في كتب التاريخ المختلفة من حيث أساليب الغرض الواضح منها وما تتضمنه من تسبيب وتحليل للأحداث التاريخية وترابطها وتسلسلها. ومهما كان الأمر فإن الإرشادات والملاحظات التي نوردتها في الآتي - باختصار - قد تفيد المبتدئين في هذا الميدان :

١- أنواع المؤلفات والبحوث التاريخية

وأول ملاحظة عامة نذكرها عن موضوع التأليف والعرض التاريخي هي أن هناك أنواعاً وأصنافاً مختلفة من التأليف التاريخي يختلف كل منها عن الآخر في أسلوبه نذكر من أشهرها التاريخ العام مثل المؤلفات التاريخية التي تخص حضارات أقطار معينة أو تاريخ دور تاريخي بارز من تاريخ قطر ما، أو تاريخ موضوع خاص عن الحضارات المختلفة أو بحث عن حياة شخصية تاريخية مهمة أو تاريخ علم من العلوم وتطوره إلى غير ذلك من البحوث التاريخية الخاصة وإلى جانب هذه التقسيمات هناك مؤلفات تاريخية توضع إلى جمهور القراء من غير ذوي الاختصاص، والتواريخ والبحوث الخاصة التي تعرض لهؤلاء الاختصاصيين. ومن البديهي أن كلاً من هذين النوعين من التدوين التاريخي يختلف أحدهما عن الآخر من حيث أسلوب العرض والتعبير والصياغة اللغوية ومن حيث ذكر الأسانيد والوثائق أي المصادر والمراجع التي أعتمدها المؤلف. ففي بحوث الاختصاصي يسير المؤلف في عرض وجهات النظر المختلفة

المختلفة عن الموضوع وإجلاء الغوامض والإكثار من التفسيرات والتعليقات. أما الكتب التي تؤلف لجمهور القراء فالهدف المتوخى منها بث الثقافة التاريخية العامة بين الجمهور فليس من الضروري أن يحتل بالنصوص وجهات النظر المختلفة المتعارضة، كما لا يلزم الإكثار من الهوامش وتحاشي التعابير والمصطلحات الفنية المعقدة، بل توشي السلاسة وسهولة التعبير والبساطة في العرض كلما أمكن ذلك.

٢- تقسيم مادة البحث التاريخي في العرض

وسواء كتبت البحوث التاريخي لجمهور القراء أم لذوي الاختصاص فهي تشترك في بعض الأمور ومنها أسلوب العرض العام باتباع طرائق متفق عليها تقريباً بين الباحثين وفي مقدمتها مراعاة وحدة الموضوع التاريخي وتجنب الخلط ما بين حقائق وموضوعات متنافرة. وتقسيم البحث أو الكتاب على وحدات متناسقة ومتجانسة كالفصول المختلفة وأقسام الفصول، وينبغي أن يخصص كل فصل الى عرض موضوع متجانس في مادته كأن يتناول ناحية خاصة من البحث، ثم مراعاة تسلسل وحدات الفصل وحتى فقرات هذه الوحدات ثم تسلسل الفصول بحيث تكون الموضوعات التي تخصص لها متتالية ومترابطة من الوجهة المنطقية، حيث يتلو الفصل السابق الفصل الذي يعقبه من حيث ارتباط مادته ارتباطاً منطقياً

بحيث يكون الفصل السابق ممهداً للفصل التالي الذي يعتمد في فهم مادته عليه.

٣- تحليل أحداث التاريخ وتعليلها

إن على المؤرخ الباحث ألا يقتصر على مجرد سرد الروايات والأحداث التاريخية خالية من التعليل والتحليل أي ذكر الأسباب والعلل التي عملت على وقوعها. وأن عليه أن يجهد في إظهار شخصيته أي آرائه الشخصية فيما يكتشفه ويرتأيه من علل وأسباب ويقدم ذلك إلى القارئ ليحكم بنفسه في مسألة قبولها أو رفضها .

ولا يخفى أن المؤرخين والباحثين في التاريخ يختلفون عن بعض في العلل والأسباب المسيّرة للتاريخ أي الحضارة والمجتمع، بل يذهب بعضهم إلى إنكار العلية في التاريخ أو أنه لا يمكن الكشف عن قانون العلية Law of Causality ومن ناحية اختلاف المؤرخين في تعليل حوادث التاريخ يجدر أن نشير إلى أن مدارس فكرية مختلفة ظهرت في تفسير التاريخ وتعليله مما يكون موضوعاً خاصاً من الدراسات الفلسفية التاريخية أطلق عليها فلسفة التاريخ Philosophy of History مما لا يمكن شرحها في هذا البحث الموجز عن منهج البحث التاريخي بل إنها تكون موضوع بحث خاص لا يمكن طرقة الآن .

وهناك وهم شائع لن يسلم منه الكثير من المؤرخين ولا سيما أجيال العصور الحديثة وهو ناشئ عن الإفراط في عدّ العصر الذي

يعيش فيه الفرد - أي المؤرخ - هو المقياس الأمثل للتطور والتقدم الاجتماعي، فيميل مثل هؤلاء المؤرخين المعجبين بعصرهم وبمنجزاته إلى نقل قيمه وأتجاهاته السياسية والاجتماعية إلى الماضي، ويصورون الماضي ومجرياته وأبطاله وشخصه ونظمه بمقياس قيم مجتمعهم وتفسير أحداث العصور الماضية على وفق مفاهيم وأتجاهات عصرهم. ومع أنه صحيح أن نظم أي عصر ومنه نظم العصر الحاضر تمتد في جذورها وأسسها إلى الماضي الذي خلف تراثاً محسوساً في العصور اللاحقة ولكن مع ذلك ليس الحاضر صورة مطابقة للماضي، وما من عصر تاريخي - باستثناء حالات - لا يطور ما يرثه من الماضي على وفق مقتضيات عصره.

٤- تقسيم التاريخ على أدوار أو حقب زمنية

درج المؤرخون القدماء والمحدثون منهم على تقسيم تاريخ الأمم والأقطار التي درج تاريخها إلى حقب زمنية أو ما يصطلح عليه "الأدوار التاريخية . Historical Periods".

ومن الملاحظات العامة التي يجدر التنويه بها مسألة تقسيم التاريخ على أدوار، إن هذا من الأمور المتواضع عليها بين المؤرخين لتسهيل درس التاريخ، إذ من الصعب أن نقسم أحداث التاريخ على أدوار أو حقب يبدأ إحداها في سنة معينة وينتهي الآخر في سنة أخرى تعقبها، إذ أن التاريخ بوجه عام يتميز بالاستمرارية والوحدة Unity of History - Continuity كما أن الظاهرة الحضارية

العامة في التاريخ البشري هي أن تراث ومؤثرات العصور السابقة تتداخل في العصور اللاحقة وتدخل في بنائها ونسيجها. ويصدق ذلك بوجه خاص على إستمرارية النظم الإجتماعية والعقائد والممارسات الدينية والإتجاهات الفكرية التي تتميز بتشبثها في الإستمرار على الرغم من التبدلات التكنولوجية، بحيث يصح وضع قاعدة حضارية هي أن التغييرات الفكرية والإجتماعية لا تواكب سرعة التبدلات التقنية (التكنولوجية) بل أن التغييرات التي تحدث في الأولى بطيئة وتستمر من العصور السابقة الى العصور اللاحقة ويكفي الاستدلال على ذلك أن الكثير من الخرافات والأساطير والأوهام الموغلة في القدم في أصولها لا تزال منتشرة بين أنباء حضارتنا الراهنة على الرغم مما أنجزته من ثورات جسيمة في النواحي المادية والتقنية

ولكن مع هذه الملاحظات كلها فإنه يمكن تسهياً لتتبع حوادث التاريخ تقسيم أحداثه على أدوار وعصور على وفق بعض الأحداث الحاسمة البارزة .

العلوم المساعدة التي يستعين بها الباحث التاريخي

مؤهلات الباحث التاريخي

المؤهلات الشخصية لمؤرخ التاريخ القديم حسب فهم بيت الحكمة :

التخصص في البحث التاريخي وكتابة التاريخ مثل أنواع

سواء أكان ذلك في حقل الدراسات التاريخية بوجه عام ومنها التمرس بقواعد البحث التاريخي وأساليبه التي أوجزنا مرآحلهأ، أم أكتساب ثقافة عامة في حقول المعرفة البشرية ولاسيما في الموضوعات القريبة من التاريخ، كعلوم الإجماع والجغرافية والأنثروبولوجي والآثار والإقتصاد والنظريات السياسية والفلسفية المختلفة في تفسير الحضارة والتطور الى غير ذلك مما سنفصله تحت موضوع العلوم المساعدة .

وفضلاً عن مثل هذه الموضوعات التي يكتسبها الباحث التاريخي بالدرس، فإن هناك مؤهلات شخصية ينبغي أن تتوافر في من يريد التخصص في البحث التاريخي والتأليف به وهي مما تمت الى الصفات والسجايا الشخصية التي تجعل من الباحث مؤلفاً قديرأ في البحث عن الحقيقة، وهي سجايا قد تكون بديهية، ولعل من الصفات والمؤهلات الآتية أشهرها وأوضحها :

١- يشترك المؤرخ مع الباحثين الآخرين في الموضوعات المختلفة من المعرفة البشرية بتلك الصفات العامة التي ينبغي أن يتحلوا بها ألا وهو حب الدرس والصبر والأناة وتحمل مشاق العمل، وألا يفت من عضده ما يعترض طريقه في مراحل البحث كعدم توافر المصادر أو تشتتها في الأماكن والأقطار المختلفة وكثيرأ ما يتطلب منه تتبع المصادر السفر الى البلدان الأخرى، وتجنب التسرع من إنهاء البحث والتحري .

٢- ومن الصفات البديهية التي يجب توافرها في الباحث التاريخي

التحلي بالأمانة العلمية والروح العلمية سواء كان ذلك في جمع مصادر بحثه أم في تأليفها وتفسيرها والساعي وراء الجاه والأنتفاع المادي في إرضاء السلطة أو الناس والخوف من الكشف عن مبادئ الماضي والجوانب السلبية في تراث تاريخه القومي، لا يمكن أن يعدّ في أعداد المؤرخين الأمناء بل إنه مضلل. لأن الهدف الأساسي من درس الماضي هي معرفة الحاضر بمساوئه وحسناته .

٣- ومثل غيره من الباحثين الساعين وراء الحقيقة والعلم الصحيح فينبغي على المؤرخ أن يكون محايداً في أحكامه فلا يميل إلى مذهب سياسي أو ديني أو فلسفي، وفوق ذلك يجب عليه أن يتحرر من العواطف التي قد يشعر بها كالميول والعواطف وأن يتجنب ذلك النوع من التحيز الذي يصح أن نطلق عليه تحيز الإختصاص فإنه ليس من النادر أن نجد بعض المختصين بالحضارات القديمة أو بتاريخ قوم أو شعب ما أن يتحمسوا لموضوعات أختصاصاتهم فيحملوا الحقائق والنصوص فوق ما تتحمل ويخرجوا باستنتاجات بعيدة عن الحقيقة. وقد يكون أنحياز الباحث التاريخي منبعثاً من اللاشعور كتعلقه بمذهبه وانتمائه السياسي والفكري .

٤- وسبق أن ذكرنا في كلامنا على النقد كيف أن نقد المصادر والوثائق التاريخية هي التي تميز التاريخ العلمي كما نوهنا مراراً

وهنا تأتي قابلية النقد ومبدأ الشك في رأس الصفات والمواهب التي تجعل من الباحث التاريخي في مصاف الباحثين العلماء أما إذا اقتصر على مجرد نقل الروايات من المصادر والوثائق وأهمل غريبتها ونقدها فإنه ليس بالمؤرخ الحقيقي بل مجرد ناسخ أو جامع للأخبار .

٥- وهناك صفات أخرى كثيرة معظمها تتوارد الى الذهن على أنها بديهيات فننهي تعداد هذه الصفات بذكر صفة أخرى بارزة هي أن يكون الباحث محباً عمله شغوفاً ببحثه، وغير ساع وراء الشهرة المؤقتة والجاه، وأن يكون ذا مقدرة على التنظيم والترتيب، أي يكون ذا عقلية منظمة في تصنيف الحوادث وربطها بعضها ببعضها الآخر واستيعاب مغزاها ودلالاتها .

الفصل الثاني

منهج بيت الحكمة البحثي في التاريخ الإسلامي والحضارة

ما منهج البحث التاريخي الإسلامي عند المؤرخين العراقيين وعند بيت الحكمة ؟

هذه المقدمة في منهج البحث التاريخي - في التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية - أو ميثودولوجية البحث، تجمع بين النظرية والتطبيق لقواعد المهنة لدى المؤرخ، وهي في الأصل مجموعة محاضرات ألقاها الأستاذ الدكتور مرتضى حسن النقيب - رئيس قسم التاريخ في كلية الآداب في جامعة بغداد - على طلبة البكالوريوس والدراسات العليا في كلية الآداب، تستهدف تعريف المؤرخين بعملية البحث والكتابة وكيفية الشروع بها وإنجازها، طبقاً للأصول العلمية الثابتة بمنهج البحث .

إن كتب التاريخ والحضارة التي يسهم في كتابتها المؤرخون كثيرة، لكن أقلها هو ما يتوافر حول منهجية البحث التاريخي، فما يوجد منها ينحصر في نوعين من مؤلفات المنهج: لون يعالج المسائل التي تخص أصول المهنة وقواعدها بقدر ما يتعلق عادةً بمادة المؤرخ، ووسائل التحقق من مصداقيتها، وحالات الاعتمادية عليها،

وصفات المؤرخ. والرائد في هذا المجال يظل الأستاذ أسد رستم^(*) في مصطلح التاريخ، ولون يعالج المسائل الفنية من عملية البحث، وهو العمل الذي كان قد بدأ به أحمد شلبي في كيف تكتب بحثاً أو رسالة. فهذه الكتب بقدر ما هي رائدة ومفيدة لا تغطي إطار المنهجية في عمل أكاديمي واحد يجمع بين شخصية المؤرخ ومنهجيته، ويظل منهج البحث التاريخي من أعسر المواد التي يتدارسها طلبة الدراسات التاريخية العرب .

يُتهم طلبة الدراسات التاريخية مؤلفي المنهج في أن المادة المنهجية التي يتلقونها على أيديهم في قاعات الدرس والمذاكرة هي مادة جافة المحتوى، ولا تحقق إلا فائدة جزئية بين الطلبة، لأنها ليست قريبة إلى ذهنية المبتدئين وعقليتهم، ولا ترتقي إلى مستوى نضجهم الفكري والتاريخي وهذا إلى حد ما صحيح، في المقابل، يمكن القول أن المؤرخين المبتدئين العرب، من الذين يرومون التخصص في التاريخ هم طلبة لا يفتقرون إلى معرفة بالتاريخ كموضوع، لأن لديهم إمكانيات التوسع فيه، وكسب المعلومات اللازمة طبقاً لذلك ولكن ما

(*) الدكتور أسد رستم أحد أكبر مؤرخي الشرق الأوسط في منتصف القرن العشرين ومن اغزرهم إنتاجاً، توفي في العام ١٩٦٥، تاركاً وراءه شهره علمية واسعة قل نظيرها.

يجهلونه ويعانون منه هو منهجية البحث وقواعد العمل الكتابي،
بعكس حال نظرائهم من المبتدئين الغربيين، الذي يضطلعون عادةً
بخلفية جيدة بمنهجية البحث، غير أنهم يجهلون حقائق التاريخ
العربي - الإسلامي، ويعانون من عدم معرفة بلغة، أو لغات - هذا
الحقل الذي يتخصصون فيه. ولذلك، فإن جل ما يحتاجه المؤرخون -
المبتدئون لدينا في الشرق - هو المنهج أولاً بأول بما لا يقبل الشك،
وذلك بأن يتم توجيه الكلام إليهم بالمستوى الذي تستوعبه ذهنيته
لمفرداته، بمساعدة هذا النفر المتخصص، الذين هم أساساً خريجو
الجامعات الغربية، وإلى صفوفهم ينتمي مؤلفو المنهجية جميعهم
(فليس كل من يحترف التاريخ هو مؤهل لإدلاء دلوه في هذا الحقل من
الكتابة التاريخية)، حتى يتمكنوا من تعلم كيفية التفكير بشكلٍ تاريخي
سليم، ومن الإمام بأصول العمل الكتابي، على أن يتم عرض ذلك
عليهم بلغة علمية سليمة، بعيداً عن التعقيد والمنهجية - النظرية
الجافة. وفي هذا المحتوى، فإن أفضل من وفر هذا اللون من التأليف،
وأفضل من نحا هذا المنحى وعمل على تضيق الفجوة بين اللوين من
مؤلفات منهج البحث هو الأستاذ طريف الخالدي في بحث في مفهوم
التاريخ ومنهجه. وهذا العمل الحسالي للمؤلف هو خطوة في هذا
الاتجاه .

إن أهم ما يميز واقع المؤرخ في وقتنا الحاضر هو التردّي الواضح
في المستوى العلمي للمتخصصين من المؤرخين العرب: فنظرة

واحدة الى ما يُكتب عن التاريخ في هذه الأيام يوحى بأن هناك أعداداً غير قليلة من المؤرخين العرب يكاد يجهل القواعد الأساسية الخاصة بالعمل التاريخي، ويتعثر في كتابة أي عمل كرونولوجي متزن في التصميم والمضمون، ويفتقر، فوق كل شيء، الى نظرة فلسفية شاملة يدون من خلالها هذا التاريخ ووقائعه. وبدون شك، أن كثرة المنتحلين هذا العلم من هواة ومتطفلين اسهمت في شيوع هذه الظاهرة، وفي ظهور مدلولاتها العكسية على شكل تيارات معاصرة في مجال الفكر وشؤون الحياة العامة. لكن جانباً من هذه الظاهرة مرده يعود الى إسهامات المحترفين الشخصية لهذه المسألة، والى الإساءة التي تحصل منهم للمهنة تعمداً أو بغير تعمد .

التاريخ أحد العلوم الاجتماعية التي ظل الجدل يدور حول ماهيته ومنهجه لكثير من الوقت. فإلى حد قريب كان اهتمام الباحثين منصباً حول معرفة ما إذا كان التاريخ هو في حقيقته يشكل أحد العلوم الاجتماعية وجزءاً متداخلاً منها أم أنه لا يتعدى كونه فرعاً من الآداب الإنسانية القائمة على السرد الإنشائي - الأدبي في الكتابة، وبدون شك أن جزءاً كبيراً من هذا الغموض يكمن في التاريخ نفسه. فسؤال أساسي ومهم مثل ما هو أساساً مخصصاً لهذا الغرض كتبه أدورد كار بعنوان ما التاريخ. وهناك أدبيات كثيرة ومتنوعة تدور حول السؤال المحير نفسه تتوافر بكثرة في المكتبة، تجعل تحديد التاريخ ليس هيناً. لكن شيئاً واحداً يساعد في توضيح بعض من جوانب هذا الغموض يكمن في تقرير حدود وأبعاد كلمتي تاريخ وتاريخ .

فالتاريخ هو الماضي، ويدور حول الوقائع التي ترتبط به، وهو في هذا المعنى يقابل موضوع التاريخ، كما تقول موضوع الجغرافيا، والطب والفلسفة وغيرها. إلا أن الكلمة في الوقت نفسه - تتطوي على معنى العلم الذي يدرس التاريخ ويحدد خصائصه، وهو ما يقابلها بالعربية وحدها تعبیر تاریخ^(٥). فالأول تعبیر عن الموضوع الذي يدور حول وقائع الماضي، والثانية بمعنى العلم الذي يبحث في دراسة القواعد والأصول الخاصة بدراسة هذا الماضي وتدوينه. فهي وإن كانت لفظة غامضة، بالمقارنة مع المفاهيم الأخرى المتداولة للعلوم - إلا أنها تدل على مادة التاريخ والعلم الذي تقترن بها. ومثل هذه القرينة اللازمة نجدها واضحة في التعاريف التي أسهم بها مؤرخون عرب كبار عن هذه المسألة. فحسن عثمان، هو من أوائل من كتب عن منهج البحث التاريخي، يقول بأن التاريخ هو بحث وأستقصاء لحوادث الماضي كما تدل على ذلك كلمة Historia و^(٦) زميله أسد رستم نظر إليه على أنه "عملية نقد وتحليل لهذه الحوادث"^(٧)، فيما يجمع مؤرخ بارز كعبد العزيز الدوري في تعريف له عن التاريخ بأنه "البحث عن الحقائق وتدوينها من جهة، وعملية تفسير الحقائق وربطها من جهة أخرى"^(٨). وهذه التعاريف لا تبتعد في الحقائق عن رأي ابن خلدون الذي يقول بأن التاريخ في أحد خصائصه لا يزيد عن أحوال الماضي وأخباره، وفي خصائصه الأخرى "نظرٌ وتحقيقٌ وتعليلٌ" لهذه الأخبار والوقائع^(٩). وهو تعريف في غاية التطور بالنسبة لمفهوم التاريخ

وطبيعته حتى بالمقارنة مع ما تقدم به السخاوي (ت ٩٠٢ هـ / ١٤٩٧ م)، أحد المصنفين المصريين المتأخرين، وأشهر المدافعين عنه من خلال رسالته، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، الذي يرى بأنه بحث عن "وقائع الزمان" في ضمن موضوع يدور حول "الإنسان والزمان"^(١٠). وهكذا فإن كلمة تاريخ تعني الماضي ووقائعه محدودة بزمان ومكان معينين، وأن تاريخ تشير الى العلم الذي يخص دراسة ذلك الماضي ووقائعه المحدودة بزمان ومكان معينين. ولكن يلاحظ أن كلمة تاريخ عند العرب المسلمين كانت قد ارتبطت بعدة معان قبل ارتباطها بعلم التاريخ. ففي البداية كانت تعني التعريف حسب القمر، ثم أخذت معنى الحقبة وشبه الحقبة، وفيما بعد اكتسبت معنى الكتب التاريخية^(١١)، الى أن استقرت على معنى العلم. ومثل هذه المعاني، بدون شك تعكس خصائص الكلمة الفيلولوجية والتاريخية، والتطور الذي أصابها الى أن استقرت على هذا المعنى الشائع.

ولكن إذا كان التاريخ هو موضوع وعلم في آن واحد، فإلى أي علم من العلوم ينتسب؟ هل يكون أحد أفراد مجموعة العلوم الاجتماعية كعلم الاجتماع (السوسيولوجي)، أو علم الإنسان (الأنثروبولوجي) وغيرها. وفيما إذا كان فرعاً في الآداب الإنسانية، كاللغة والأدب والعلوم الإنسانية الأخرى، أم أنه يكون وحدة علمية ومنهجية قائمة بنفسه؟

إن التاريخ له خصوصياته بدون أدنى شك، فهو أولاً يدور حول

سلسلة من الوقائع المتعاقبة ذات صفات معقدة، وأنه محدد بزمان ومكان معينين، فيدون هذين العنصرين لا يكون الموضوع تاريخاً. وكذلك يشترط في تلك الوقائع والحوادث أن تتوافر أخبار مدونة عنها وإن تنوعت أنماطها وألوانها. وعادةً فإن المؤرخين هم أسرى نصوصهم التاريخية المدونة، وليس باستطاعتهم تصور الماضي وكتابته يدونها. وأهمية هذه النصوص للتاريخ واضحة جداً من خلال ما تحمله عناوين المصنفات التاريخية الأصلية حيث تدور كلها حول الأخبار الخاصة بالأمم ورجالها، منها في التاريخ العربي "أخبار الزمان" للمسعودي (ت ٣٤٥هـ / ٩٥٧م) أي تاريخ الزمان، و"المنتظم في أخبار الملوك والأمم" لأبْن الجوزي (ت ٥٩٧هـ / ١٤٠٥م)، وهكذا كما أن مما يميز التاريخ وخصوصياته هو أن له طريقة ومنهجاً خاصاً في تدوينه وكتابته، بعضها مأخوذ من العلوم الأخرى ومتأثر بها، وبعضها الآخر نابع من صميم إسهاماته كعلم .

إن التاريخ هو علم لا ريب فيه^(١٢)، وابن خلدون فيلسوف التاريخ يتكلم بمنتهى الصراحة على هذه الصفة^(١٣)، ولا أعترف بقيمة الأقوال التي تقول أن التاريخ هو من صنوف الفنون ليس إلا. كما لم تعد هناك حاجة أصلاً للحديث بهذا المستوى في كتب تتناول منهج البحث التاريخي، أي فيما إذا كان التاريخ هو علم قائم بنفسه أم أحد فنون المعرفة الإنسانية. والأكثر وضوحاً وأهمية أن التاريخ يحتفظ بعلاقة وثيقة بالعلوم الاجتماعية لاسيما علم الاجتماع السوسيولوجي، أو علم

العمران بتعبير ابن خلدون. وهو في وقتنا الحاضر، يعد أحد عناصر هذه المجموعة من العلوم حقاً وحقيقة. لكن الماضي حتى بداية الخمسينيات، كان قد شهد سلسلة من الجدل حول هذه المسألة من جانب العلماء الاجتماعيين (والطبيين كذلك)، حول أحقية التاريخ لصفة العلم. أو كونه يستحق أن يكون أحد العلوم المستقلة أساساً، لأنه في نظرهم يعجز عن إخضاع الحوادث التاريخية، الى المشاهدة والفحص والاختبار بالتجربة، كما هو حال طبيعة العلوم الطبيعية والاجتماعية. وكذلك ظل المختصون الاجتماعيون ينكرون على التاريخ أن تنسب له أيضاً للعلوم الاجتماعية، على أساس أن قيم الأفراد وسلوكهم داخل المجتمعات البشرية تقوم على أنماط ونظم اجتماعية تتحكم فيها قوانين سوسيولوجية لا يمكن أن تقترن بالتاريخ، الذي يعد من وجهة نظرهم ليس أكثر من حكاية الحوادث الماضية، وبأن الكثير من جوانبه غير حقيقي، ولا يخضع لقوانين ثابتة شأن العلوم الطبيعية والاجتماعية، والأهم أن ما يسمى بالبرهان في التاريخ ما هو إلا ترجيح لجانب من الحوادث التاريخية التي تشكل مادة المؤرخ.

إن علاقة التاريخ بالعلوم الاجتماعية، وعلى رأسها علم الاجتماع، علاقة خاصة تنبع من زاوية ارتباط التاريخ بالمجتمع الإنساني. فالماضي هو تاريخ هذه المجتمعات البشرية، ونشاط أفرادها فكرياً واجتماعياً من خلال الدائرة السوسيولوجية ومفاهيمها الاجتماعية.

التاريخ وتفسيره، وما يتعلق بالعامل المؤثر وغيره، مأخوذة من طرائق البحث الإجتماعي. ومع ذلك، فإن المدافعين عن علمية التاريخ يرون بأن هذا العلم يستقر حقاً على أصول وقواعد ثابتة، لا سيما بالنسبة للتحقق من المعلومات التاريخية، لطرائق البحث المستعملة في أعمالهم التاريخية، فهو يعتمد النقد والتحليل في البحث التاريخي، وبتبني اللغة العلمية السليمة التي تفرضها عليه منهجية البحث، بعيداً عن أسلوب سرد الحوادث الإنشائي، الذي كان شائع الاستعمال عند مؤرخي الجيل الماضي. من جهة أخرى، إن إسهامات المؤرخين في تطوير حقول معينة من ميادين العلوم الإجتماعية لم تكن محدودة كذلك، ينوء بواحدة منها لويس جو تشالك، أحد المشتركين الكبار في تطوير علم التاريخ، تخلص في تقرير التناقضات والمسئئيات التي يضع المؤرخون أيديهم عليها في تعميمات العلوم الإجتماعية، والتي عقدت من عملهم كمؤرخين، ومن مسؤولياتهم الثقافية والإجتماعية والحضارية. ولكن لماذا ينظر المؤرخ الى الماضي، وتقترن به هويته وشخصيته عدا ما يتزود منه بجانبه الثقافي؟

بالنسبة لغير المؤرخ، فإن الإهتمام بالماضي، أو التاريخ شيء مفهوم، فهو حقل غني ومتميز في المجهود الفكري، لأن الموضوع في طبيعته يشكل قيمة كبيرة، وإن المؤرخين يذكرون جملة من الملاحظات بهذا الصدد تتركز حول أهمية التاريخ بكونه وسيلة

رئيسة لمعرفة النفس، وأداة كبيرة لكشف قابليات الأمة وطاقاتها الإبداعية^(١٤). وهذا الاهتمام ينعكس بشكل خاص في لون التاريخ السياسي، من منطلق الرغبة في التعرف على حكاية التاريخ. ولكن هناك من يهتم بتاريخ الفكر، ويتمعن بشكل خاص في سير الرجال والمفكرين، ومواقفهم ومحاسنهم، وآثارهم القلمية، وهناك من يهتم بالتاريخ الإقتصادي، أو تاريخ الأديان وهكذا. بالنسبة لبعضهم الآخر ومنهم السياسيون والصحفيون، فالتاريخ يذكر الأجيال المعاصرة بالإنجازات التي تحققت على يد الأمة خلال العصور في مجالات الفكر والتراث والحضارة من جهة، وبالمحن والويلات التي مرت بها أمتهم، من جهة أخرى، بحيث يصبح مدعاة فخر وإعتزاز للأفراد، لما يوحى به التاريخ من ثقة بمستقبل الأمة وقدرتها، في ضوء الدروس والعبر المستنبطة منه، مما يساعد في تحديد كثير من مشكلاته الحاضرة وفهمها.

وفيما يخص المؤرخ فكل شئ ينظر الى الماضي من زاوية الاحتراف للمهنة على عدة مستويات: - أولها أنها تؤدي رسالته كمؤرخ وتُشبع اهتماماته الفكرية والمهنية، واما الاخرى فإن الماضي هو مصدر معلومات المؤرخ ومنبع خياله وفكره التاريخي، والأساس الذي تبنى عليه دراساته وأعماله الأكاديمية مما يجعل اهتمامه بالتاريخ شيئاً خاصاً متميزاً. وأن التاريخ، طبعاً، هو أفعال أفراد من بني البشر في زمان ومكان معينين، في صيغة الفرد أو الجمع، وأيضاً

ما تؤدي به الظروف الطبيعية والاجتماعية الخارجة عن سيطرة الأفراد^(١٥). لكن مثل هذه الخصوصيات للمؤرخ عن غيره في هذا المحتوى تفرض عليه عدة تحديدات تتعلق بعمله التاريخي وموقعه فيه، وتضع مسؤولية التاريخ على عاتق المؤرخ المحترف أكثر من أي شخص آخر، أهمها أن مهمته في العمل الكتابي، وأدائها على أكمل وجه، هو من أجل القيمة العلمية للأمر وليس لأي اعتبارات أخرى، على أساس من التحفظ وعدم الإنغماس في العواطف الشخصية أو تبني المعايير المزدوجة في عملية الكتابة. فماذا توفره منهجية البحث للمؤرخ، بل ما المنهجية أولاً؟

لسنا بحاجة الى كثير من القول بأن المؤرخ، أياً كان تخصصه، لا يستطيع أن يتابع مهمة الكتابة بدون توافر منهجية بحث مرافقة لمفرداتها، لأن الإخفاق في مثل هذا سوف لا يجعل مما يكتبه تاريخاً أصلاً. لكن إذا كان واجب المؤرخ هو أن يكتب شيئاً ذا معنى وتاريخي، فإن من المنظور نفسه أيضاً يمكن القول بأن الطريقة التي يتبناها، إذا لم تكن مناسبة لموضوع العمل ولا تستند الى ذهنية مؤرخ متطورة، فإن ما يخرج به سوف لا يكون تاريخاً أيضاً. فطريقة البحث الخاصة، وذهنية المؤرخ، يوفران للعمل التاريخي مستلزمات لا يمكن أن تتحقق بدونهما، لما يوفره العنصر الأول من مسائل تخص المتانة في تركيب البحث والتنظيم الجيد للمحتوى والتوجيه للعمل الجدي، والآخر ما يخص الفكر الناضج المبدع.

إن منهجية البحث للمؤرخ ضرورية في الأحوال كلها، فأبسط الأمور في الحياة بحاجة إلى بعض الضوابط لتفسيرها، فكيف الحال مع المؤرخ وهو يعالج مسائل تتنوع بين التاريخ السياسي وقضايا الفكر والحضارة والنظم مثلاً أن المؤرخ يستعمل تعابير أكثرها غير مفهومة منه شخصياً، تعرف عليها خلال مراحل الدراسة والتخصص، لكنه يجهل دلالاتها، وليس توظيفها، ناهيك عن استخدامها كمعايير في أعماله التاريخية: تعابير كالموضوعية، والعامل المؤثر، والبرهان في مفهومه الفلسفي والتحليل التاريخي وغيرها، ومن ذلك أيضاً عندما ينتقل المؤرخ من معالجة المواضيع السهلة إلى المواضيع التاريخية المعقدة التي يحتاج تفسيرها إلى فلسفة التاريخ.

وتقوم منهجية البحث التاريخي في وقتنا الحاضر على أسس الفكر التاريخي الأوربي وقواعده، كما تطورت في ضمن طرائق العلوم الاجتماعية السائدة خلال القرن التاسع عشر، بشكل خاص إلى إسهامات المؤرخين الألمان ومفكريهم عن علم الاجتماع، وفلسفة التاريخ، تبعاً لأصول البحث العلمي. وهي المنهجية العلمية التي يتبعها المؤرخون المحترفون في الغرب والشرق على حد سواء، بغض النظر عن نوع الطريقة التاريخية التي تتبع من قبلهم. ومؤرخو الإستشراق هم فرع مهم من ذلك التراث الغربي الأوربي، لكنهم في الوقت نفسه اعتمدوا أصول ذلك الخط وقواعده في دراسة تاريخ

الإسلام والحضارة العربية الإسلامية، من خلال الطريقة
الفيلولوجية التي كان يستخدمها المؤرخون الأوروبيون في دراسة
تأريخ الرومان واليونان^(١٦). ومع أن مؤرخي العرب المسلمين كانوا
قد طوروا أسس البحث التاريخي في ضوء الضوابط والأصول التي
أرتبطت برواية الحديث وتدوينه، كما يتمسك بذلك أسد رستم منذ
زمن^(١٧). إلا أن أسس الكتابة التاريخية ومناهجها بين الأكاديميين
والمؤرخين المحترفين العرب ظلت ولا تزال أوربية الأصول وغير
متحررة من المنهجية الفيلولوجية عليها. ومن هنا تأتي الحاجة إلى
ضرورة تدريب المؤرخين المبتدئين العرب على أصول العمل
التاريخي السليم وقواعده، وعلى ضرورة تحقيق نقلة نوعية بارزة في
ذهنيته ووسائله ليتناسب والتقدم الذي حققه علم التاريخ على مستوى
الفكر والثقافة الإنسانية.

إن أهم ما يميز عمل المؤرخ في وقتنا الحاضر هو المنهج الذي
يتبعه في كتابة الأعمال التاريخية التي يعمل على تطويرها شخصياً.
فالتاريخ هو ليس مجرد حكاية الحوادث الماضية كما كان يكتب
حوادثه مصنفو العصور الوسطى وما بعدها، وهو ليس مجرد سرد
للحوادث وتنسيقها ترتيباً كرونولوجياً ومنطقياً بالأسلوب الإنشائي
التقليدي، كما كان يتميز بها كثير من كتاب التاريخ. وبدون شك، فإن
التاريخ حقق تقدماً كبيراً في وسائل دراسته، وفي مفاهيمه وفي إبراز
شخصيته كعلم قائم بنفسه، بأصوله وقواعده. ومثل هذا التطور

بالنسبة لمؤرخ شهير كقسطنطين زريق ساعد في إتساع موضوع التاريخ، بحيث شمل مظاهر الحياة الماضية بأجمعها وفي تحقيق التطور الذي أصاب طرائق البحث التاريخي بما عادت عليه علاقاته بالعلوم الإجتماعية من مكان بين هذه العلوم وما دفعت منه بالمؤرخ الى التحول من أسلوب السرد الأدبي الى التحقيق العلمي وإستخدام النظريات في الكتابة التاريخية، وأيضاً الى إنصراف المؤرخين في تحليلاتهم لسير التاريخ من ما كان يشده من قوى علوية - غيبية الى المجتمع وعناصره والظروف التي تخص بيئته وتكوينه البيولوجي وما يتعلق بالدوافع الإقتصادية والإجتماعية والعقلية كلها التي تُكَيِّف سهولة الأفراد والجماعات. ومثل هذا التطور أنعكس في ظهور مؤرخين - سوسيولوجيين متأثرين بماكس فيبر مما ساعد في تطوير أساليب البحث التاريخي وفي أعتداد الفرضيات في الأبحاث التاريخية للتأكيد مثلاً في الحركات الإجتماعية قيد البحث على عامل الكرزما Charisma للشخصية والقيادة والعقيدة، إلا أن المؤرخ لا يزال على الرغم من كل هذا التطور في حقل التاريخ وفي مناهجه ومدارسه، له مشاكله المعقدة في أثناء كتابة التاريخ ودراسته وأن كثير من مفرداته لا تزال في بداياتها خاصة في عالمنا العربي .

كتابة التاريخ ليس بالأمر السهل إطلاقاً، إنها عملية تنظيم وحسن أستيعاب ومتابعة لكميات كبيرة من الحقائق غير واضحة العلاقة

مبدئياً. ومع ما يتوافر للمؤرخ من وسائل محددة - للتأكد من صحة ما يقرأ سواء كان ذلك يتم عن طريق النقد أم عن طريق اللجوء الى الأسئلة المباشرة، ومع أن التاريخ السياسي هو أكثر أنواع التاريخ شيوعاً وأكثرها صلة بعمل المؤرخ. وسواء كان التاريخ أخباراً أم تحليلاً، وسواء كان يدور حول الأحداث أم حول حقائق متعاقبة، فإن لكل من هذه الجوانب مشاكلها المنهجية والفنية الخاصة من وجهة نظر التاريخ وفلسفته فهو لا يمتلك كل شيء يحتاجه المؤرخ، لمواجهة تحديات الكتابة التاريخية فمثلاً، تحليل الأحداث بوساطة إخضاعها لقوانين لا مكان له في التاريخ بكل ما في الكلمة من معنى، وتنقصه مفاهيم لتقييم شيء في غاية التعقد هو موضوع السبب Cause . وبدون شك إن بعض الأسباب هي أهم من الأخرى وأكثر ارتباطاً بالحادثة من الأخرى، ولكن يناقضه التمييز بين الأسباب الأساسية الطويلة الأمد، التي تجعل الحدث أمراً ممكناً وبين الأسباب الثانوية المباشرة، وكذلك بالنسبة لمسألة قلقة كالموضوعية عند المؤرخ، فليس هناك غموضاً أكثر من الموضوعية بين مفاهيمهم التاريخية فهي بقدر ما تظهر واضحة في العلوم الطبيعية، وتتقرر بنوعية الدراسة، لا تبدو هكذا في إطار التاريخ، ولا تتقرر بحدود معينة، وتظهر مستعارة من خارج دائرة التاريخ نفسه^(١٨).

أهم صفات المؤرخ في التأريخ الإسلامي وحضارته من وجهة نظر بيت الحكمة :

لقد شَخَّصَ عدد من الأساتذة الأفاضل أهم صفات وسماته المؤرخ الناجح في التأريخ الإسلامي والحضارة العربية الإسلامية؛ وهي إما صفات ذات طبيعة غريزية توجد في شخصية المبتدئ في دراسة التاريخ، أو صفات منهجية يكتسبها المؤرخ بالتدريب العلمي المنظم على البحث والعمل الكتابي من منظوره التاريخي، والأولى مكملّة للآخرى، ومقومة لها، وإذا ما تلاحمت فستكوّن منه، في الأقل في بداية عمله مؤرخاً مؤهلاً للبحث والكتابة، أيا كان لون التخصص الذي يزاوله لهذه الممارسة. فلنتريث قليلاً عند هذه الصفات ونتعرف طبيعتها :

المجموعة الأولى تشمل مسائل واضحة عند المعنيين في شؤون البحث، منها رغبة المبتدئ في التخصص بالتأريخ، والقابلية على تحمل المشاق عند التحري والبحث عن المصادر وأستقصاء الحقائق، والتحلي ما أمكن بالصبر وعدم اليأس، إذا ما أنغمس في تطوير موضوع أختاره، والذي قد يأخذ وقتاً أكثر من المؤلف عند تشابك جوانبه المختلفة وتعقدها، ثم هناك التبصر ورحابة الصدر، والأبتعاد عن الكذب والتضليل، وكل ما يزرع الثقة بين قرائه مستقبلاً، خاصة وأنه يجرب مثل هذه الممارسة لأول مرة بشكلها الأكاديمي. وأن فقدان مثل هذه الصفات في شخصه ينفي عنه منزلة الإحتراف لا

محالة، ويُظهر عدم صلاحيته لهذه المهنة المعقدة منذ البداية. وعند تراكم السلبيات من عناصر أخرى من مكونات البحث، ستظهر مستلزمات كافية للحكم على الغث الذي تقدم به للنشر أو الإطلاع المجرد. فهو من الآن مؤرخ مبتدئ غير ثقة Unreliable ولا جدوى فيه من متابعة لونه تخصصه لأن ذلك وحده كافياً لأن يقضي على آماله وتطلعاته كلها لا محالة. وقد أورد كل من أسد رستم وزميله حسن عثمان، رائدي منهج البحث التاريخي بين مؤرخي العرب المنهجيين، ملاحظات ثمينة على هذه السلبيات التي تتركها الصفات الغريزية، وما تسببه انعكاساتها على مستقبل المبتدئ ومسيرة عمله التاريخي^(١٩).

أما المجموعة الثانية المتمثلة بالصفات المنهجية، التي هي الأساس في عمل المؤرخ المحترف، وفي تطوير ذهنيته، فهي التي تتحدد بمفردات ملكة النقد، وعدم التحيز والقابلية الكتابية والتي حولها يدور تدريب المبتدئ تدريباً علمياً يؤهله لاكتساب منزلة الثقة بين أقرانه، وتمكنه من متابعة حلقات الماضي، وفي تطوير صفاته التي تكون منه مؤرخاً ناجحاً. فما علاقة هذه الجوانب من زاوية ارتباطها بشخصية المؤرخ وذهنيته؟

النقد في المفهوم عملية فكرية تطبق على المعلومات والمعطيات المتوافرة عن موضوع بحث ما لغرض التأكد من سلامة النصوص ذات الصلة، وللتحقيق من خلوها من جوانب الدس والتزوير، التي تكثر حالتها في المصادر، لاسيما عند مؤرخ الدراسات الإسلامية

بسبب خلفيات المؤرخين - الرواة، الذين أوردوا تلك النصوص
للاسباب السابقة نفسها. وهذا شيء أساسي في العمل التاريخي لأن
المؤرخ يلتزم بطريقة ومنهج في عمله هذا، ويعتمد النص كأساس
لمنهجيته. وطريف الخالدي محق في قوله إن من صميم العقلية
التاريخية أن يكون المؤرخ ناقداً^(٢٠) كما أنه محق أيضاً في التمييز بين
النقد التاريخي العام، الموجه لضبط محتوى النصوص وبين النقد
الذاتي الذي يمارسه المؤرخ على مسودة - كتابته، أثناء إنغماسه في
تطوير مثل هذا العمل، لأن النقد الذاتي يوسع أفق الباحث، ويوفر له
فرصة لتقديم عمله أنياً.

إن ممارسة النقد بشكلها الفعال شيء أساسي في السير نحو الأصالة
التي يسعى إلى تحقيقها المؤرخ في أعماله التاريخية، والتي يشترط
توافرها في الأعمال ذات الصبغة الأكاديمية. والعكس صحيح تماماً
عند تبني تلك الممارسة شكلياً، أو في عدم ممارستها أساساً حيث
يصح القول إن قيمة ما أنتجه هذا المبتدئ لا يزيد عن حالة أي من
الكراسات التي تجمع في ثناياها أعداداً من الحقائق والمعلومات
والإقتباسات عن الموضوع، ليس إلا، مصنفة طبقاً لترتيب زمني
أختارها لها، إذا جاز لنا مثل هذا التفاؤل. والمؤرخ الكفاء لا يرضى
مطلقاً بهذا التقويم لنتاجه الأول منذ بداية أنخراطه في المهنة.
والتدريب العلمي يساعد في صقل هذه (الممارسة) وفي تثبيت
قواعدها في ذهنية المؤرخ، بحيث تصبح أساساً عند التعامل بأي مادة
تاريخية تقع بين يديه. والملاحظ أن الملكة تقوى عند الباحث كلما

زادت ثقافته في مجال العلوم الإجتماعية والإنسانية، وكلما رسخ تدريبه العلمي .

كذلك تأخذ صفة عدم التحيز Unbaisness في العمل الكتابي وتكويناته شرطاً ضرورياً في تثبيت مكانة المؤرخ ومنزلته الفكرية، وذلك بالنظر لموضوعه نظرة علمية خالية من تأثيرات المذاهب السياسية والعقائدية مع أن مثل هذا التحديد لا ينكر على المؤرخ أهمية الإلتزام بنظرة فلسفية لكتابة التاريخ .

إن ظاهرة التحيز تبدو جلية في معظم نتائج المستشرقين، ممن كتبوا عن تاريخ العرب والإسلام قديماً وحديثاً خلال المدة الواقعة بين الحربين وما بعدها على الرغم من محاولة بعض المعاصرين من هؤلاء الإبتعاد عن هذا المرض الفكري الذي ميّز كتابات أسلافهم، وذلك بتكريس الجهود في متابعة النواحي العلمية المتعلقة بعناصر هذه الحضارة وبالتجرد، - ما أمكن - عن التيارات الدينية والسياسية والقومية التي تحكمت بكتابات ذلك الجيل، بما يوفر حسن النية عند اختيار المستشرق - المبتدئ هذا النوع من التخصص. ومع ذلك، فإن صفة التحيز تحديداً هي ظاهرة عامة عند المؤرخين، فهي لا تظهر في جيل منهم لتختفي لاحقاً عند جيل آخر، أو تختص بالمستشرقين بدون غيرهم لأنها ظاهرة ملازمة للنشاط الذهني وخلفياته، سواء كان ذلك ظاهراً على من سلك منهم منهجاً علمياً في بحوثه وأعماله، أم من تبنى غير ذلك. لكنها في الأحوال كلها تتناقض مستلزماً الموضوعية التي تشترط التجرد عن الانحياز عن طريق النقد والتحليل للمحتوى،

مع أن كثيراً من النُقَّاد الاجتماعيين ينكرون على المؤرخ قدرته على التمتع بهذه الصفة .

أ- النقد التاريخي وتحليل الروايات وعدم الأنصياح لرواية واحدة

لا توجد عملية فكرية في منهجية البحث أكثر حساسية ودقة من النقد والممارسة النقدية في العمل الكتابي . فهي عملية فكرية موسعة تستهدف تقويم المادة التاريخية المكونة للبحوث لتقرير مصداقيتها وقيمتها، فما من أحد من المنهجيين يُقر بسهولة هذه المسألة، أو ينكر ما تثيره من مشاكل في أثناء ممارستها، وهي لا تقع في يد كل من اكتسب شهادة التأريخ أو مارس العمل الكتابي فيه، لما تتضمنها من خطوات فكرية متداخلة لا يرتقي إلى عملها إلا المؤرخون المحترفون من ضبط النصوص بمحتوياتها، إلى تقرير الأصالة الخاصة بها، ومن ثم قبولها كحقائق مسلم بها تعتمد المصدقية المنشودة؛ فضبط النص لا يتحقق إلا عن طريق تحليل مادة الأخبار، وتقصي عناصرها، وتقرير الأصالة غير ممكن بدون توافر القرائن الدالة عليها من الشاهد الداخلي والخارجي، الذي يدور أساساً حول فحص الإسناد إن كان ذلك متوافراً، والمصدقية لا يرتقي إليها إلا إذا تمت المقارنة المستمرة للروايات بعد إقرار حالة الأصالة، أو بعد تحديد قيمتها. وهذا كله لا يتم بدون توافر الذهنية اللازمة للمؤرخ، المبنيّة على منهجية البحث في الكتابة من منطلق التدريب على أصولها ونقده

شخصه كباحث، من هذه الناحية تأتي أهمية الممارسة النقدية منهجياً، فهي التي تقرر فيما إذا كانت المادة قيد البحث والمراجعة هي مجرد أساطير وقصص بالية من نسيج الخيال أو مجرد وثائق مزورة لا غير أو أخباراً متلفة. والممارسة النقدية لا تتحقق بدون الأخذ بنظر الاعتبار تلك الخطوات المتداخلة في عملية البحث والمنهجية، حيث تتحدد منها قيمة المادة التاريخية للمؤرخ، لأن عمل هذا المحترف هو أساساً ليس نقل الأخبار والروايات كما يقرؤها في مصادر عمله، وإنما تدقيق صحة الأخبار والعمل على تفسير مضمونها .

لقد كتب الكثير عن النقد التاريخي منذ وقت مبكر للدراسات التاريخية، على مستوى الكتاب في الغرب والشرق، بحيث توافر لدى المؤرخ كل ما تحتاجه من أمور تخص مفهوم النقد، وطبيعته، وأساليبه، وكل ما يمت له بصلة كموضوع، لكن المطلوب من المؤرخ أيضاً تجاوز صعوبات اللغة لتحقيق التقدم مباشرة في ذلك المجال. ومن تلك الأعمال المهمة ذلك الكتاب الكلاسيكي في النقد، المدخل الى الدراسات التاريخية، ونقد النص^(٢١) لمجموعة من المؤلفين الأوربيين .

والمعيار هو أحد الوسائل المهمة في هذه الممارسة، الذي يقف كمقياس للحكم على حقائق الأشياء التاريخية، ومع توافر ملكة العقل، يصبح نقد المؤرخ لمادته قوياً وفعالاً. ولكن عيب هذه الوسيلة النقدية المهمة، أنها لا تتوافر في الحالات كله والتي يحتاج فيها المؤرخ الى

معايير لأحكامه، ويصبح أمر الحكم بمعياريين أمراً واقعاً، على الرغم من خطورته لعمل المؤرخ ومستقبله .

ب- الموضوعية : Objectivity

الموضوعية هي اقتران ذهنية الباحث في حياد فكري في أثناء ممارسته العمل الكتابي، فهي صفة، ومعياري، وليست طريقة، كما أن الموضوعية هي مسألة تركيبية - نسبية وليست حالة متكاملة لذهن المؤرخ، لأن الأخير، مهما حاول التقمص والظهور بالموضوعية المطلوبة، لا بد من أن يتسرب إليه من مصادره عناصر تنفي عنه جوانب من هذه الموضوعية . وما يتسم بالموضوعية يكون شيئاً منطقياً يقبله العقل وليس بالعكس، فقد يكون الفكر منطقياً بدون توافر صفة الموضوعية فيه. لكن الموضوعية لا تعني بسعد أداء مهمة التحليل أن المؤرخ نفسه لا يستطيع تبني رأي حول موضوعه، أو أن يُبدي فيه وجهة نظر خاصة وشخصية، لأن هناك فرقاً أساسياً بين أن يتبنى الفرد فرضية خاصة يميل إليها، ثم يبحث في مصادره على الأدلة والقرائن التي تؤيد تلك الفرضية لتقمص شخصية المؤرخ المحايد، فمثل هذه الحالة لا تخرج عن كونها موضوعية مفتعلة، وبين أن يتوصل بالقرائن الى فرضية مقبولة بعد فحص مادته الأولية وتدقيقها بما تسمح به حقائقه، والتي لا تخرج حينذاك عن نطاق الموضوعية المنشودة .

ج- مقارنة الروايات التاريخية وصولاً الى الفهم الأكثر واقعية مع أحداث ذلك الزمان.

د - الابتعاد عن التّفخيم والمبالغة والتزوير والتشويه .

و - الابتعاد عن الغلو في الطعن بأحداث السيرة النبوية والخلفاء الراشدين .

منهج كتابة تاريخ العلوم عند العرب

إن من أبرز الأسس التي نستند إليها في بناء مستقبلنا هو الأخذ بالعلم مع الاحتفاظ بالمقومات السليمة التي أتاحت لنا في الماضي الحياة الرفيعة والبقاء والإزدهار والنماء وأكسبتنا خصائصنا القومية المميزة. وقد أقتضت التطورات العظيمة التي حدثت في تقدم العلوم والتقنية في الغرب أن نعتمد في دراسة العلوم على ما تم في الغرب، وتبع هذا أعجاب عام بالمنجزات التي حققها الغرب وحده، ولعل مما أتاح لهذا التصور الخاطئ الإنتشار أن كتب العلوم العربية لم تُنشر ولم تُدرس إلا قليلاً لإستعمالها مفردات خاصة ولأنها تعبر عن المعارف في العصر الذي كتبت فيه. وبات من واجبنّا أن نلغي هذا التصور الخاطئ وذلك بدراسة كتب العلوم العربية الإسلامية ونشرها وأن نُبرز السبق العلمي للعلماء العرب والمسلمين والنتائج التي توصلوا إليها وتصحيح الإسنادات الخاطئة الى غير العلماء العرب والمسلمين وبث الوعي بالحضارة العربية الإسلامية لخلق جيل واع مؤمن بهذه الحضارة ودورها في خدمة الإنسانية .

كما علينا أن نوجّه الإهتمام لدراسة تاريخ العلم والذي شأنه شأن التواريخ الأخرى يدرس تطور العلم في الماضي وما مرّ به من أحوال وتبدلات بعده عملية عقلية من نتاج الفكر البشري .
ولا بدّ من الإشارة الى أنّ هناك عدداً كبيراً من الباحثين والمفكرين شاركوا في توضيح معالم العلم وتحديد نطاقه الى أن أصبح يشمل :

١- دراسة حياة العلماء ولأسيما الكبار البارزون وما قدمه كل منهم الى العلم .

٢- دراسة الأفكار والمعلومات العلمية المدونة .

٣- تتبع تطور التفكير العلمي أو تطور الطريقة العلمية التي هي جزء أساس في كيان العلم وتقدير حقائقه .

٤- التطبيقات العملية في الحياة والتقنية .

٥- آثار العلم في المجتمع وتنظيمه وتقدير مكانته في المجتمع ودوره في إنمائه وأزدهاره أو ركوده وجموده وهذا يتطلب فهماً لأحوال المجتمع وتقديراً للعوامل الفاعلة في نموه وأزدهاره فهو لا يقتصر على مجرد معرفة الحقائق وإنما يعتمد على نظرة الى المجتمع شاملة وصائبة أي فلسفة سليمة تضع الجزئيات في ضمن الصورة الشاملة للمجتمع في مسيرته وكل هذا يستلزم معرفة التطبيقات العملية للعلم وحقائق العلم المكتشفة وأساليب البحث العلمي والمثل الأخلاقية التي يحضّ عليها العلم .

كما تتطلب دراسة تاريخ العلم دراسة الوثائق المكتوبة والنتيـجـات من صحتـها وضبط نصوص معلوماتها وهذا من صميم عمل المؤرخ. وهذه الأمور تتطلب فهماً واسعاً لتطور العلم أي أنه يتطلب بجانب الاختصاص عقلية تاريخية تصوغ أحكامها تبعاً للأهمية التاريخية للحقائق، أي أن يضع الباحث نصب عينيه أحوال الماضي ولا يُصدر أحكامه مقتصرأً على التطورات المعاصرة. كما أن تنظيم البحث يتطلب تحديد موضع كل علم في الصورة العامة للفكر وعلاقته بالعلوم الأخرى، ومن هذا نشأت الحاجة الى تصنيف العلوم عند دراستها، وهذا عمل عقلي من إنتاج الإنسان يعتمد على مدى سعة المعرفة بالعلوم والأهتمام بها وعلى الجانب الذي يُنظر إليه منها.

وتظل دراسة المدونات المكتوبة أساس دراسة العلم لأن المدونات أو الكتب لها أهمية فائقة في دراسة تاريخ العلم والعلماء فهي المعتمد الأساس والأقوى في معرفة الآراء والمعلومات والأفكار .

ومن الأخطاء أيضاً القول إن العرب في الجزيرة العربية عاشوا في جاهلية وليس لهم أية معرفة بالعلوم ولكن المعلومات -على قلتها- تشير الى أهتمام إنسان البادية وإنسان الحضر بكثير من المعارف العلمية وإن نزول القرآن الكريم على العرب بما يحتويه من

معلومات كونية وأرضية وبشرية لهو الدليل على ما كان عليه العرب من نضج فكري .

وقد حفل الشعر العربي بمعارف عن النبات والحيوان والأنواء وصور الكواكب، كما أن معاجم اللغة حفلت بالكثير من المعارف العلمية مما يدل على أن العربي كان قد أمّلك - قبل اتّصاله باليونان - ذخيرة من المعلومات العلمية. وإن كانت هذه المعارف لم تصل إلى مرحلة العلم بالمعنى الذي نعرفه، لأنها متفرقة لا يجمعها إطار نظري موحد ولم تكن غير وسيلة لإنتفاع الناس بها في الحياة اليومية .

وقد زخر القرآن الكريم بحقائق كثيرة جداً تتعلق بالإنسان والحيوان والنبات والطبيعة والكون فكانت أساساً متيناً للتطور العلمي فيما بعد، كما كانت شعائر الإسلام في الصلاة والحج والأعياد حافظاً للعربي والمسلم لتحديد الأوقات والمواسم ومتابعة حركة القمر وتعيين القبلة وأوقات الصوم والإفطار والأعياد، فكان أن ارتبطت ممارساته لشعائره الدينية بالكون والطبيعة وضرورة معرفة كثير من الظواهر الطبيعية .

وهكذا لازمت النزعة العلمية للمعرفة خطوات الإنسان العربي والمسلم حتى بعد الإتصال بالحضارات الأخرى وكان يحاول الوصول إلى الحقيقة من خلال التجارب مع تأكيده ربط العلم بالعمل ولعل خير من يمثل هذه النظرية هبة الله أبو البركات البغدادي

(ت ٥٦١هـ) في كتابه (المعتبر في الحكمة) يقول: "يقول قوم إن لكل علم عملاً هو كالثمرة للشجرة فعلم بلا عمل كشجرة بلا ثمر، وعمل بلا علم خير من علم بلا عمل".

إن أبرز ما أمتاز به الفكر العربي الإسلامي هو الحزم بين الأصول والمبادئ والتجارب فلم يأخذ المعلومات بدون تمحيص وتجريب بل كان على الدوام يطلب التدقيق والبرهان والتثبت وقد نشأ هذا الموقف العلمي من:

١- مصدر شخصي ناتج عن ارتباط الإنسان بالطبيعة والإفادة منها وإخضاع ما تعلمه ويتعلمه لشؤون الحياة وهكذا تراكمت المعلومات التجريبية وتوسعت معارف العربي نتيجة احتكاكه الدائم بالطبيعة وضرورات المجتمع.

٢- مصدر إلهي ناتج عن الدعوة الإسلامية فكانت المبادئ العامة الاجتماعية والأخلاقية والعلمية والفكرية موجهات لازمة لكل مؤمن بالدعوة وسرعان ما ازداد اهتمام العرب باللغة والحديث والتأريخ والأدب والتشريع فوضعوا الأصول والقواعد العامة وهكذا بدأت براعم الطريقة العلمية تظهر بفضل ممارسات العرب المسلمين التجريبية في تقصي الحقائق والتثبت من الأخبار وأصبحت للعرب المسلمين قاعدة علمية متينة حيث جرى في ضوئها العمل باتجاهات واضحة المعالم والأهداف على وفق النحو الآتي :

أ. التحقق والتثبت من الآراء والأقوال العلمية بالبرهان والتجربة
والمشاهدة والاختبار .

ب. اتباع طريقة البحث العلمي بجمع الحقائق وإقامة التجارب
والإعتماد على المشاهدة والاختبار حتى الوصول الى صياغة
القواعد والقوانين العامة وتوسيع مجال تطبيقها .

ت. الشك في الآراء والأقوال والنظريات المنقولة .

وعن طريق هذه الإتجاهات قام العالم العربي المسلم بتصحيح
كثير من المعلومات المنقولة وتتقيح أخرى ورفض ما لم يؤيده
البرهان وما لم تثبت التجربة والمشاهدة صحته .

لذلك فمن الخطأ الاعتقاد بان العرب والمسلمين قبل اتصالهم
بالتقافات الأجنبية لم يمتلكوا من أسباب المعرفة إلا القليل والدليل على
هذا الخطأ ما نجده في كتب المعاجم اللغوية من ذخيرة علمية في شتى
أنواع المعرفة .

وقد أشتملت المعرفة العربية والاسلامية بالعلوم على جملة
واسعة من المجالات نجدها بوضوح في كتب الأنواء وكتب الفلك
وكتب الجواهر والأحجار والمعادن وكتب النبات والحيوان .

ومن ما تقدم كله نجد أن كل بحث في تطور العلوم عند العرب يعدّ
ناقصاً إذا اقتصر على ما نقله العرب من اللغات الأجنبية الى لغتهم
وما أصابوا من إنجازات علمية فليست الطريقة العلمية وليدة الفكر
اليوناني بل هي الأساس الذي أقيمت عليه علوم العربية من لغة وقرآن

وحديث وتاريخ وفقه وتشريع تدل على ذلك الألفاظ التي
أُستُخدمت فيها لتشير إلى الموضوعية مثل: العدل والإبتعاد عن
الشبهات والهوس، والألفاظ التي تشير إلى التجربة والملاحظة مثل
الإمتحان والإختبار والتدقيق والمراجعة والمشاهدة وغيرها من
الألفاظ وهكذا فالعلم العربي محصلة كبرى نتجت عن إستخدام
الطريقة العلمية والتراث العلمي العربي القديم وما ورد في القرآن
والأحاديث النبوية الشريفة من توجيهات، أوحى على طلب العلم
وتكريم العلماء فضلاً عما ورثه العرب من الحضارات القديمة وما
قام به العرب من إنجازات وإبداعات في تمثيل العلوم جميعها
وأستيعابها .

مصادر دراسة تاريخ العلوم عند العرب والمسلمين :

١- تصانيف العلماء العرب في العلوم وهي أهم المصادر وأوثقها
وأوسعها - وإن كانت وحدها - غير كافية بسبب كثرة المفقود
وقلة المطبوع ورداءة حال المخطوط .

٢- مفردات اللغة العربية التي جمعها الرواة ودونها أصحاب النواذر
والأمالي والمعاجم، واللغة العربية هي أداة التفكير العلمي ووعاء
المعرفة وهي غنية في التعبيرات عما يتصل بالإنسان وفي جملة
ذلك تكوين جسمه وأعضائه وإحساساته وعواطفه وكذلك ما
يتصل بالحياة المادية لسكان الجزيرة من ملابس ومأكولات
ولوازم شتى، واللغة العربية تظهر الطابع الإنساني للحضارة

الاجتماعي الذي يتسم بالإحساس والتصور وتذوق الجمال ويدرك قيمة الأخلاق والسلوك الاجتماعي والحياة الاجتماعية. إن تأكيد دور رواة اللغة أساس في دراسة تاريخ العلوم لأنهم الرواد في تاريخ العلم، فكانوا رواداً في هذا المجال بدون تأثر بأية ثقافة أجنبية ومؤلفاتهم تتميز من مؤلفات المتأثرين بالثقافة الأجنبية.

٣- الكتب العامة التي تضم تعابير لغوية ومعلومات عن المحسوسات المادية التي تبحثها وفيها أوصاف لبعض المحسوسات وتعرض حقائق حول موضوع واحد بصورة صادقة بدون أن تتبع ترتيباً معيناً وحيث تكون خالية من التعليل والإستنباط. ومعلوماته تذكر بدون ذكر مصادرها وهي في الأصل جزء من ثقافة عامة لا شعورية وقد تكون جزءاً من المعرفة في المجتمع الذي نقلت عنه. وأكثر هذه الكتب يحمل عنوان النواذر أو الصفات وقد ذكرها ابن النديم في فهرسه .

٤- ومن المصادر الكتب التي عُنيت بتدوين اللغة مصنفة حسب المواضيع والكتب التي أُلِّفَت للكتاب وهم موظفو الدواوين الذين صاروا بعد تعريب الدواوين يكتبون بالعربية فكان عليهم إتقانها ومعرفة المعاني الصحيحة لمفرداتها لكي يتجنبوا بإستعمالها الأخطاء التي قد تؤدي إلى إرباك في الإدارة وظلم الناس ومنها في سبيل المثال كتاب (أدب الكاتب) لأبن قتيبة (ت ٢٧٦هـ). وكتب الخراج ومنها (الخراج وصناعة الكتابة) لقدامة بن جعفر ففيه

فصول عن خلق الإنسان وأعضائه والخيول ومفردات كثيرة تتصل بالتشريح وعلم الحيوان فضلاً عن معلومات مهمة عن المزروعات.

٥- كتب الفقه فيها معلومات عن الزرع والنبات والحيوان وبعض الظواهر الفلكية مذكورة في أبواب الزكاة والصدقات والخراج وكتب الصوم والصلاة والحج. وفي كتب الفقه المفصلة كالمدونة للإمام مالك معلومات واسعة ودقيقة عن المنتوجات في صدر الإسلام تذكر في ضمن نطاق الفقه وتظهر مدى أهمية مادة العلوم في الحياة اليومية .

٦- المؤلفات العربية في تاريخ العلماء وهي تعنى بدراسة العلماء وأخبارهم وأكثر من لقي اهتماماً بالتأليف هم الأطباء والحكماء والكتب كثيرة جداً ومنها في سبيل المثال (طبقات الأطباء) لأبن جلجل و (طبقات الحكماء) للقفطي و (عيون الأنباء في طبقات الأطباء) لأبن أبي أصيبعة .

٧- كتب الثقافة العامة، وهي كتب تناولت جوانب متعددة من الحياة والفكر، ومنها ما يتصل بالعلم فذكرت بعض الأفكار والحقائق العلمية وأسماء بعض العلماء وأقوالهم وما يتصل بحياتهم ومن أقدم هذه الكتب (عيون الأخبار) لأبن قتيبة، وهو كتاب شامل نقل فيه نصوصاً عن الإبل والخيول وطبائع الإنسان وبعض الحيوانات وصنوف الأطعمة والمياه والصفات الجسمية للإنسان وغيرها.

ومنها أيضاً كتاب (مباهج الفكر ومناهج العبر) للوطواط، و(مسالك الأَبصار في ممالك الأَمصار) لأبن فضل الله العمري .

٨-كتب التراجم والمصنفات .

٩-فهارس الكتب والمخطوطات والمطبوعات .

١٠-كتب التاريخ العام ففيها معلومات علمية ترد عرضاً، فضلاً عن ذكرها تاريخ العلوم لأقوام غير عربية.

هذا ما يتعلق بدراسة تاريخ العلوم وتطورها ولا تكتمل الصورة إلا بالتنبيه على مسألة مهمة وهي ان العرب المسلمين أصحاب التراث الواسع كان لهم منهج علمي في ما كتبوا كله وأنهم ألّزموا بهذا المنهج العلمي وتمسكوا بقواعده بدون أن يفرّدوا له دراسة خاصة في أغلب الأحيان .

وقد وضح هذا المنهج حين أستفادوا من تراث الأمم الأخرى ومنهم اليونان فهم لم يكونوا مجرد نقلة للعلم اليوناني القديم بل أسهموا في تقدمه وزادوا عليه إضافات جديدة مبتكرة ذات أهمية كبرى والأهم من ذلك أنهم لم يبرعوا في هذا المجال نتيجة للصدفة العفوية بل أستناداً الى قواعد ثابتة وتنظيم عقلي منهجي هو محك النظر في رسوخ العلم وأصالته لدى أصحابه

لقد سبق المحدثون في أستخدام خطوات المنهج التجريبي في العلوم ولكنهم لم يفرّدوا أبحاثاً خاصة بالمناهج إلا القليل ولكنهم أكتفوا

أبحاثهم ومرتبطة بها الارتباط كله.

لقد أدرك العلماء العرب أن التطور والتقدم مستمران على توالي الأجيال وأن الزمن لا يقف بل صنعته التغيير ولذلك يقول ابن المطران: "إذا قعد قديم تمم محدث، وإذا غلط متقدم سدد متأخر، وهكذا في الصناعات جميعها".

ومن هذا المنطلق فهم العلماء العرب والمسلمون أن الإبداع والإختراع في علم من العلوم لا يعني دائماً الجديد الذي لم يكن له وجود سابق وإنما يعني في بعض الأحيان الإضافة إلى ما توصل إليه المتقدمون، أو إتمام النقص عندهم، أو إعادة تنظيم المادة بشكل يمكن الاستفادة منها حسب مقتضيات العصر.

لقد حدد حاجي خليفة في (كشف الظنون) هذا المعنى فقال: "إن التأليف على سبعة أقسام لا يؤلف عاقل إلا فيها وهي:

- ١- أما شيء لم يسبق إليه فيخترعه.
- ٢- أو شيء ناقص يتممه.
- ٣- أو شيء مغلق يشرحه.
- ٤- أو شيء يختصره بدون أن يخل بشيء من معانيه.
- ٥- أو شيء متفرق يجمعه.
- ٦- أو شيء مختلط يرتبه.
- ٧- أو شيء أخطأ فيه مصنّفه فيصلحه.

إن تحديث منهج كتابة التاريخ تعني تناول جوانب التاريخ كلها

سياسية وإقتصادية وإجتماعية ودينية وحضارية وعلمية ولعل
الإلتفات الى تاريخ العلم له أهميته في هذه الدعوة لأن العلوم وجه من
أوجه الحضارة وكان لهذه النظريات العلمية تأثير في الحضارة
الإنسانية حيث بنى الغرب نهضته الحديثة على الكثير من الأصول
العلمية العربية .

إن إعادة كتابة تاريخ العلوم لا تعني النشر المجرد للمخطوطات
العلمية بل تعني الكشف عن العناصر الأصيلة فيها والتي تتلاءم مع
عصرنا الحاضر ، أي لا يعني أننا نستنسخ التراث لأن هذا لا يخدم
عملية إعادة كتابة التاريخ لأنه وليد مرحلة تاريخية لها طبيعتها
ومسمياتها الخاصة بها بل يعني توظيف هذا التراث وحسب
مقتضيات العصر .

الفصل الثالث

مقترح منهج بيت الحكمة البحثي في التأريخ الحديث والمعاصر

معنى التاريخ (عند مؤرخي التاريخ الحديث والمعاصر)،
وتحديد هذه الحقبة التاريخية :

يدل لفظ "التأريخ" على معانٍ متفاوتة. فبعدُ بعض الكتاب أن
التأريخ يشتمل على المعلومات التي يمكن معرفتها عن نشأة الكون
كله، بما يحتويه من أجرام وكواكب ومن بينها الأرض، وما جرى
على سطحها من حوادث الإنسان. وبدأ المؤرخون الأقدمون كتاباتهم
بالكلام عن نشأة الأرض. ومن المحدثين نجد المؤرخ هـ. ج. ولز،
يبدأ كتابه في "موجز تأريخ العالم" بدراسة نشأة الكون والأرض، وما
ظهر على سطحها من مظاهر الحياة المختلفة، وهو في ذلك يفعل كما
يفعل المصور أو المثال الذي يعتمد الى تشريح جسم الإنسان أو
الحيوان، حتى يمكنه أن يرسم الصورة أو يصنع المثال، على أفضل
وجهٍ مستطاع. ثم يتدرج ولز في عرض تواريخ الأمم والشعوب
والحضارات المختلفة منذ نشأتها حتى العصر الحديث معبراً في ذلك
عن وحدة البشرية، على الرغم من جزئيات تواريخها وتفصيلاتها .
ويقصر أغلب المؤرخين معنى التاريخ على بحث حوادث
الماضي واستقصائها، كما يدل على ذلك لفظ Historia المستمد من

الأصل اليوناني القديم، أي كل ما يتعلق بالإنسان منذ بدأ يترك آثاره على الصخر والأرض، بتسجيل أو وصف أخبار الحوادث التي ألمت بالشعوب^(٢٣) والأفراد. وقد تدل كلمة تاريخ على مطلق مجرى الحوادث الفعلي الذي يصنعه الأبطال والشعوب، والتي وقعت منذ أقدم العصور، وأستمرت وتطورت في الزمان والمكان حتى الوقت الحاضر.

وفي اللغة العربية التاريخ والتاريخ والتورخ يعني الإعلام بالوقت. وقد يدل تاريخ الشيء على غايته ووقته الذي ينتهي إليه زمنه، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع الجلية. وهو فن يبحث عن وقائع الزمان من ناحية التعيين والتوقيت وموضوعه الإنسان والزمان، ومسائله أحواله المفصلة للجزئيات تحت دائرة الأحوال العارضة للإنسان وفي الزمان^(٢٤).

وحينما أخذ الإنسان البدائي منذ فجر المدينة يقصّ على أبنائه قصص أسلافه ممتزجةً بأساطيره ومعتقداته، بدأ التاريخ يظهر الى حيّز الوجود في صورة بدائية أولية، وبدأ الإحساس به يتكوّن في ذهن البشرية منذ أقدم العصور، وتدرّج التعبير عن التاريخ مختلطاً أولاً بعناصر من الفن، كالرسم والنقش على الحجر. وعندما سارت البشرية قدماً في مضمار الحضارة في شتى أساليبها وصورها، رويداً رويداً، أخذ التاريخ يشكل أساساً جوهرياً في تسجيل موكب البشرية الحافل الدؤوب، إذ هو المرآة أو السجل أو الكتاب الشامل الذي يقسّم

لنا ألواناً من الأحداث وفنوناً من الأفكار وصنوفاً من الأعمال والآثار .

ومهما كان من أثر القوى الإلهية أو الميتافيزيقية العليا التي يمكن أن تسيطر على مصائر البشرية وأحداث التاريخ، وهي ما لا يقوى الإنسان بعدُ على إدراك كنهها وفهم أسرارها، فإن التاريخ يتخذ مجراه على يد الإنسان بطريق مباشر، وفي ظروف معينة. والإنسان ابن الماضي، وهو ليس أبناً لأبويه فحسب، بل هو ثمرة الخلق كله منذ أزمانٍ سحيقة. والعلاقة وطيدة بين حياة الفرد وبين الحياة في القرون والعصر الماضي. ويذهب بعض المفكرين مثل بندتو كروتشي الى عدّ التاريخ كله تاريخاً معاصراً. ولا يستطيع الإنسان أن يفهم نفسه وحاضره بدون أن يفهم الماضي. ومعرفة الماضي تكسبه خبرة السنين الطويلة، والتأمل في الماضي يُبعد الإنسان عن نفسه، فيرى ما لا يراه في نفسه بسهولة من مزايا الآخر وأخطائه، ويجعله ذلك أكثر قدرةً على فهم نفسه، وأكثر قدرةً على حسن التصرف في الحاضر والمستقبل .

ولكي ندرك أهمية الماضي وضرورة دراسة التاريخ، فلنفترض جدلاً أننا استطعنا بطريقةٍ ما أن نقطع صلتنا نهائياً بالماضي، وأننا أمكننا أن نحرق دور الكتب، وندمر آثار العمران الراهنة كلها، وننسى أنفسنا، فماذا يُنتظر أن تكون عليه حال الإنسان ومصير الحضارة بعدئذ؟ في الأغلب سيحاول الإنسان أن يعود لكي يبدأ من

جديد أشياء تشبه أو تختلف عما كان قد بدأه منذ آلاف السنين، حتى يصل الى مستوى ما، سواء أكان قريباً أم غير قريب من المستوى الذي قطع عنده صلته بماضيه السحيق. فماضي الشعوب وماضي الإنسان حافل بشتى الصور، وهو عزيز عليه في أدواره كلها، سواء أكانت عهود المجد والقوة والرفاهية، أم عهود الكوارث والآلام والمحن. والأقوام الذين لا يعرفون لهم ماضياً محدداً مدروساً بقدر المستطاع، لا يُعدّون من شعوب الأرض المتحضرة .

وعلى ذلك فإننا نجد أنه لا غنى للإنسان عن دراسة ماضيه بعدّه كائناً اجتماعياً. فينبغي عليه أن يعرف تاريخ تطوّره وتاريخ أعماله وآثاره، فيدرس مثلاً العوامل التي أدت الى حدوث الغارات والحروب وما لابس ذلك. وما خلفته من الآثار، ويتتبع مثلاً حركة الكشف الجغرافي في أواخر القرن الخامس عشر، وما ترتب على ذلك من تغيير طريق التجارة العالمي بين الشرق والغرب، وما أدى إليه من تدهور أمم وأرتفاع أخرى. وينبغي عليه مثلاً أن يدرس العوامل التي أدت الى ظهور نظام دستوري معين، ويفهم روحه ومضمونه، ويتبين أثره في هيئة الحاكمين وفي مجموع الشعب، وينبغي عليه مثلاً أن يدرس الأسباب التي أوجدت أنواعاً جديدة من الأدب، أو ألواناً جديدة من فنون التصوير والنحت والعمارة، أو أساليب جديدة من فنون الموسيقى، ويبين الى أي مدى أرتبط ذلك كله بالعصر وبالبيئة - بالعقريات الأدبية والفنية التي خلقت هذه النماذج المبتكرة في

مختلف مجالات الأدب والفن، وما إلى ذلك من أوجه النشاط
الإنساني ومقومات الحضارة .

وفي أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين اختلف
بعض رجال العلم والتاريخ والأدب، في وصف التاريخ بصفة العلم أو
نفيها عنه. فقال بعض العلماء - مثل و. س. جيفونز - إن التاريخ لا
يمكن أن يكون علماً لأنه يعجز عن إخضاع الوقائع التاريخية لما
يُخضعها له العلم من المعاينة والمشاهدة والفحص والاختبار
والتجربة، وبذلك لا يمكن في دراسته استخلاص قوانين علمية يقينية
ثابتة، على نحو ما هو موجود فيما يخص علم الطبيعة أو علم الكيمياء
مثلاً. ومما يبعد بالتاريخ عن صفة العلم، في نظرهم، قيام عنصر
المصادفة، ووجود عنصر الشخصية الإنسانية وحرية الإرادة، مما
يهدم الجهود الرامية إلى إقامة التاريخ على أسس علمية، على نحو ما
يفعل علماء الطبيعة أو الكيمياء وأضرابهم.

ويرى بعض رجال الأدب أن سواء أكان التاريخ علماً أم لم يكن،
فهو فن من الفنون، وأن العلم لا يمكنه أن يعطينا عن الماضي سوى
العظام المعروقة اليابسة، وأنه لا بدّ من الاستعانة بالخيال لكي تُنشر
العظام وتُبعث فيها الحياة، ثم هي بحاجة كذلك إلى براعة الكاتب حتى
تبرز في الثوب اللائق بها^(٢٧) . فمثلاً لا يستطيع العلم الطبيعي أن
يفسر لنا حريق موسكو في عهد نابليون بونابرت في سنة ١٨١٢م، إلا
على أساس قوانين الاشتعال. ولا بدّ من تدخل المؤرخ لكي يشرح

الأسباب والظروف السياسية والعسكرية التي أدت الى ذلك الحريق، ولا بد من قلم المؤرخ - أو قلم الأديب - لكي يصف لنا الحريق^(٢٦) وما تركه من الآثار. فكل من العالم الطبيعي والمؤرخ يشرح الحادث بطريقته، وكل منهما يكمل الآخر، وكلاهما ضروري لتقدم المعرفة الإنسانية .

ويرى ف. هرنشو أنه على الرغم من أننا لا يمكننا أن نستخلص من دراسة التاريخ قوانين علمية ثابتة على غرار ما هو كائن في العلوم الطبيعية، فإن هذا لا يجوز أن يجرده من صفة العلم. وعنده أن العجز عن بلوغ أغراض محددة في دراسة الميتورولوجيا مثلاً، بسبب عدم دقة قوانينها، لا يُجيز نفي صفة العلم عنها.

وعنده أنه يكفي في إسناد صفة العلم الى موضوع ما، أن يمضي الباحث في دراسته، مع سعيه الى توخي الحقيقة، وأن يؤسس بحثه على حكم ناقد أطرح منه هوى النفس، وابتعد نفسه عن أي افتراض سابق، مع إمكان التصنيف والتبويب فيه^(٢٧).

ويقول ف. هرنشو إن التاريخ ليس علم تجريبية واختبار، ولكنه علم نقد وتحقيق، وإن أقرب العلوم الطبيعية شبهاً به هو علم الجيولوجيا. فكل من الجيولوجي والمؤرخ يدرس آثار الماضي ومخلفاته، لكي يستخلص ما يمكنه استخلاصه من الماضي والحاضر على السواء. ويزيد عمل المؤرخ على عمل الجيولوجي من حيث اضطرار الأول الى أن يدرس ويُفسّر العامل البشري الإرادي الإنفعالي، حتى يقترب بقدر المستطاع من الحقائق

التاريخية^(٢٩). وعلى ذلك نجد التاريخ مزيجاً من العلم والأدب والفن في وقت واحد .

وإذا كان علم التاريخ ضرورياً للدراسة الخاصة والعامة، لتثاقف الشعوب بعامة، فلا بدّ من بحثه ودرسه وكتابته، قبل أن يُدرس في المدارس والمعاهد، وقبل أن يُقدّم للمختصين وللمتقنين على السواء. وينبغي أن يتم ذلك بطريقة وافية دقيقة صحيحة، بقدر ما في طاقة المؤرخين من جهد وصدق وأمانة وعدل وذكاء وإحساس وفن وذوق، وبقدر ما يُتاح لهم من زمن وإمكانيات في بلدهم، وفي موطن البحث والدرس في أنحاء الأرض، على أن يكون هدفهم الحقيقة التاريخية بقدر المستطاع، ولا شيء سوى ذلك .

ولا يُدرس التاريخ عفواً ولا يُكتب إعتباطاً، وليس كل من يحاول الكتابة في التاريخ يصبح مؤرخاً، كما قد يتصور بعض الناس، أو كما يتوهم بعض الكتاب، حينما يُسطّرون صفحات طويلة عن حوادث ماضية أو معاصرة، ويعتقدون بذلك أنهم يكتبون تاريخاً، ما داموا قد أمسكوا بالقلم والقرطاس، ودارت لهم المطابع، وملأت كتاباتهم رفوف المكتبات! فلا بدّ من أن تتوافر في المؤرخ الصفات الضرورية وأن تتحقق له الظروف التي تجعله قادراً على دراسة التاريخ وكتابته .

العناصر الأساسية في مؤرخ التاريخ المعاصر :

فمن الصفات الواجب توافرها في المؤرخ:

١- أن يكون محباً للدرس جلياً صبوراً، فلا تمنعه وعورة البحث ولا المصاعب والعقبات عن مواصلة العمل، ولا توقفه ندرة المصادر، ولا يصرفه عن عمله غموض الوقائع والحقائق التاريخية وأختلاطها أو إضطرابها. وينبغي عليه أن يقضي الشهور والسنوات وهو يعمل ويرتجل من بلدٍ لآخر، في وطنه وفي كل مكان يمكن أن يعثر به على ما يفيد. وينبغي عليه ألا يتسرع أو يقتضب تعجلاً لنيل منفعة، لأن هذا سيكون على حساب العلم والحقيقة التاريخية.

٢- وينبغي على المؤرخ أن يكون أميناً شجاعاً مخلصاً، فلا يكذب، ولا ينتحل، ولا ينافق أصحاب الجاه والسلطان، ولا يخفي الوقائع التي قد لا يعرفها غيره في بعض الأحيان، والتي قد لا ترضيه أو لا ترضي قومه، إذ أنه لا رقيب عليه غير ضميره. ومن يخرج على ذلك لا يمكن أن يعد مؤرخاً. ولا ريب في أن الكشف عن عيوب الماضي وأخطائه تفيد إلى حد كبير في السعي إلى تجنب عوامل الخطأ في الحاضر، وعدم الكشف عنها يعد تضليلاً وبعداً عن التبصر والمصلحة الوطنية. وقد يكون إخفاء الحقيقة التاريخية عملاً وطنياً في بعض الظروف، كما تفعل الأمم كلها، ولكن لا بد من ظهور الحقيقة بعد زوال الضرورة التي دعت إلى إخفائها،

حتى يمكن إستخلاص أكبر قسط من الحقيقة التاريخية. ولا يمكن أن يُكتب التاريخ بغير التوصل الى الوقائع الصحيحة .

٣- ويلزم للمؤرخ أن تتوافر له ملكة النقد، فلا يجوز له أن يقبل كل كلام أو يصدق كل وثيقة أو مصدر بغير الدرس والفحص والإستقراء، فيأخذ الصدق، أو أقرب ما يكون إليه، ويطرح جانباً ما ليس كذلك. وإذا أعوزت المؤرخ ملكة النقد سقطت عنه صفته، وأصبح مجرد شخص يحكي كل ما يبلغه على أنه حقيقة واقعة. وليس بهذا يُدرس أو يُكتب التاريخ.

٤- وينبغي على المؤرخ أن يكون بعيداً عن حب الشهرة والظهور، وألا يحفل بالكسب والألقاب والجاه والمناصب، وأن يكرس نفسه لعمله العلمي في صمتٍ وسكون، من دون أن يوزع جهده هنا وهناك، وبدون أن يقوم بأعمال أخرى، نافعة بغير شك، ولكن يمكن أن يقوم بأدائها آخرون على خير وجه، إذ أن الحقيقة العلمية التي قد يكشف عنها تعدل كل ألوان الكسب وصنوف المناصب أو تزيد عليها. وهؤلاء العاكفون المتفرغون للدرس والبحث في كافة العلوم والفنون - ومنهم المؤرخون - هم الذين يقوم على أكتافهم - على نحوٍ أساسيٍّ - تقدم الإنسانية وأزدهار الحضارة .

٥- ومن الضروري أن يكون المؤرخ - كغيره من رجال العلم - ذا عقلٍ واعٍ مرتّبٍ منظمٍ، لكي يستطيع أن يميّز بجلاء بين الحوادث، ويُنسّق أنواع الحقائق، ويفيد منها في الموضع المناسب، ولكي

يكون قادراً على تحديد العلاقة بين حوادث التاريخ في الزمان والمكان، ويربط بينها على ألساقٍ وتوافقٍ. وبغير ذلك تختلط الحوادث أمام المؤرخ وتضطرب تفصيلاتها ويعجز عن الربط بينها، ويفقد صفته كمؤرخ .

٦- ومن الصفات الأساسية للمؤرخ عدم التحيز . فعليه أن يُحرر نفسه بقدر المستطاع من الميل أو الإعجاب أو الكراهية لعصرٍ خاص أو لناحيةٍ تاريخيةٍ معينة. وهو بمثابة القاضي الذي لا يكون حكمه أقرب إلى العدل إلا بقدر المستوى الذي يصل إليه من البعد عن التحيز والهوى. وكيف ننتظر ممن بلغ إعجابه أو كراهته لعصرٍ ما حدّ التحيز، أن يكتب تاريخاً علمياً ؟ ألن تكون كتابته ملونةً بالتحيز الذي يجعلها تميل إلى جانبٍ أو آخر، مما يُبعد بها عن بلوغ الحقيقة التاريخية ؟

٧- ينبغي على المؤرخ أن يكون صاحب إحساس وذوق وعاطفة وتسامح وخيال، بالقدر الذي يُتيح له أن يدرك آراء غيره ونوازعه وبذلك يمكنه أن يتلمس أخبار الإسكندر، وقيصر، وعمر بن الخطاب، وصلاح الدين الأيوبي، وابن رشد، وميكائيل أنجلو، وباخ، ولويس الرابع عشر، ونابليون، ونلسون، ومحمد علي، وأحمد عرابي ... ويحسّ بما جاش في صدورهم من شتى العواطف، ويفهم بقدر المستطاع الدوافع التي حركتهم لإتخاذ سلوك معين في الزمن الماضي، ويشارك رجال الأمس مواقفهم في

ساعات التاريخ الفاصلة، في ازمان الإنقلاب، وفي عهود المقاومة، وفي ظروف النجاح والفشل. وإن آثار الإنسان لتتحدث الى قلب المؤرخ المجيد فيجد في ثناياها صدى البشر وصدى نفسه، وتتجلى فيه روح العلم والفن، ويبعث التاريخ حياً، ويحيا في التاريخ، ويعيش للتاريخ.

أهمية دراسة التاريخ العثماني :

إن الخطاب المعرفي العربي أستند غالباً الى الفكر الغربي الحديث حينما حاول أن يبلور منذ بواكير القرن العشرين نظماً للمعرفة ووسائل البحث العلمي في المجالات المتعددة، وكان نصيب (التاريخ) من ذلك أن إنبرى نفر قليل من الأكاديميين العرب الرواد الى التأليف في موضوع منهج البحث التاريخي، وربما كانت تلك الريادة مقتصرة على الدكتور أسد رستم في كتابه مصطلح التاريخ (١٩٣٩م)، والدكتور حسن عثمان في كتابه منهج البحث التاريخي (١٩٤٣م)، اللذين أعتمدا على مؤلفات الغربيين في هذا المجال، وعلى تجاربهما الخاصة في دراسة التاريخ، وما تضمنه التراث العربي الإسلامي من آليات بحثية كالنقد الذي أنصب غالباً في أسانيد الروايات الدينية وأحياناً على مضامينها.

إلا أن العمل الذي تصدى له أولئك الرواد كان محددًا، ولم يجر تطويره إذ أكتفى المؤلفون اللاحقون في هذا المجال بالنسج على منوال أسد رستم وحسن عثمان، باستثناء بعض المؤلفين الأكاديميين

المصريين الذين حاولوا تفعيل موضوعية منهج البحث التاريخي وتهيئة سبل تطبيقه من خلال تعديله كيما يتوافق مع حقب معينة، ومن تلك الأعمال كتاب الدكتور علي إبراهيم حسن الموسوم: (إستخدام المصادر وطرق البحث في التاريخ المصري الوسيط)، الذي صدر سنة ١٩٤٩م، وكتاب الدكتورة سيدة إسماعيل الكاشف، المعنون: (مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه)، الذي أصدرته سنة ١٩٦٠م. ومن ثم نجد أن حاجتنا أصبحت ماسة لإستكمال الخطوات التي بدأها أولئك الرواد، وتطويرها بغرض تفعيل منهج البحث التاريخي وإخراجها من النطاق النظري الى مجال أرحب تجدراساتنا فيه حضوراً فاعلاً يعزز موضوعيتها ويكسبها رصانة علمية، لاسيما أن عصرنا، عصر العقل العلمي الجديد كما يدعوه غاستون باشلار في كتابه (تكوين العقل العلمي)، يوجب المراجعة والتحرك لإحداث مثل هذا التطور. فالمقاييس المنهجية، على وفق هذا التوجه، ليست بمأمن من النقد، وهي ليست ثابتة، إذ يمكن فحصها وتحسينها وتعويضها بأفضل منها

ويمكننا أن نلمس ضعف تأثير منهج البحث التاريخي في دراساتنا التاريخية من خلال مظاهر عدة منها قسلة الإهتمام به، وقصر الإستفادة منه على كيفية ضبط هوامش الدراسة التاريخية، وترتيب هذه المصادر. راجع. . . الى ذلك من أمور (شكلية)، مما يجعل منهج البحث

التاريخي منهجاً نظرياً بعيداً عن التطبيق العملي غالباً. كذلك فإن مظاهر ضعف ذلك التأثير فيما يبدو، هو إهمال المؤسسة الأكاديمية التعليمية والبحثية إياه، إذ لا يتم تدريسه غالباً للمختصين في التاريخ سوى في مرحلة الدراسة الجامعية الأولية، ولا تُخصص له جامعاتنا سوى أقل من ٢% من الساعات المطلوبة لمرحلة البكالوريوس. وأحياناً تُدرس مادة منهج البحث التاريخي لفصل واحد في مرحلة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) كمادة دراسية من بين ما لا يقل عن خمس وعشرين مادة مقررة لهذه المرحلة، وذلك على الرغم من أن موضوع (التاريخ) لم يرتقِ إلى مصاف العلوم، ويبلغ درجة العلم إلا بعد أن صاغ له الأوروبيون (منهجاً) في البحث خاصاً به.

ومن ثم نجد المتخصصين في التاريخ الذين يُنهون دراساتهم العليا (الماجستير والدكتوراه) يكتسبون موضوع تخصصهم ويمارسونه، نتيجة لذلك، عن طريق المحاكاة والتقليد، لا على أساس أنه علم له قواعد وأصول ينبغي أن تُحذق وتطبق على الدراسات التي يعالجها هذا الموضوع، شأنهم في ذلك شأن الحرفي الذي يتعلم صنعته من خلال طول الممارسة من أستاذه. إلا أن هذا الحرفي، وليكن (ميكانيكياً) في سبيل المثال، يختلف بطبيعة الحال عن الذي يدرس علم الميكانيك ويُطبق ما درسه عملياً، فالأول يستطيع أن يعالج عطل محرك الاحتراق الداخلي، ولكنه لا يعلم كالثاني قوانين علم الميكانيك التي يعمل على أساسها هذا المحرك.

كذلك يمكن القول إن شمولية منهج البحث التاريخي الذي نتداوله، وعموميته، وإستتاده الى الفكر التاريخي الغربي، لا تتيح له إمكانية التطبيق الموضوعي على معظم حقوب التاريخ، وعلى المواضيع المتعددة التي تتناولها الدراسات التاريخية لأسسما تلك التي تتعلق بتاريخنا. ذلك أن كل حقبة تاريخية، بل حتى كل موضوع من مواضيع الحقبة الواحدة، له آليات دراسية ووسائل خاصة ومصادر مباشرة تختص به بدون غيره من مواضيع تقع في ضمن الحقبة التاريخية نفسها. وهذا ما يبرز أهمية تطور منهج البحث التاريخي وتوسيع نطاق المواضيع التي يعالجها لتشمل أطراً زمنية أو جغرافية أو حضارية متعددة - وهذا ما سنقدم مثلاً عليه في البحث يتعلق بتاريخ العراق في حقبة الحكم العثماني - شرط أن تكون هذه الأطر ثابتة ومحددة كما تؤدي غرض الموضوعية المنشودة للبحث التاريخي، وتبقى سمة العلم تسم التاريخ، إذ لا علم إلا بالكلية. ومن الجدير بالذكر أن هناك محاولات مبكرة جرت لإعادة منهج البحث التاريخي كي يختص بحقب وتواريخ معينة من دون غيرها بغرض تفعيل هذا المنهج وإخراجه من إطاره النظري وترصين موضوعية العمل التاريخي. وقد أشرنا الى أهم هذه المحاولات التي جرت على يدي الدكتور علي إبراهيم حسن والدكتورة سيدة إسماعيل الكاشف.

كذلك فإن من الضروري التنبية على أننا نسعى لتعديل منهج البحث التاريخي ذي الأصل الغربي الذي نتداوله، أو تكييفه مع

تواريخ معينة، بدون أن نستهدف تجاوزه أو إلغائه - وهو مما يتعذر علينا في واقع الحال - ذلك أن هذا المنهج فيه قدراً كبيراً من المبادئ العلمية العامة التي تصلح لإعتمادها في البحوث التاريخية التي تتناول حقباً وتواريخ مختلفة، فضلاً عن أن هذه المبادئ لا تتقاطع في الوقت نفسه مع الغرض الذي نسعى إليه من وراء هذا التعديل أو التكييف، وهو الوصول بالدراسة التاريخية الى الموضوعية المتوخاة من خلال معالجة حقب وتواريخ يعاني فيها التدوين التاريخي من مشاكل تغييب الآخر، والتاريخ الرسمي، والتاريخ الأيديولوجي، وسواها من مشاكل مشابهة اياها. ومن ثم لا بد من أن نقرر أن منهج البحث التاريخي الذي نتعامل معه لا يمكن تجاوزه، إذ هو يشبه ماكنة الإحتراق الداخلي التي لم تتبدل فكرة عملها منذ إكتشافها قبل أكثر من قرن، إلا أن التعديلات تجري عليها لتحسين أدائها بما يناسب الأجواء المختلفة أو مثالية الأداء أو سواها من الدواعي

إن ما تقدم يمثّل، من وجهة نظرنا، مدخلاً ضرورياً لرؤى سنقترحها هنا من الممكن أن تشكل في مجموعها معالم منهج نقدي موضوعي لدراسة تاريخ العراق في العهد العثماني يستند الى الأطر العامة للمنهج (العام) للبحث التاريخي، في محاولة لإخراج هذا المنهج (العام) من نطاقه النظري، وتهيئة إعتماده في الدراسات التي تتناول تاريخ العراق في العهد العثماني لترصين عملياتها

إن بلوغ هذه الأهداف ليس بالأمر اليسير، ولكن تحقيقها ليس بالأمر المتعذر في الوقت نفسه، لاسيما إذا تضافرت جهود المهتمين بهذا الموضوع وتوافرت لهم سبل مواصلة عملهم .

وقبل أن نتطرق لذكر الخطوات التي نرتأىها لبلوغ هذه الأهداف لا بد لنا أن نقرر أن التنظير لمنهج بحث خاص بتاريخ العراق في العهد العثماني يستند الى المنهج (العام)، لا بد من أن يأتي عقب ممارسات بحثية فعالية لهذا التاريخ، أو لأهم جوانبه، و لأكثرها عرضة للاختلاف وتعدد الآراء. وهناك شواهد عديدة تدعم رأينا هذا، منها أن ابن خلدون كتب تاريخه المعروف (العبر ...) قبل أن يكتب مقدمة عن هذا التاريخ، والتي أشتهرت ب (المقدمة) فقط، وتوصل فيها الى قواعد عامة تشكل في مجموعها منهجا نقديا للدراسة التاريخية الموضوعية، لاسيما في مجال التاريخ الإسلامي، تستبعد فيها الأخطاء والانهفات و الأكاذيب التي وقع فيها بعض مدوني هذا التاريخ. كما أن قواعد البحث التاريخي الحديثة التي بدأت تتبلور في الغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وضعها مؤرخون محترفون معتمدون بصورة أساسية على ممارساتهم الفعلية وتجاربهم الخاصة في الدراسات التاريخية. وكان رائد هؤلاء المؤرخ الألمانى درويسن الذي نشر كتابه (مناهج التاريخ) سنة ١٨٥٨م، أعقبه المؤرخ البريطانى فريمان في كتابه (منهج الدراسة التاريخية) المنشور سنة ١٨٨٥م، ثم المؤرخ الفرنسى فوستيل دي كولاينغ في

كتابيه (أبحاث في بعض مشاكل التاريخ) الذي صدر في السنة نفسها، فكتاب المؤرخ الألماني برنهام المعنون (مقن في المنهج التاريخي) الذي نُشر سنة ١٨٨٩م. ثم تَوَجَّع العمل في هذا المجال بكتاب شامل في منهج البحث التاريخي وضعه المؤرخان الفرنسيان شارل لانغلوا وشارل سينوبوس وصدر في باريس سنة ١٨٩٨م، حيث عالجا فيه طبيعة المراحل المختلفة للدراسة التاريخية، وكيفية تعامل الباحث معها، مستنديين في ذلك على تجاربهما الخاصة في ممارسة البحث التاريخي وعلى الاستدلالات العقلية والمنطقية وتجارب أقرانهما من أساتذة التاريخ الأكاديميين .

إن الممارسات البحثية الفعلية في تاريخ العراق في العهد العثماني التي أشرنا قبل قليل الى أهميتها وأسبقيتها لعملية تقنين منهج للبحث خاص بتاريخ العراق في العهد العثماني، لا بد أن تسبقها خطوات تمهد لهذه الممارسات وتهيء مستلزماتها والأجواء المناسبة لها، وأهمها :

- جمع مصادر تاريخ العراق في العهد العثماني، وتصنيفها، ثم نقدها من حيث طبيعة مادتها، ومنونيتها ومدى تبنيهم وجهة النظر الرسمية كخطوة أولى لتحديد مدى موضوعيتها وموارد صدقها ودقتها، وكذلك جوانب ضعفها وإحتمالات التشويه أو التزييف التي تكتنفها. وجدير بالذكر أن هذا العمل من الممكن أن يشكل نواة مركز أبحاث لتاريخنا في العهد العثماني تحتضنه مؤسسة علمية أو أكاديمية

كبيت الحكمة أو إحدى الجامعات، لاسيما وأنا نفتقر لوجود مركز مثل هذا على أهمية تاريخ العراق في العهد العثماني الذي أمتد لحوالي أربعة قرون .

— كذلك فإن المراجع تشكل أهمية كبيرة لهذا العمل، فالدراسات الغربية والتركية الحديثة التي تتناول التاريخ العثماني بصورة عامة أو العراق في العهد العثماني — بصورة خاصة، تتضمن رؤى وتحليلات وأستنتاجات لا غنى لنا عنها للمشروع الذي نتحدث عنه، ومن ثم لا بد أيضاً من جمعها وتصنيفها، بل والشروع بترجمتها أو ترجمة الأكثر أهمية لهذا المشروع منها.

أما الخطوة الأخرى التي تلي عملية وضع اليد على المصادر والمراجع بأكملها فهي غربلة هذه المصادر والمراجع ونقدها على وفق الأسس والأهداف التي سبق ذكرها، أي التعامل معها على وفق ما تمليه قواعد العملية التي تعرف ب (النقد الخارجي) من عمليات منهج البحث التاريخي (العام)، أو على أساس أية قواعد عامة أخرى قد تفرزها طبيعة الموضوع الخاصة .

تليها الخطوة المهمة الرئيسة الأخرى التي تمثل العمود الفقري لهذا العمل، التي تتمثل بالممارسة البحثية الفعلية لتاريخ العراق في العهد العثماني . ومن الواضح أن تحقيق هذه الخطوة لا يتأتى إلا بعملٍ دؤوبٍ تقوم به مجموعة من الباحثين الموضوعيين المتخصصين في التاريخ العثماني، يعالج كل واحد منهم مشكلة أو أكثر من المشاكل الرئيسة، أو مفصلاً من المفاصل الأساسية للتاريخ العثماني، لكي

يُصار بعد ذلك الى وضع النتائج التي يتم الوصول إليها كمبادئ وأسس عامة يُصاغ من مجموعها منهج بحث خاص بتاريخ العراق في العهد العثماني .

وقبل أن نتطرق الى ذكر أمثلة لمواضيع البحوث التي أقترحنا أن تُمارس أولاً عن تاريخ العراق في العهد العثماني، لا بد لنا من تأكيد أن منهج البحث التاريخي (العام) فيه من الآليات البحثية الموضوعية ما يتواءم مع الدراسات التاريخية المختلفة التي تتناول حقبةً وتواريخ شتى. بل أن من هذه الآليات ما هو ضروري ولا بديل عنه لأي دراسة تاريخية ومن ثم لا بد من إعماده في أي منهج بحثي (خاص) كالمنهج الذي نسعى الى الوصول إليه لإعماده في دراسة تاريخ العراق في العهد العثماني. ويأتي (النقد) في مقدمة هذه الآليات التي يجب أن تفعل وتمارس كما ينبغي، إذ تتمثل أهميته في إمكانية التوصل من خلاله الى معالجة الصورة التاريخية المشوّهة أو غير الدقيقة التي رسمها كثير من مدوني حوادث الماضي بدوافع وأغراضٍ شتى - سياسية ودينية وطائفية وسواها من دوافع، وعلينا أن نتذكر مقولة شارل لانغلوا ونضعها أمام أعيننا دائماً، والتي يقول فيها: (إن العمل في التاريخ عمل نقدي من الطراز الأول) .

أما المفاصل الرئيسة والمواضيع المهمة، أو تلك التي تحتل آراء مختلفة وتفسيرات متعددة وسواها مما يناظرها من مواضيع في تاريخ العراق في العهد العثماني أقترحنا أن تدرس كيما يصار بعد ذلك الى

صياغة منهج موضوعي نقدي فاعل لدراسة هذا التاريخ، فمنها
في سبيل المثال :

١- قضية الحكم العثماني للعراق - وللبلاد العربية بصورة عامة -
والإختلاف في تقويمه ومن ثمّ رسمه بصفة الإستعمار ، أو نفي هذه
الصفة عنه، وما يتبع ذلك من تحليلات وتحليلات وأحكام تاريخية.
وبهذا الصدد يبدو لنا، من خلال قراءة تحليلية نقدية سريعة، أن من
المتعذر وصف الحكم العثماني للعراق بصفة الإستعمار إنطلاقاً
من إعتبارات شتى يبرز منها كون الدولة العثمانية دولة مسلمة،
هذا من جهة، وأن منطلقاتها وتوجهاتها ومعايير العصر الذي
بدأت فيه حكم العراق كانت تختلف عن تلك المنطلقات والتوجهات
والمعايير التي جعلت من الدول الأوروبية الكبرى في التاريخ
الحديث دولاً إستعمارية، من جهة أخرى. بيد أننا إذ نفينا صفة
الإستعمار عن الحكم العثماني للعراق على أساس وجيه وقوي -
من بين أسس عديدة - وهو (الإسلام) الدين المشترك للعثمانيين
و العراقيين، فإننا سوف نواجه بمعضلات أخرى تتجم عن رصد
مديات إلترام الدولة العثمانية في حكمها للعراق بتطبيق ما يفرضه
(الإسلام)، الرباط المشترك أو (المسوغ) لحكم العراق من أحكام
ومبادئ وإلترامات ومن ثمّ معاملة العراقيين المحكومين على وفق
ما جاء به من هذه الأحكام والمبادئ. فهل طبق العثمانيون
المسلمون أحكام الإسلام ومبادئه في العراق لكي تضي صفة

الشرعية على حكمهم ولكي لا يُعتوا مستعمرين ؟ وما تقويم مؤرخينا لكل حدث تاريخي من أحداث العراق العثماني أبتعدت فيه الدولة عن الدين الإسلامي مبادئاً وأحكاماً وروحاً، أو تقاطعت معه تقاطعاً واضحاً ؟ وإذا كان الجواب على التساؤل الأول بالنفي كما هو مؤكد، فإن رصد تلك المخالفات لثوابت الشريعة ومبادئها يرسى قاعدة في النقد التاريخي تقوم على أساسها أحداث تاريخ الدولة العثمانية في العراق - وفي سبوت العراق - على وفق معايير تلك الثوابت .

٢ - كذلك فإن تعامل الحكم العثماني في العراق مع مكونات المجتمع العراقي بحاجة الى مزيد من الدراسة والاستقصاء، ذلك أن حقيقة ذلك التعامل مع المكونات الرئيسية عرقياً ومذهبياً قد تكون غير واضحة عند كثير من الباحثين المختصين فضلاً عن الآخرين . ويمكننا أن نرصد على حقيقة هذا التعامل أمثلة كثيرة منها في سبيل المثال . الأعضاء الذين كانت تختارهم السلطة العثمانية لمجلس إدارة ولاية بغداد من عناصر تنتمي لمكونات دينية وطائفية محددة بدون سواها من مكونات المجتمع العراقي . على أن الغرض من دراسة هذا الجانب هو استخلاص معايير نقدية موضوعية تقاس على وفقها المادة التاريخية الخاصة بالعهد العثماني في العراق، ومدى صدقها ودقتها .

٣ - ويمكن أيضاً وضع مثل هذه المعايير المنهجية لتقاس على وفقها

المادة المصدريّة والمرجعية لتأريخ العراق في العهد العثماني، من خلال رصد تعامل الدولة العثمانية مع الأقليات الدينية. وهو موضوع مهم لا تزال بعض جوانبه بحاجة إلى الإستقصاء والدراسة للخروج بأحكام موضوعية عامة لا تعتمد في التعامل مع تأريخ العراق في العهد العثماني فحسب، بل ومع سواه من تواريخ ذات صلة بهذا الموضوع. فالدولة العثمانية أتجهت نحو التعامل مع مواطنيها النصاري واليهود على وجه التحديد، على وفق ما كانت ترغب فيه الدول الأوربية الكبرى في أن يتساوى هؤلاء في المعاملة مع المسلمين، وعدّت هذه الدول المساواة (مبدأً) ثابتاً، فتبنّت الدولة العثمانية هذا (المبدأ) منذ مرسوم (كلخانة ١٨٣٩م) الإصلاحية على لسان السلطان العثماني - وهو (خليفة) المسلمين كما يوصف في بعض المؤلفات العربية - بدون مراعاة بعض أوجه مخالفته لمبادئ الإسلام، إرضاءً للدول الأوربية ورغبةً في منعها من التدخل في شؤونها الداخلية بذريعة حماية غير المسلمين .

٤- وهناك معايير نقدية موضوعية يمكن إستخلاصها أيضاً من خلال دراسة سياسات الولاة العثمانيين وأعمالهم في العراق وتحليلها، دراسة تقويمية شاملة بعيدة عن عملية إحصاء المساوي والمحاسن وتوظيفها لأغراض غير موضوعية. فالوالي مدحت باشا، مثلاً، يتداوله إتجاهان متقاطعان من هذا القبيل، يُقلل أحدهما من أهمية

إنجازاته الإصلاحية في العراق بدعوى تحرره وإستعادته عن قيم الإسلام بل ومحاولته بثّ الفسق والفجور في أوساط المجتمع العراقي كما نصرّ على ذلك مؤلف لمؤرخ عراقي كتبته في أواخر القرن التاسع عشر. بيد أن ذلك الوالي في ضوء الإتجاه الآخر، يُنعت بإطلاق شتى نعت الإطراء عليه، التي يستحق بدون شك جانباً كبيراً منها، بدون تبسني هذين التقويمين وأمثالهما لمعايير أخرى تعتمد الفائدة الفعلية التي تحققت للعراق وللمجتمع العراقي على المدى البعيد من إصلاحاته تلك التي أغفلت، مثلاً، إشراك العراقيين في إدارة ولاياتهم، أو كسر جمود الأنظمة العثمانية التي طبّقها، أو تجاوز سياسة التتريك في التعليم والقضاء في كثير من جوانبها المتشددة، أو سوى ذلك من أعمال كان من الممكن أن تُضفي على مدحت باشا بحق صبغة (المتنور) و (المُصلح) وغيرهما من صفات أُسبغت عليه .

وأخيراً، فإن هناك أمثلة كثيرة أخرى، لا يتسع المجال لذكرها، لدراسة أهم مفاصل تاريخ العراق في العهد العثماني، دراسة علمية موضوعية ناقدة تُتيح التوصل إلى رؤية واضحة ونتائج محددة، لتكون بمثابة أسس ومبادئ عامة يمكن أن يُصاغ في ضوئها، في خطوة لاحقة، منهج للبحث التاريخي يختص بتاريخ العراق في العهد العثماني ويتصف بالموضوعية وإمكانية التطبيق^(٢٠).

نقد الأصول والوثائق التاريخية

عرفنا أن التاريخ يُدرس بوساطة الأصول التاريخية كالوثائق بما تشمله - في المعنى العام - من آثار الإنسان ومخلفاته، ويمكن أن تُعرف أشياء عن حوادث التاريخ من طريقتين: طريق مباشر بملاحظة الحوادث في أثناء وقوعها، وطريق غير مباشر بدراسة الآثار التي خلفتها هذه الحوادث. فالمعلومات عن حادث زلزال مثلاً، يمكن معرفتها عن طريق مباشر من بعض شهود العيان، أو بطريق غير مباشر بملاحظة آثار التدمير التي خلفتها الهزة الأرضية، أو بقراءة وصف كتابي سجله أحد الناس عنها بطريق المشاهدة أو بطريق الرواية والسماع، وهذا هو ما ينطبق تماماً على حوادث التاريخ.

فالحوادث والأوصاف التي يسجلها الرحالة مثلاً تمتاز في أحوال كثيرة بإعطائها دقائق وتفصيل، وبتصورها لنواح من روح العصر، وهو ما لا يتاح بسهولة للكاتب المتأخر. على أن وجود الكاتب في العصر الذي يسجل حوادثه لا يعني أنه يستطيع الإحاطة بنواحيه كلها، بما يتيح له أن يكتب عنه الكتابة العلمية، لعوامل الهوى والتحيز والخشية والرغبة في المنفعة، ولعدم إمكان الإفصاح عن خفايا السياسة أو الشؤون العسكرية في وقتها، حرصاً على مصلحة الدولة والشعب.

فحوادث التاريخ تُعرف إذا بصفة أساسية عن طريق غير مباشر، بدراسة آثار الإنسان المتنوعة التي تحفظ من الضياع. فالمؤرخ لا

يرى الحوادث نفسها، ولكنه يرى ويدرس آثارها. فآثار الإنسان المتنوعة هي نقطة البدء، والحقيقة التاريخية هي الهدف الذي يتوخى المؤرخ الوصول إليه. وبين نقطة البدء والهدف يوجد طريق طويل معقد متشابك تعتوره المصاعب والعقبات والأخطاء، التي تباعد الباحث عن الهدف وعن بلوغ الحقيقة. ولكن المؤرخ لا يجد غير هذا الطريق للوصول الى غرضه. ودراسة الأصول التاريخية وتحليلها بأساليب مختلفة، هي من أهم المراحل في طريقة البحث، وهي عبارة عن ميدان نقد الأصول التاريخية .

وربما تكون دراسة آثار الإنسان من أبنية وتماثيل ومصنوعات مادية ملموسة، أسهل من دراسة كتاباته المسجلة عن حوادث الماضي، لوجود علاقة واضحة بين الآثار الماثلة أمام المؤرخ، وبين أسباب وجودها، وأرتباط ذلك بحوادث التاريخ. ولكن الكتابات التي يدونها الإنسان عن حوادث تاريخية معينة هي أثر عقلي سيكولوجي وليست شيئاً بارزاً ملموساً. وهي لا تزيد عن كونها مجرد رمز أو تعبير عن أثر تلك الحوادث في ذهن من دونها. وبذلك تنحصر قيمة الآثار الكتابية في أنها عمليات سيكولوجية معقدة وصعبة التفسير، لأن الإنسان نفسه، على وجه العموم، كائن معقد مركب متضارب صعب الفهم. فلا ريب في أن يكون الكثير من حوادثه وما يعبر عنها على غرار هـ .

وللوصول الى الأصل التاريخي المكتوب الى الحوادث، ينبغي

أن نتعقب سلسلة العوامل التي أدت الى كتابته. ولكي يصل المؤرخ الى الحوادث الأصلية لا بدّ من أن يُحيي في خياله الظروف التي أحاطت بكاتب الأصل التاريخي، منذ أن شهد الوقائع، وجمع معلوماته عنها، حتى دونها في الأصل المكتوب والمائل أمام المؤرخ. وينبغي على المؤرخ أن يلاحظ قبل البدء في نقد الأصل التاريخي الكتابي المخطوط هل هو في الحالة نفسها التي كان عليها من قبل؟ ألم يبلّ ويتآكل؟ ألم تُفقد بعض أجزائه أو تطمس بعض فقراته؟ وذلك لكي يرمّمه بقدر المستطاع، ويجعله أقوى على البقاء والحفظ.

وهناك مراحل كثيرة للنقد. فالنقد الظاهري External Criticism يتعلق بأمور متعددة، مثل إثبات صحة الأصل التاريخي، ونوع الخط والورق، وتعيين شخصية المؤلف وزمان التدوين ومكانه. أما النقد الباطني Internal Criticism فيبحث في الحالات العقلية التي مرّ خلالها كاتب الأصل التاريخي، ويحاول أن يتبين قصد الكاتب بما كتب، وهل كان يعتقد صحة ما كتبه، وهل توافرت المبررات التي جعلته يعتقد صحة ذلك؟ وأساس النقد الحذر والشك في معلومات الأصل التاريخي، ثم دراسته وفهمه وإستخلاص الحقائق من بين ثناياه. وما أكثر ما يتكلم الناس على ضرورة النقد، ولكن كثيرين منهم لا يطبقونه عملياً، لأنه ليس بالأمر السهل. وقد يكون الإنسان في حياته اليومية أكثر ميلاً الى تصديق ما يصادف هوى في نفسه، وأبعد عن تكذيب ما يصطدم بعواطفه ورغباته. وليس

من المستطاع قبول أقوال الناس بالثقة نفسها، لإختلاف قيمهم وأغراضهم ونوازعهم. وأصحاب النفوس الزائفة يكذبون وينافقون ويُغررون للوصول الى أغراضهم ومطامعهم - أوليس ذلك أدعى الى الخداع والبعد عن الحقيقة السافرة؟ فإذا كانت هذه هي الحال فيما يتعلق بالحاضر. فما بالنابحواث الأمس، والأمس البعيد؟

ولقد أستخدم كثير من المؤرخين في الزمن الماضي الأصول التاريخية بدون نقدٍ أو تمحيص، إذ أنه أسهل على الإنسان أن يصدق بغير مناقشة، ويوافق بدون نقد. ولكنه من غير المستطاع للمؤرخ أن يصل الى الحقيقة التاريخية، إذا لم يُعمل بالنقد في كل ما يقع تحت يده من أنواع الأصول التاريخية، وهو ما قد يستغرق زمناً ليس بالقليل. وليس هناك ما يحمل الباحث على العجلة والتسرع أو العمل فوق طاقته. ولهذا فقد سبق القول بأن الباحث الذي يرغب في كتابة التاريخ كتابة علمية، ينبغي عليه أن يقصر عمله على مسألة تاريخية محددة، لكي يظفر ببحث علمي مبتكر أصيل بالنسبة لعلم التاريخ. والباحث في التاريخ، كغيره من الباحثين في شتى فروع المعرفة، إذا عرف بإخلاص قيمة البحث العلمي الخالص، الذي يستوفي شروط البحث الصحيح، فلن يرضى بغيره بديلاً في الأحوال والظروف كلها.

وأول مرحلة من مراحل نقد الأصول التاريخية هي إثبات صحتها، لأنه إذا كان الأصل أو المصدر كله أو بعضه مزيفاً أو منتحلاً فلا يمكن الإعتماد عليه على وجه العموم. صحيح أن تزيف

الأصول والوثائق صار اليوم أصعب منه في الماضي، ولكن دوافع التزييف والدس لا تزال قائمة، كالأهواء والمطامع، وحب الكسب، والشهرة. والتزييف والانتحال يوجدان في أنواع الأصول والمصادر التاريخية كلها .

فقد تزيّف الآثار المادية من أجل الكسب، في أحوال كثيرة. ومن الأمثلة على ذلك ما حدث من وجود مجموعة من الأواني والأدوات الفخارية في أورشليم في سنة ١٨٧٢م. وقد دلّ على وجودها سليم العربي الذي كان يعمل في خدمة بعض المنقبين عن الآثار في فلسطين، واشترى بعضها متحف برلين. ولكن البحث العلمي أثبت أن هذه الآثار مزيفة، وربما كان سليم نفسه هو صانعها بقصد الكسب^{٢٠}

ومن الأمثلة على الكتابات المزيفة مجموعة من الخطابات والتواريخ والأشعار طبعت في إيطاليا بين سنتي ١٨٦٣ و ١٨٦٥م، على أساس أنها قد كتبت عن جزيرة سردينيا فيما بين القرنين الثامن والخامس عشر. ولقد أثار ظهور هذه المجموعة دهشة كبيرة في الأوساط العلمية، لأنه كان مجهولاً وجود كتابات من هذا النوع في سردينيا في ذلك العهد. وبعد نشر هذا الكتاب، وضعت أصوله الخطية في مكتبة كالياري في سردينيا. وحدثت مناقشات طويلة بشأن هذه الكتابات. فعُرِضت الأصول الخطية على أكاديمية العلوم في برلين لدراستها. وفحص بعض العلماء الخطوط التي كتبت بها هذه الأصول، وبحث آخرون الناحية اللغوية والأدبية، وناقش غيرهم

المعلومات التاريخية، ووجدوا أن ما جاء بها لا يطابق ولا يشابه ما عُرف عن الخطوط وأدبها وتاريخها في أثناء تلك القرون. فقرر العلماء أن هذه الآثار الكتابية مزيفة^(٣١).

والملكة ماري أنطوانيت من الشخصيات التاريخية التي دُست عليها رسائل لم تكتبها. ولقد نُشرت مجموعات من رسائلها تحتوي الصحيح والمزيف منها. ولجأ المزيّفون إلى الإقتباس من رسائلها من حيث الخط والأسلوب، وهذا مما يجعل عمل المؤرخ صعباً للتمييز بين الصحيح وبين المزيّف من تلك الرسائل. ولقد نُشرت مجموعة من هذه الرسائل في باريس في سنة ١٨٥٨م، وتحتوي على رسالة لم يسبق نشرها، بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩م، تبين أن ماري أنطوانيت اعتقدت أن أسلم سياسة ينبغي أن يتبناها لويس السادس عشر هي الانضمام إلى الشعب. فهل كانت هذه الرسالة صحيحة أم مزيفة؟

لم يكن من الميسور العثور على الأصل المخطوط لهذه الرسالة. وبالدراسة المقارنة وُجد أن ماري أنطوانيت كانت ذات ميول بعيدة عن الشعب الفرنسي. وهذا مما حدا بالباحثين إلى الشك في صحة هذه الرسالة، وأستبعد صدورها عن ماري أنطوانيت. إلا أنه من الجائز أن ماري أنطوانيت كان لها هذا الرأي المخالف لما عُرف عنها بعامة، إنقاذاً لموقف الملكية في فرنسا في تلك الظروف العصيبة. وهكذا لا يصل المؤرخ أحياناً إلى رأي قاطع في صحة بعض

الأصول التاريخية التي تقع تحت يده^(٢٢)، وما عليه سوى أن
يجتهد بقدر المستطاع، ثم يُقصح عن نتيجة إجهاده.
وهذه كلها أمثلة عملية محددة تبين أهمية نقد الأصول التاريخية،
والطريقة التي ينبغي أن تتبع في إثبات صحتها وأصالتها وخلوها من
الدسّ والتزوير والانتحال. وبذلك تتضح الصعوبات التي يجب على
المؤرخ أن يواجهها ويتغلب على ما يمكنه التغلب عليها. وبغير ذلك
لا يستطيع المؤرخ أن يكتب التاريخ، لأنه إذا بنى أبحاثه على أصولٍ
مزورةٍ منتحلة، خرج بنتائج بعيدة عن الحقيقة، ومخالفة للواقع
التاريخي.

نحو إقامة مشروع كتاب في

(منهج كتابة تاريخ العراق المعاصر على وفق رؤية بيت الحكمة)

يهدف هذا الموضوع الى تبيان الطرائق الشائعة والمألوفة عند الكتابة عن تاريخ العراق المعاصر ثم تقديم مقترح يتضمن الآلية الجديدة أو المنهج الجديد لإعادة كتابة تاريخ العراق المعاصر.

أصبح للتاريخ أهمية كبيرة في حياة الأمم والشعوب وأصبح له مكانة متميزة على المستويات جميعها ومراحل الحياة وخاصة بعد أن تشابكت المصالح وتداخلت الأمور. ومما زاد من أهميته ذلك التغيير الكبير الذي ساد العالم بمختلف جوانبه الاجتماعية والإقتصادية والفكرية والتربوية... وبهذا شهدت كتابة التاريخ تطورات جذرية مهمة شملت المادة والمنهج. ففي حقل المادة كانت إنجازات الإنسان في مجال الثقافة والإقتصاد وفي حقل الإجتماع والسياسة والعلوم الطبيعية أمور ساعدت في توسيع حقل إهتمامات التاريخ وشجعت المؤرخ وساعدته في مناقشة مواضيع جديدة وصياغتها. إذ أصبح بإمكانه اليوم أن يبحث في نمو السكان وأن يكتب في وفرة الغذاء والإنتاج وفي الأزمات الإقتصادية وأن يعالج مواضيع كالإضطرابات وحركات العمّال والطلبة والمرأة وغيرها من الإهتمامات والمواضيع ذات التركيز في الدور الشعبي. إنّ التاريخ لم يعد بمفهومه الحديث تاريخ أفراد فقط ولا تاريخ فتوحات وانتصارات

بل هو تاريخ الشعوب في التعبير عن حركة المجتمع ورصد خزينه. فالإنسان الفرد وليس القائد الفرد هو محور العملية التاريخية أو العنصر الفاعل الذي يحرك عجلة الحدث التاريخي. وإنطلاقاً من أهمية التاريخ والدعوة إلى إعادة الكتابة فيه فقد عكفت المؤسسات الرسمية الأكاديمية ومراكز البحوث ودور النشر على إعطاء الموضوع اهتماماً كبيراً^(٣٣).

جرت العادة عند الكتابة عن تاريخ العراق المعاصر أو وضع كتاب يتناول تاريخ العراق المعاصر ليشمل الحقبة الواقعة بين عامي ١٩٢٠ - ١٩٥٨م اعتماد الأساليب الآتية:

أولاً: أسلوب البحث في الموضوع عبر الطريقة (الحوالية) أو (آلية التسلسل) لتاريخ الوزراء والوزارات العراقية المتعاقبة. ثانياً: البحث في قيام النظام الملكي وسقوطه في ضمن هيكلية استعراض الدور الفاعل لسلسلة أفراد العائلة المالكة... الإنجاز والإخفاق.

ثالثاً: البحث عبر طريقة (الثنائية) أي البحث في العلاقات الخارجية للعراق مع الدول الأخرى، وبالأخص بريطانيا من خلال مناقشة فحوى المعاهدات والاتفاقيات والالتزامات المتبادلة بين الطرفين. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه مع التوصيف السابق فهذا لا يعني عدم ظهور دراسات خرجت عن هذا الأسلوب أو الإطار أو عدم ظهور دراسات تناولت جوانب ذات بعد إجتماعي وإقتصادي وفكري

أعطت للفرد الاعتيادي الدور المباشر والمؤثر في صنع الحدث التاريخي وخلقه... إن هذا النوع الأخير من الدراسات فضلاً عن كونها محدودة وأبتعدت في بعض الأحيان عن المنهجية المألوفة... قد وظفت لأغراض سياسية وإعلامية في أحيان أخرى.

ومع التطور الكبير في ميدان المعلوماتية ووسائل الإتصال وتوافر وسائل الطبع وسهولة النشر والانفتاح على ثقافات الأمم والشعوب الأخرى ونتائجها فهذه كلها عوامل تدفع بـإتجاه إعادة النظر في الكيفية والمنهجية والأسلوب الواجب إعتماده في وضع كتاب يتضمن الفهم الواعي والأنموذجي لتاريخ العراق المعاصر. وحتى يوضع هذا الهدف موضع التطبيق لا بد من الابتعاد عن أسلوب أو طريقة السرد التقليدي لتراجم رجال النخبة السياسية وسيرهم ممن كان لهم الدور الفاعل في توجيه الإدارة السياسية في تاريخ العراق وإبراز إنجازاتهم وإضفاء الثناء والمديح عليهم والتغاضي في كثير من الأحيان عن سلبياتهم.

إن الدراسة الجديدة والهدف المنشود من الدعوة لوضع كتاب عن منهج كتابة تاريخ العراق المعاصر يستلزم إعطاء مساحة واسعة للمجتمع ولدور المجموعة البشرية (ال جماهير) بإعتماد طرائق التحليل والإستقراء للنواحي الإجتماعية والإقتصادية والفكرية... وكل واحدة منها تتوزع هي الأخرى على مواضيع وفقرات ومباحث مترابطة تخدم في المحصلة النهائية الإطار العام لخطة وضع هذا

الكتاب، وفي الآتي عيّنة من هذه المواضيع:
أولاً: المجتمع العراقي قُبيل الإحتلال البريطاني وبعده
(التركيب السكاني):

أ - سكان المدن: يكون البحث شاملاً للفئات الآتية: الموظفون،
والعمال، والكسبة، والملاكون، والحرفيون، والإقطاعيون. نسبتهم،
وتوزيعهم، ومصادر وثروتهم، وتأثيرهم، وتعليمهم... الى غير
ذلك.

ب - سكان الريف: يتناول البحث سكان الريف من حيث: توزيعهم،
ونشاطهم الإقتصادي، والمضيف ومكانته في المجتمع الريفي،
والعُرف العشائري، ومراسيم الزواج وتعدد الزوجات، والوازع
الديني، والمستوى الصحي للفلاح، والهجرة من الريف الى المدن،
القوانين التي عالجت مشاكل الأراضى والفلاحين.

ثانياً: الطبقة الوسطى في العراق... نشأتها ودورها السياسي
والاجتماعي:

- ١ - تعريف الطبقة الوسطى.
- ٢ - البدايات الأولى لنشوء الطبقة الوسطى في العراق.
- ٣ - مواصفات الطبقة الوسطى في العراق وواقعها.
- ٤ - عوامل نمو الطبقة الوسطى بعد الحرب العالمية الثانية.
- ٥ - دور الطبقة الوسطى واسهاماتها في التطور السياسي الحديث.

ثالثاً: الحركة الفلاحية وتطورها التاريخي:

ویدخل في ضمن دراسة الحركة الفلاحية المواضيع الآتية:

- ١ - الإرهاصات الأولى للحركات الفلاحية.
- ٢ - أسباب الحركة... مبادئها ونتائجها.
- ٣ - الصحافة والحركة الفلاحية.
- ٤ - الجمعيات الفلاحية وأبرز الزعامات الفلاحية.
- ٥ - الأحزاب وعلاقتها بالحركة الفلاحية.
- ٦ - تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق.

رابعاً: الحركة النسوية:

- ١ - وضع المرأة العام... مكانة المرأة ودورها في الحياة الأسرية والاجتماعية.
- ٢ - المشاكل التي تعاني منها المرأة (الجهل، والعنف، والمرض، والخرافات والأساطير...).
- ٣ - الصحافة النسوية... نماذج من هذه الصحف وأبرز من اشتغل في الصحافة من النساء.
- ٤ - النشاط الوطني والحزبي للمرأة العراقية.
- ٥ - التعليم النسوي والدور العلمي للمرأة العراقية.

خامساً: الحركة الطلابية:

- ١ - بواكير التنظيمات الطلابية... أين ظهرت... ولماذا؟

٢ - الأفكار والآراء التي أنتشرت وتداولتها الجامعات والحلقات الطلابية.

٣ - الصحافة الطلابية... تمويلها وتوزيعها والمواضيع التي تناولتها.

٤ - نشاط الطلبة السياسي والثقافي.

سادساً: الحركة العمالية:

١ - بدايات نشوء الحركة العمالية في العراق... ولماذا تأخر هذا النشوء.

٢ - المناطق التي نشطت فيها الحركة... نُضج الحركة وعلاقتها بالحركات العمالية خارج العراق.

٣ - المؤتمرات والتنظيمات العمالية.

٤ - الزعامات العمالية وقيادتها لأنشطة الحركة الوطنية والنقابية.

٥ - الصحافة العمالية... مواضيعها... من كتب فيها... إصداراتها. مسيرتها.

٦ - السلطة الحاكمة ومطالب الحركة العمالية.

سابعاً: الأحزاب السياسية ودورها الوطني والقومي:

١ - بدايات ظهور الحركة الحزبية في العراق.

٢ - تصنيف الأحزاب من حيث: البنية التنظيمية، والمبادئ، والقيادات، والإتجاهات.

٣ - الأحزاب والحركة الوطنية.

٤ - دور الأحزاب في الأنشطة القومية.

٥ - اسهام القيادات الحزبية في الإدارة السياسية.

٦ - صحافة الأحزاب: العلنية - السرية.

مصادر الكتاب

أهم ما يتسم به الكتاب وفرة المصادر التي تناولت موضوعاته وتتصف هذه المصادر بتنوعها وشموليتها وتوافرها وتأتي في المقدمة منها الوثائق بأنواعها، الصحف المحلية والأجنبية، والمصادر المطبوعة باللغة العربية ومنها ما هو مترجم، وكتب المذكرات والمقابلات الشخصية، والرسائل الجامعية.

منهجية إثبات الحقائق التاريخية في التأريخ الحديث والمعاصر

يصل الباحث في التأريخ، عن طريق نقده للأصول التاريخية، الى مجموعة من المعلومات والآراء عن حوادث الزمن الماضي، وقد تطابق الواقع أو لا تطابقه كلها أو بعضها في الأقل. فظروف الكذب والانتحال والخطأ متنوعة، كما رأينا، ولا يكفي النقد وحده للوصول الى الحقيقة التاريخية. ويقوم النقد التاريخي بإثبات صحة الأصول التاريخية، وبتحليلها الى عناصرها الأولية، ويزن كلها تفصيلاتها واحدة بعد أخرى، ويصل في أحوال كثيرة الى التمييز بين الروايات الكاذبة وبين الروايات المشكوك في صحتها، وبين الروايات التي

يُحتمل الصدق فيها، والروايات التي لا يمكن تحديد قيمتها، لعدم إمكان الباحث الوصول في شأنها إلى رأي حاسم. وعلى الرغم من ذلك فإن النقد التاريخي لا يُثبت الحقيقة التاريخية، بل يساعد في بلوغها، ويؤدي إلى احتمال الصدق فيها. وصحيح أنه ينبذ جانباً الأخبار التي يثبت كذبها أو الخطأ فيها ولكنه لا يضع مكانها بديلاً. وبذلك تكون النتائج الثابتة المؤكدة هي نتائج سلبية، والنتائج الإيجابية كلها تكون موضع الشك، ويوجد الاحتمال في صدقها. ولا بدّ من عملية نهائية للوصول إلى نتيجة محددة، إذ ينبغي الخروج من دائرة الاحتمال والشك إلى دائرة اليقين. ومن الضروري للباحث في التاريخ أن يتابع الدرس والبحث، للوصول إلى نتائج حاسمة بقدر المستطاع. فعليه أن يبدأ بتقسيم النتائج التي وصل إليها عن طريق النقد، ويضع في قسم واحد المعلومات الواردة كلها عن حادث أو عن مسألة ما. والوصول إلى رأي نهائي في هذا الشأن، يقوم على أساس من العلاقة بين هذه المعلومات.

وفي بعض الحالات لا توجد إلا رواية واحدة عن حادث تاريخي معين. فعلى الباحث في التاريخ أن يحذر الروايات أو الكتابات التي أنفرد بها راوٍ واحد أو كاتب واحد. وقد فطن علماء الإسلام سواء أكانوا من المحدثين أم من رواة الأخبار، إلى خطورة الاعتماد على رواية الآحاد. فجعل العلماء الحديث النبوي الكريم درجات، من

وأشترطوا فيه أن يبلغ عدد المحدثين مبلغاً يمنع في العادة من تواطئهم على الكذب.

وينبغي على الباحث قبل أن ينبذ رواية الواحد أن يحاول العثور على شواهد تؤيدها. والرواية المفردة، مهما كانت صادقة، يحسن ألا تُعدّ حقيقة نهائية، بل يمكن أن تُستخدم، مع الاعتراف بأنها رواية مفردة، وينبغي الإشارة إلى قائلها أو كاتبها، لأنه هو الذي يتحمل مسؤوليتها. ويأخذ بعض المؤرخين أحياناً رواية وردت في أصل واحد على أنها حقيقة ثابتة، مع أن هذا غير جائز. فمثلاً الحروب الميدية التي تكلم عنها هيرودوت، لا يمكن أن تكون موضع دراسة ومناقشة، كما هي الحال بالنسبة إلى حوادث الثورة الفرنسية الكبرى، التي شهدناها وكتب عنها مؤلفون عديدون، بوجهات نظر متفاوئة.

وفي حال تعارض الأصول وتناقض الروايات بشأن حادث تاريخي معين، ينبغي على الباحث في التاريخ أن يتبع بعض القواعد التي قد تعينه على الوصول إلى الحقيقة التاريخية.

فأولاً: لكي يتثبت الباحث من أن هذه الأصول والمصادر متعارضة حقاً، ينبغي أن يستوثق من أنها تتعلق بالحادث نفسه، لأنه من الجائز أن خبرين متعارضين ظاهرياً، يكونان متعلقين بحادثين مختلفين، وربما لا ينطبقان على الزمن نفسه أو على المكان نفسه أو على الأشخاص الذين تناولهم ذلك الحادث أنفسهم.

وثانياً: إذا كان تعارض المصادر حقيقياً، فربما يكون بعضها صادقاً

وبعضها الآخر كاذباً. وفي حالة مثل هذه يوجد إتجاه طبيعي نحو التوفيق بين الخبرين المتعارضين، وأتخاذ موقف وسط بينهما. ولكن هذه ليست طريقة علمية سليمة. فإذا اختلف مصدران مثلاً في عدد جيش ما، فلا يصح أن نأخذ المتوسط بينهما. إذ من الجائز أن أحد المصدرين صحيح والآخر خطأ. فلا بد من السعي الى معرفة أي المصدرين أصح، لإسقاط ما لا يقبله النقد. وإذا تعذر الوصول الى رأي محدد. فيجب الاعتراف بذلك. وذكر ما قاله المصدران معاً. بدون ترجيح رأي أحدهما على الآخر.

وثالثاً: ينبغي على الباحث في التاريخ أن يلاحظ أنه إذا وجدت عدة أصول تقول برأي معين، ووجد مصدر واحد يقول برأي مخالف، فمن الجائز أن يكون الرأي الواحد هو الصحيح. والكثرة العددية لا تحدد حتماً صحة ما تورده، والعبرة قائمة في نوع هذه الكثرة أو في نوع الواحد، من حيث صفات الكتاب وظروفهم ووسائل بحثهم. ولا عبرة بالعدد أحياناً في بعض المسائل التاريخية^{٣٥}.

ورابعاً: ينبغي على الباحث في التاريخ أن يحاول ترجيح جانب على آخر بوساطة النقد التاريخي. وإذا لم يستطع فعلية أن يمتنع عن إعطاء حكم نهائي، حتى يعثر على أدلة تُثير له السبيل. ولناخذ مثلاً على توضيح حالة المصادر المتعارضة:

بعد سقوط الباستيل في ١٤ يوليو سنة ١٧٨٩م، زار لويس السادس

عشر باريس فأهدى إليه عمدة المدينة شعاراً، يقول بعض المؤرخين إنه كان شعاراً ذا ثلاثة ألوان: الأحمر والأبيض والأزرق، أي ألوان الثورة الفرنسية. فهل كان ذلك صحيحاً؟ يرجع هذا الرأي الذي أخذ به بعض المؤرخين، الى أن يكونوا، أحد أعضاء طبقة العامة في مجلس طبقات الأمة، والذي كان مرافقاً للملك في ذلك الوقت، كتب في مذكراته أن الملك كان يحمل شعاراً مثلث الألوان. وكانت الحقيقة غير ذلك. فأوراق حكومة باريس تحتوي على مرسوم يأمر كل مواطني فرنسا الذين أنظموا في سلك (الميليشيا)، بوضع شعار مكون من اللونين الأحمر والأزرق. ولقد شاهد موريس حاكم باريس مرور الملك في موكب ١٧ يوليو سنة ١٧٨٩م، وقال إنه كان يحمل شعار المدينة ذا اللونين. وذكر كل من سفير بارما وسفير البندقية في باريس في ذلك الوقت، أن الملك كان يحمل شعار المدينة ذا اللونين.

وإذن فمن السهل القول بأن ما ذكره ديكنوا غير صحيح. وربما أخطأ النظر، أو ربما تعمّد تحريف الحقيقة حتى يزعم لثوار باريس أن الملك قد أقترّب من صفوفهم. وأقوال شهود العيان الثلاثة الذين سبق ذكرهم والذين كانوا مستقلين أحدهم عن الآخر، والذين يُستبعد أن تكون لهم مصلحة في ذكر غير ما رأوه فعلاً، تدل على أن لويس السادس عشر كان يحمل شعار باريس ذا اللونين، لا شعار الثورة الفرنسية الكبرى المثلث الألوان^(٣٦).

الوقائع التي تثبتها الأصول التاريخية، وبين الحقائق التي تثبت بطرائق أخرى. فقد تتعارض بعض المعلومات التاريخية مع خلاصة المعرفة الإنسانية، أو مع القوانين العلمية الثابتة. فقد يكون الحادث المروي متعارضاً مع التاريخ نفسه، أو مع الفسيولوجيا أو مع السيكولوجيا. وقد تتغير نظرة الناس إلى بعض الحوادث باختلاف الزمن، أو باختلاف البيئة.

ولا شك في أن الملاحظات التي دونت نتائجها في الأصول التاريخية، لا يمكن أن تساوي في الدقة والصحة الملاحظات التي يدونها رجال العلوم الطبيعية. فالطريقة غير المباشرة في دراسة التاريخ، تقل قيمتها كثيراً من حيث الدقة عن طريقة الملاحظة المباشرة والتجريبية في العلم الطبيعي. فإذا كانت نتائج الملاحظة في التاريخ لا تتفق مع نتائج الملاحظة في العلوم الطبيعية، فلا بد من أن تُسلم الأولى للثانية. ولا يمكن لعلم التاريخ أن يدّعي معارضة نتائج العلوم الطبيعية أو تصحيحها، بل على علم التاريخ أن يُصحح نتائجه طبقاً لنتائج العلوم الطبيعية ونواميسها. ولا شك في أن التاريخ مهما بلغ في دراسته من الدقة يظل بعيداً عن الحقيقة بدرجات متفاوتة، بسبب وسائله غير المباشرة في الحصول على معلوماته.

تنظيم الحقائق التاريخية

يصل الباحث في التاريخ إلى مرحلة تنظيم أو ترتيب الحقائق التاريخية التي جمّعت لديه. ومن غير شك ينبغي عليه أولاً أن يُفاضل

بينها وأن يتمسك ببعضها ويدع جانباً بعضها الآخر. وفي الواقع أن الحقائق التاريخية كلها لها قيمة في حدّ نفسها، ولكن الباحث مضطر إلى اختيار جزء منها لإستخدامه في كتابة التاريخ، والحقائق التي يتركها جانباً تساعد - وإن لم يبرزها - في فهم كثير من مسائل التاريخ. ويمكن للباحث أن يختار الحقائق على أساس موضوعه أو اتجاهه إلى الكتابة في الناحية التي تعنيه، سواء أكانت ناحية سياسية أم إقتصادية أم عسكرية أم دينية أم ثقافية .

وينبغي على الباحث أن يُشرع في تنظيم الحقائق التاريخية وتنسيقها في مجموعات وأقسام، تبعاً لظروفها الظاهرة ولسائر خصائصها. وأسهل طريقة للتقسيم هي القائمة على ظروف الحقائق الخارجية، إذ أن كل حقيقة تاريخية ترتبط بزمان ومكان محددين، وتتعلق برجل أو جماعة أو بمسألة معينة، وبذلك يجد الباحث أمامه مجموعات من الحقائق المتنوعة. ثم عليه أن يأخذ في تقسيم هذه المجموعات على أقسام فرعية، ويرتبها ترتيباً زمانياً أو مكانياً، أو بحسب المجموعات التي تنتمي إليها. وقديماً كانت الحقائق تُذكر بغير ترتيب، فكان ليفي وتاسيتوس مثلاً يخلطان الحقائق الخاصة بالفيضان والأوبئة بأخبار الحروب والثورات، وكذلك فعل مؤرخو سائر الأمم .

ولم تُقسّم الحقائق تبعاً لطبيعتها وخصائصها إلا في زمن متأخر. والقاعدة المتبعة في هذا التقسيم، هي اختيار الحقائق المتعلقة بنوع

واحد من الأفعال ووضعها في قسم واحد. وكل من هذه الأقسام
يُصبح موضوعاً لفرع معين من التاريخ .

وهناك بعض ما ورد في كتاب لانجلوا وسينيوبوس بشأن تقسيم
الحقائق التاريخية بناءً على الظروف الخارجية، وعلى طبيعة الحقائق
وخصائصها، وأرتباطها بمظاهر النشاط الإنساني :

١ - الظروف المادية :

(أ) دراسة الجسد: علم الإنسان (الإنثروبولوجيا) والتشريح وعلم
وظائف الأعضاء (الفسولوجيا) وعلم السكان من حيث العدد
والجنس والتوالد والوفيات والأمراض.

(ب) دراسة البيئة: البيئة الجغرافية الطبيعية وعمل الإنسان مثل
الصناعة والزراعة والطرق والمباني ...

٢ - العادات العقلية :

(أ) اللغة وما يتصل بها من الكتابة والألفاظ وعلم الأصوات وعلم
المعاني.

(ب) الفنون التشكيلية كالرسم والتصوير والنحت وفنون العمارة
والفنون التعبيرية كالأدب والموسيقى والرقص .

(ج) العلوم: مناهجها ونتائجها

(د) الفلسفة والأخلاق (نظرياً وعملياً) . والدين بما فيه من العقائد
والشعائر .

٣- العادات المادية:

(أ) الحياة المادية بما فيها من الغذاء والملبس وأدوات الزينة والمساكن والاثاث.

(ب) حياة الانسان الخاصة كالعناية بالجسد والمراسم الاجتماعية في الزواج والوفاة والأعياد ووسائل الهو والتسلية.

٤- العادات الإقتصادية :

(أ) الإنتاج في الزراعة وفي تربية الحيوان وإستغلال المعادن.

(ب) الصناعة وتقسيم العمل ووسائل النقل .

(ج) التجارة والتبادل .

(د) التوزيع: نظام الملكية وما يتصل بها .

٥- العادات الإجتماعية :

(أ) الأسرة، تكوينها والسلطة الأسرية وأحوال النساء والأبناء والتنظيم الإقتصادي في الأسرة وملكية الأسرة والميراث فيها.

(ب) التعليم، فرصة ووسائله والقائمون به، العلوم والفنون والآداب والثقافة.

(ج) طبقات المجتمع وأساس تقسيمه والقواعد التي تنظمه .

٦- النظم العامة:

(أ) النظم السياسية، الحكومة والإدارة المالية، الهيئات المنتخبة وطريقة انتخابها وسلطاتها، والهيئة القضائية، والقوة العسكرية،

ولأعمال العامة، والمواصلات، والشؤون الصحية، والقوانين المحلية .

(ب) الهيئات الدينية وما يتصل بها.

(ج) النظم الدولية، الدبلوماسية، والحرب والسلام، والقوانين الدولية والتجارية^(٣٧).

ويلاحظ أن هذه التقسيمات لا تكون مستقلة بعضها عن بعضها الآخر تمام الإستقلال، إذ هي متداخلة فيما بينها. ففي العرض التاريخي نجد مسائل جغرافية أو إجتماعية أو سياسية أو أدبية أو إقتصادية... متصلة بعضها ببعضها الآخر، ويتضح فيها الأثر المتبادل بينها، بحسب الموضوع الذي يتناوله الباحث في التاريخ. وإذا لم يكن الباحث راغباً في دراسة هذه المسائل كلها على قدم المساواة، فإنه في هذه الحالة يجعل بحثه منصباً في مسألة بعينها، فيتوسع ويتعمق فيها، جاعلاً من المسائل الأخرى المتصلة بها وسيلة إلى فهم المسألة الخاصة التي يجعلها هدفاً لدراسته وإيضاحها.

وحينما يُشرع الباحث في تنظيم الحقائق التاريخية التي أجمعت لديه وترتيبها، تبدو أمامه مسألة جديرة بالعناية. فكل عمل إنساني هو بطبيعته ظاهرة مفردة ترتبط بزمان ومكان محددين. وبمعنى آخر فإن كل حقيقة أو كل حادث تاريخي هو حادث قائم بنفسه وله مميزاته وظروفه الخاصة. ولكن يُلاحظ من ناحية أخرى أن كل عمل إنساني يشبه في الوقت نفسه أعمالاً أخرى للشخص نفسه، أو يشبه أعمال

رجال آخريّن ينتمون لبيئته نفسها، وقد يبلغ التشابه درجة تجعل هذه الأعمال تتصف بصفات واحدة، حتى لتفقد شخصياتها كأعمال مفردة قائمة بنفسها. وهذه المجموعات من الأفعال المتشابهة يمكن أن تُسمى بالعادات أو العُرف أو النُظم، والتي هي حقائق جماعية تمتد في الزمان والمكان .

وعلى ذلك ينبغي أن تُدرس وتُنظّم على أساسين: على أساس العناصر المفردة القائمة بنفسها، وعلى أساس عناصرها الجماعية المستمرة. وكلتا الحالتين ضرورية، إذ لا بدّ من الجمع بين الحوادث العامة والحوادث الخاصة المعينة. فمثلاً لا يمكن فهم تاريخ النُظم الفرنسية، إذا اقتصر الباحث على دراسة الحوادث أو التيارات العامة، بدون دراسة سقوط الباستيل مثلاً، والعكس صحيح

وينبغي على الباحث في التاريخ أن يلاحظ أوجه الشبه والخلاف بين الجماعات الإنسانية. ولا يجعل تنظيمه وتقسيمه الجماعات قائمين على التشابه السطحي، بل ينبغي عليه أن يتبين على وجه الدقة طبيعة كل جماعة بعينها: فما أوجه الشبه بين أفراد الجماعة الواحدة؟ وما الصلة التي ربطت بينهم؟ وما الآراء أو العادات التي سادت بينهم؟ وما أوجه الخلاف؟ فالبروتستانت مثلاً تجمعهم رابطة واحدة بالنسبة إلى الكنيسة الكاثوليكية، ولكنهم ينقسمون فيما بينهم على طوائف من أتباع لوثر أو كلفن أو زوينجلي... واللغة الواحدة مثلاً تنقسم على لهجات، وبعضها قيمة أدبية خاصة، والدولة الواحدة تنقسم على

تتقسم على مقاطعات... ففي مثل هذه المسائل يُلاحظ الباحث الصفات العامة المشتركة التي تكون فيما بينها وحدة أو رابطة عامة، فضلاً عن ملاحظة الجزئية المميزة لكل فرع أو شعبة من هذه الرابطة العامة الجامعة .

وتقتضي دراسة النظم مثلاً التذرع ببعض الأسئلة، لكي توضح بعض المسائل المتعلقة بالأشخاص ووظائفهم. وفيما يتعلق بالنظم الاجتماعية والإقتصادية، ينبغي على الباحث في التاريخ أن يعرف تقسيم الطبقات التي وجدت، وكيف تكونت كل طبقة، وما وظائف كل طبقة منها؟ وما العلاقة بين أفراد الطبقة الواحدة، وبين كل طبقة وأخرى؟ وعلى هذا الأساس تُنظم الحقائق التاريخية المتعلقة بهذه النواحي، تمهيداً للعرض التاريخي .

وعلى الباحث أن يبرز الحقائق التي يدور عليها محور الحوادث التي يتناولها. فإذا أراد أن يكتب مثلاً عن تاريخ مجلس طبقات الأمة حتى ثورة ١٤ يوليو سنة ١٧٨٩م، فإن أهتمامه يتجه أولاً نحو فرساي ثم ينتقل الى باريس ثم الى فرنسا كلها وهكذا. فعليه أن يرتب الحقائق على هذا الأساس، وينظم الحقائق المتعلقة بحوادث الثورة في باريس، ثم ينتقل الى بيان أثر الثورة في أنحاء فرنسا، لأن محور الحوادث أنتقل إليها، حيث ثار الفلاحون على أمراء الإقطاع، وترتب على ذلك القضاء على بقايا النظام الإقطاعي، وانتهى الأمر بإلغائها في ليلة ٤ أغسطس سنة ١٧٨٩م. ثم تصبح فرساي مرة أخرى مركزاً للحوادث

حينما أخذ رجال الثورة يبحثون في هل يعطون الملك حق رفض القوانين ؟ وهذه مسألة من أهم المسائل التي واجهتها الثورة الفرنسية في ذلك الوقت. وتبع ذلك الظروف التي أدت الى حوادث ٥ و ٦ أكتوبر من السنة نفسها .

ومما هو جدير بالذكر أنه حينما يجمع الباحث الحقائق ويقوم بتنظيمها، عليه أن يحرص على إبراز التغيرات التي ربما تكون قد طرأت على المجتمع في المدة التي يتناولها. وظروف المجتمع خاضعة لعوامل التغيير من عصر الى آخر، حتى لو ظهرت أنها ثابتة. وقد يكون التغيير تقدماً أو تأخراً وإنحلالاً. ولكي يفهم الباحث طبيعة هذا التغيير - أو التطور - عليه أن يتذرع ببعض الأسئلة التي يتوصل بها الى معرفة حالة المجتمع في عصر معين، ويبحث أسباب التطور الذي طرأ على الحوادث والتقاليد والحكومة والشعب... وظروف ذلك التطور ومداه .

ويمكننا أن نضع العمليات التي تساعدنا في فهم التطور الذي يلحق بالمجتمع الإنساني، على النحو الآتي:-

- ١- تحديد الحقيقة التي يدرس الباحث تطورها .
- ٢- تحديد الزمن الذي حدث خلاله التطور .
- ٣- تحديد أدوار التطور ومراحله.
- ٤- بحث العوامل التي أحدثت ذلك التطور .
- ٥- تحديد النتائج التي ترتبت عليه وأثرها في المجتمع الإنساني.

ومن الواضح أن التطور التاريخي لا يحدث نتيجة للقوانين والقواعد المجردة فحسب، بل يحدث نتيجة للحياة العملية الواقعية، ويتأثر بعوامل متنوعة، ويخضع أحياناً لظروف طارئة لم تكن في الحسبان. وعندما يطرأ تغيير على عادة ما، على اللغة أو على الدين أو على نظام الحكم في ظروف الحياة المألوفة، فإن هذه العادات أو النظم لا تتغير من تلقاء نفسها، بل الذي يتغير أولاً هم الناس الذين يمارسون هذه العادات ويُطبقون هذه النظم. كما أن العادات أو النظم ربما تصبح غير ملائمة للمجتمع فيعمل الإنسان على تغييرها. ويضطر الباحث أحياناً إلى ملاحظة بعض الحقائق المفردة، لأنها توضح أصل اتجاهات خاصة في المجتمع، وتعد نقطة البدء لأنواع مختلفة من التطور التاريخي

فينبغي على الباحث في التاريخ أن يدرس العوامل المختلفة المتداخلة، التي تؤثر في المجتمع الإنساني، ويضع كل مجموعة من الحقائق في زمانها ومكانها، على إتساق وتوافق، في سلسلة التطور الإنساني. وأحياناً يكون التطور أسرع في ناحية منه في سائر النواحي، في ناحية السياسة أو الإقتصاد أو العلم أو الفن أو الأدب... فعليه أن يوضح هذه الناحية الخاصة - إن وجدت - مع دراسة سائر النواحي التي ترتبط بتطور التطور الأساسي .

ومن الأمثلة على ذلك ما أحدثته غارات البرابرة على فرنسا

الإمبراطورية الرومانية من التغيير في حياة الشعوب التي خضعت لها، في اللغة أو النظم السياسية أو في حياة الناس الخاصة أو في الإقتصاد أو في الفن... ونحن لا يمكننا دراسة تاريخ النظم الفرنسية وتطورها، إذا لم ندرس الأثر الذي أحدثه فتح يوليوس قيصر لبلاد الغال، وأثر غارات البرابرة فيها، التي كانت من أهم العوامل في نشأة فرنسا الحديثة. فينبغي على الباحث في التاريخ أن ينظم الحقائق التاريخية التي تقع تحت يده، على النحو الذي يمكنه من أن يضعها في السياق التاريخي الملائم .

التعليل والإيضاح

بعض الآراء الميتافيزيقية الطريقة المقارنة أسباب الحوادث الخاصة ، أسباب وراثية

لا يستطيع الباحث في التاريخ أن يقف عند هذا الحد من البحث والدرس، بل لا بد له من السعي الى محاولة الوصول، بقدر المُستطاع، الى معرفة الأسباب والعوامل التي أدت الى حدوث الوقائع التاريخية. والبحث في تعليل الحوادث وإيضاحها من العوامل التي تجعل دراسة التاريخ دراسة صعبة. وهو في ذلك يجتهد مثلاً في معرفة أسباب الحوادث العامة كارتفاع أمة وسقوطها، وظهور حضارة ونموها وإزدهارها وهبوطها أو زوالها، كما يحاول أن يعرف أسباب الحوادث الخاصة مثل كسب معركة أو كشف طريق.

ولقد حاول بعض الباحثين ردّ الحوادث الى العناية الإلهية التي تسيطر على العالم وتقود الوجود الى غاية لا يعلمها إلا الله. وهذا تفسيرٌ غُلوي، ولا يُنتظر من الباحث في التاريخ أن يبحث العلة الأولى للوجود .

وأستمد بعض الباحثين آراء ونظريات لتعليل الحوادث من الأصل الميتافيزيقي. فمن ذلك مثلاً الفكرة التي سادت عند تلاميذ هيجل^(٣٨)، مثل مومسون^(٣٩)، وميشليه^(٤٠)، وهي التي تقول بأن كل حادث تاريخي هو في الوقت نفسه حادث عقلي، يقع طبقاً لخطّة يقه

منطقية عامة، وإن لكل حادث مبررات وجوده. وله دور خاص في تقدم المجتمع الإنساني. فالنظم مثلاً وجدت لفائدة المجتمع وتلبية حاجاته، وبذلك يُعال ظهورها ونموها وتطورها. ومع ذلك فلا يمكننا أن نخرج من ذلك بقاعدة ثابتة، إذ لا تدل حوادث التاريخ على أنها حدثت دائماً بطريقة عقلية منطقية، أو بطريقة تحقق أكبر نفع ممكن للإنسان، وفي بعض الأحوال يأتي التغيير بنتائج على عكس ما كان يُرتجى ويؤمل منه، أو في الأقل يأتي بنتائج لم تكن متوقعة. كما أنه لا يُعرف في بعض الأحيان فيم النفع وفيم الضرر على وجه التحديد .

ومن هذا المصدر الميتافيزيقي وجدت أيضاً النظرية الهيجيلية الخاصة ب (الأفكار) أو (الصور) التي تتحقق في التاريخ بوساطة الشعوب المتتابة، والتي نشرها ميشليه في فرنسا، وعُرفت في ألمانيا بنظرية (الرسالة التاريخية) للأشخاص والشعوب. وكذلك أشتق من هذا المصدر الميتافيزيقي، نظرية تقدم المجتمع المُترد. وصحيح أن المجتمع يعيش في تغير وتحول مستمرين بصورة عامة، ولكن هذا التغيير لا يعني أنه يتجه دائماً نحو التقدم. ولا تدل دراسة التاريخ على حدوث تقدم عام واحد مستمر بالنسبة للبشرية كلها، ولكنها تدل على وجود عدد من حركات التقدم الجزئية في نواح من حياة المجتمع، يعقبها أحياناً ازمان إضمحلال وهبوط. ولا يمكننا أن نستخلص من هذه الدراسة أسباباً ثابتة تؤدي حتماً الى نتائج معينة .

وقد حاول بعض الباحثين في التاريخ اتباع طريقة العلماء رجع

الطبيعيين ونحوهم، لمعرفة أسباب الحوادث. فقاموا بمقارنة مجموعات من الحقائق، لإكتشاف أيّ الحوادث يقع في الوقت نفسه، ويكون الارتباط بينها قوياً. فيدرس الباحث مثلاً ناحية من تاريخ النظم أو العقائد، ويُقارن بين أوجه تطورها في مجتمعات متعددة، لكي يحدد اتجاه تطورها العام، بقصد الوصول الى معرفة السبب المشترك الذي يرجع إليه ذلك التطور. وعلى ذلك ظهرت أنواع من الدراسات التاريخية المقارنة، مثل دراسة فقه اللغة المقارن، والأساطير المقارنة، والقانون المقارن، والنظم المقارنة، والأدب المقارن... وحاول بعض الباحثين في أوروبا استخدام الإحصائيات في هذه الدراسة المقارنة زيادةً في الدقة.

ولكن هذه الطريقة لا تصل دائماً الى معرفة الأسباب الحقيقية كافة للحوادث، لأنها قد تنطبق على حالات مفردة، أو تقوم على تشابه ظاهري، وبخاصة أن الحالات لا يمكن أن تتشابه مطلقاً، ولا بد من وجود عناصر للتفاوت والإختلاف فيما بينها. وكذلك لا يستطيع الباحث في أحوال كثيرة أن يعرف الظروف كلها والتي وقعت خلالها الحالات التي هي موضوع المقارنة، لإنتشارها وإمتدادها في الزمان والمكان، مما قد يحمله على التسرع في استخلاص النتائج التي يصعب التثبت من حقيقتها.

وقد تؤدي دراسة التاريخ الى إستخلاص بعض القوانين التجريبية، التي تدل على وقوع حوادث متتابعة، ولكنها لا تفسر دائماً

التفسير المقنع الصحيح. ومن المعلوم أنه في حقائق التاريخ - بعكس حقائق العلوم الطبيعية وأضرابها - قد تتضافر أسباب كثيرة للوصول الى نتيجة ما، كما أن ذات الأسباب قد لا تؤدي الى النتيجة نفسها في ظروف أخرى. وأحياناً ربما يؤدي سبب ما الى نتيجة معينة في بيئة معينة، ولكن السبب نفسه ربما يؤدي الى نتيجة مختلفة أو عكسية في بيئة أخرى .

وفي أحوال كثيرة يستطيع الباحث أن يعرف جزءاً من أسباب حوادث التاريخ الخاصة، وذلك من الأصول التاريخية التي يعتمد عليها والتي يسجلها واضعو الكتب التاريخية على النحو الذي فهموه، مثل سبب النصر أو الهزيمة في معركة حربية. ومن البديهي أن معرفة الأسباب في حوادث التاريخ تستلزم تتبع الحقبة السابقة التي نهّدت لها، لمعرفة العوامل المباشرة وغير المباشرة، التي أدت الى وقوعها وسيعرف الباحث خلال دراسته الظروف التي وقعت في أثنائها تلك الحوادث، مثل الظروف السياسية أو الإقتصادية أو الدينية أو الحربية أو الشخصية...، سيعرف شيئاً غير قليل من الأسباب التي تُفسّر تلك الحوادث .

والباحث مضطر أحياناً لأن يضع بعض الافتراضات التي يتخيلها من ظواهر الحقائق التي تعرض له، ويحاول أن يجد التعليل أو التفسير الذي يناسب هذه الافتراضات واحداً فواحداً، حتى يصل الى ما يُقنعه. ولكن ينبغي ألا يخضع لفكرة واحدة أو لنظرية محددة

ويحاول أن يُعلل على أساسها الحوادث التي يصل إليها، لأنه في هذه الحالة يحمل الحقائق أكثر مما تحتمل، كما يفعل بعض المتحمسين لفكرة سياسية أو لنظرية إقتصادية أو لمذهب ديني معين... ويكون ما يكتبه في هذه الحالة غير معبر عن الحقيقة التاريخية في نفسها، بل يكون معبراً عن لون تفكيره ونزعتيه وأهوائه .

وعلى أية حال فليس من الممكن أو السهل دائماً معرفة أسباب الحقائق التاريخية بدرجة واحدة. فقد تُعرف أسباب بعض الحوادث بسهولة، لإمكان معرفة الظروف التي أحاطت بها، في حين لا يمكن أو لا يسهل معرفة أسباب بعضها الآخر على وجه الدقة لغموض الظروف التي أحاطت بها، واختلاط الأصول والروايات بشأنها، على نحو يجعل الوصول الى الحقيقة أمراً متعذراً أو عسيراً، مهما أجتهد الباحث في البحث والتحري والإستقصاء. وهل يعتقد واحد من علماء التاريخ أنه من الممكن جلاء الأسباب التي أدت الى ظهور عصر عظيم كعصر النهضة في إيطاليا، الذي أمتد الى أكثر من قرنين من الزمن، فيما بين نهاية العصور الوسطى وبدء العصر الحديث ؟ لا شك في أن المؤرخين من مختلف الأمم المتحضرة قد درسوا هذا العصر العظيم، وتتبعوا العوامل والمؤثرات كافة سواء منها القريبة أم البعيدة التي أدت الى حركة النهضة، وقدموا إلينا محصولاً ضخماً يتناول مختلف أوجهها ومظاهرها، ولكن هل أمكننا معرفة كل شيء عنها ؟ وهل يمكن أن ندرك أسرار البشرية والوجود كافة ؟ كلا، إذ ستظل أشياء كثيرة منها غير قابلة للتفسير الكامل

المقنع. وما على الباحثين سوى أن يدرسوا ويجتهدوا الى أقصى ما يستطيعون أبداً .

ويُلاحظ أنه من الممكن أحياناً أن نعرف الأسباب التي تؤدي الى الحوادث العامة في التاريخ، بموازنة الحاضر بالماضي. ويمكن الإستعانة في ذلك بالآتي :

١- لمعرفة أسباب العادات أو النظم أو الآراء في مجتمع ما، ينبغي أن يركّز الباحث بحثه في المراكز المحددة التي طبقت فيها هذه الأمور، وذلك بدراسة الرجال والبيئات التي ظهرت فيها، وقد يجد الباحث أن الوحدة والتشابه قسويان في ناحية منها، كما في الحالات الإقتصادية، مثل حياة العمال في المصانع. ولكن التشابه قد يقل وتظهر فروق متنوعة، وقد تختلف العادة الواحدة من رجل الى آخر في المجتمع الواحد، كما في النواحي العقلية، مثل المسائل التي تتعلق بحياة الشعراء ورجال الفن وآثارهم. فلا بد من ملاحظة أوجه الاختلاف أو التفاوت، حتى لا يحكم الباحث على شاعر بحكمه على الشعراء المعاصرين له، وحتى لا يُفسر أعمال فنان بأعمال فنان آخر، إذا لم يكن هناك ما يُستوعب له ذلك .

٢- ولكي يحدد الباحث الأسباب التي تؤدي الى تطور ما، من الضروري أن يدرس البيئة التي حدثت فيها ذلك التطور أو التغيير، فيُلمّ بالظروف التي أحاطت بها، إذ قد تحدث تغييرات في ظروف البيئة نفسها، من نحو جفاف بعض المناطق الممطرة، أو

تحوّل طريق التجارة من مكانٍ لآخر، مما يترتب عليه فقر بعض البلاد وغنى بعضها الآخر. وكذلك ينبغي على الباحث أن يدرس الإنسان، وهو الكائن المتطور. ونلاحظ نوعين من التغيير الذي يُصيب الإنسان: فإما أن يبقى الأشخاص أنفسهم، ولكنهم يغيرون من طرائق تفكيرهم وعاداتهم وأعمالهم، اختياراً أو تقليداً أو قسراً وكرهاً، وإما أن يزول من الوجود الأشخاص الذين مارسوا هذه العادات نفسها، وقد يكونون أجانب جاءوا عن طريق الهجرة أو الغزو والفتح، أو ربما يكونون أحفاد الأشخاص الذين زالوا من الوجود ولكنهم تعلموا بطرائق جديدة .

وتبقى ناحيةٌ جديدة بالنظر. فهل الرجال كلهم متشابهون ؟ وهل يختلفون في الظروف التي عاشوا خلالها من ناحية التعليم أو الثروة أو نوع الحكم الذي خضعوا له فحسب ؟ وهل يتغير المجتمع - الى أحسن أو الى أسوأ - وهل تتأثر حوادث التاريخ بتغير هذه الظروف وحدها ؟ أليس هناك أشخاص توجد بينهم فوارق وراثية، فيولدون ولهم اتجاهات وميول وملكات متفاوتة، تقوى وتتمو بحسب البيئة التي يعيشون فيها ؟ فالفوارق الطبيعية بين أفراد البشر، وظروف الحياة التي تنمّي هذه الفوارق، هي من عوامل التغيير في المجتمع، وهي من أسباب حوادث التاريخ. فعلى الباحث مراعاة الأسباب الأنثروبولوجية والفسولوجية والسيكولوجية التي تفسر حوادث التاريخ، بناءً على نوع الجنس وصفاته الجسمانية والعقلية والنفسية .

وعلى ذلك فإن للعامل الشخصي أثره الواضح في تعليل حوادث التاريخ. فأبطال التاريخ أو الرجال صانعو التاريخ قد أستطاعوا أن يؤثروا في مجرى التاريخ لتوافر الصفات التي جعلتهم قادرين على التأثير في مجرى الحوادث، بحسب التيار العام الذي هم إحدى نتائجه، سواء أكان ذلك بإدراك مشاكل البيئة التي عاشوا فيها. ونجاحهم في تحقيق حاجاتها، أم بإحساسهم بمشاكل بيئاتهم وسعيهم إلى إصلاحها بدون أن ينجحوا في ذلك، أم بسعيهم على نحو أساسي إلى تحقيق أهوائهم ومطامعهم الشخصية .

ولا بد من توافر الظروف الملائمة التي تمكن هؤلاء الرجال من العمل. والأشخاص كلهم الذين كانت لهم عيون ترى، وأذان تسمع، وعقول تعي، وقلوب تخفق. أستطاعوا أن يؤثروا بصورة أو بأخرى في الظروف المناسبة في مجرى التاريخ^(١)

منهج كتابة تاريخ العراق

من نهاية الحكم العباسي الى بداية الاحتلال
العثماني ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م - ٩٤١ هـ / ١٥٣٤ م

تعدّ المرحلة الممتدة بين سقوط الدولة العباسية وبداية الاحتلال العثماني للعراق من المراحل التي أهملها الباحثون والمؤرخون حتى وقت قريب. ويعود ذلك لأسباب كثيرة يأتي في مقدمتها قلة المصادر باللغة العربية وأختلاف الباحثين في تقويمها، حتى أن البعض منهم دعاها (الحقبة المظلمة) وهو تعبير فيه شيء من المبالغة وعدم الموضوعية، لأنهم اعتقدوا أن ليس في تلك المرحلة ما هو جدير بالبحث والمتابعة بعد أن خضع العراق لسيطرة أقوام بدوية متخلفة، لم تزد شيئاً على الحضارة الإسلامية. ولكن الواقع يشير الى أن لدراستها أهمية كبيرة ذلك أنها مرحلة امتدت نحو ثلاثة قرون ولا بدّ وأن تترك بصماتها في تاريخ العراق المعاصر سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً وفكرياً. الأمر الذي يجعل البحث فيها وإزالة العتمة عن أحداثها وإعادة تقويمها في ضوء منهجية علمية رصينة ذا فائدة كبيرة. خاصة وقد نشر الباحثون في السنوات الأخيرة كتباً وبحوثاً علمية على الرغم من قلتها وأختلاف وجهات نظر كاتبها في تقويمهم إياها، فإنها كثيرة الفائدة. إذ أنها أشرت

أحداثها المهمة وحددت مصادرها التي كان معظمها باللغتين الفارسية والتركية، وهي متوافرة في مكتباتنا، الأمر الذي يُشجّع على التعمق في دراستها بشكلٍ موسع. وبإمكان مؤسسة بيت الحكمة أن تتولى ترجمة المهم من هذه المصادر أو في الأقل ما يتعلق منها بالعراق ليتمكن الباحثون من إعادة كتابتها بشكلٍ أقرب من الحقيقة .
أما من حيث المنهج وخطة كتابة تاريخ هذه الحقبة فيمكن عرضها بشكلٍ موجز بالصورة الآتية :

١- قبل كل شيء يجب وضع المرحلة في إطارها الزمني الصحيح إذ أن بعض أقسام التاريخ في جامعاتنا تعدّها طبقاً للتأطير الزمني الغربي في ضمن التاريخ الوسيط (الإسلامي). في حين تعدّها أقسام أخرى في ضمن التاريخ الحديث مع أنها بعيدة كل البعد عن المعنى العام لمفهوم الحداثة. فهل بالإمكان أن نُفرد لها إطاراً زمنياً خاصاً بها ؟ أم نجعلها مع التاريخ الإسلامي أم مع التاريخ الحديث ؟

٢- حكمت العراق في تلك المرحلة أقوام عدّة اعتنقت الإسلام وتمثلت الحضارة الإسلامية وأفادت منها. فلا بدّ من التعريف بكل منها والأسباب التي مكنتهم من حكم العراق هذه المدة الطويلة مع أنهم ظلوا في عزلة عن المجتمع وغادروا العراق حال أنتهاء حكمهم وأختفى من بقي منهم بين العراقيين. ومن المفيد أن يُفرد مبحث خاص لكل حكومة من تلك الحكومات ا

يتناول بإيجازٍ من أين جاءوا وكيف تمكنوا من احتلال البلاد وحكمها، والنظام الذي أقاموه وأبرز حكامهم وكيف تعاملوا مع السكان وموقف المجتمع منهم والأسباب التي أدت إلى زوال حكمهم. وهذه الأقوام هي: المغول الإيلخانيون (١٢٥٨ - ١٣٣٧)، الجلائريون (١٣٣٨ - ١٤١١)، التيموريون (١٣٩٣ - ١٤٠٤)، القـرـه قـيـونـلو (١٤٧٤ - ١٥٠٨)، الصفويون (١٥٠٨ - ١٥٣٤)، والسنة الأخيرة هي السنة التي دخل فيها العثمانيون بغداد .

٣- أن يُفرد فصل في كتاب منهج بحث كتابة تاريخ العراق - خلال المدة المذكورة - أو أكثر لعلاقات العراق الخارجية ولاسيما مع المماليك (حكّام مصر والشام والحجاز) الذين احتضنوا الخلافة العباسية. وكانت تلك العلاقات يشوبها التوتر في أغلب الأحيان. ومع إيران وحكومات أواسط آسيا الإسلامية التي شهدت أنفتاحاً كبيراً وتطوراً واضحاً. ومع تركيا وأوروبا والتركيز في الأسباب التي أدت إلى تردي هذه العلاقات أو تطورها

٤- لما كانت تلك الأقوام لا تملك تجارب سابقة في الحكم والإدارة فإن أنماط حكمها كانت إسلامية (عباسية) أي أنهم واصلوا العمل طبقاً لما وجدوه في البلاد من تنظيمات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية مع اختلاف في بعض التسميات. ولذلك يُفضل دراسة الجوانب الحضارية والإنسانية بشكل متكامل وموحد مع

- الإشارة الى اصولها وإجراء مقارنات وتحديد أوجه الاختلاف أو التغيير بين حكومة وأخرى في ضمن البحث الواحد وهذه الجوانب تدرس في ضمن المحاور أو الفصول الآتية:
- الإدارة وتشمل رئاسة الحكومة (السلطان أو الوالي)، والدواوين، والتقسيمات الإدارية، والوظائف المدنية والدينية والعسكرية.
- الجيش وتنظيماته ومكوناته.
- الزراعة وتتناول: ملكية الأراضي (وخاصة الإقطاع الإداري والعسكري الذي أستعمل على نطاق واسع في تلك العهود) والري والفيضانات وسياسة الحكومة الزراعية والحاصلات الزراعية ومستوى الإنتاج والأسعار.
- الحرف والصناعات والفنون.
- التجارة الداخلية والخارجية وطرق المواصلات .
- الموارد المالية، والنفقات، والمصروفات، والضرائب وطرائق تحصيلها، والنقود. ودور الضرب.
- المجتمع: وتشمل الحالة العمرانية للمدن، والقرى والأرياف، والسكان ومكوناتهم، وحالة الأقليات الدينية والعرقية، والتوزيع الجغرافي للعشائر العربية والكردية والتركمانية. والتنظيمات الإجتماعية.
- التعليم: المدارس ومراكز التعليم الأخرى، العلوم والعلماء، وحركة التأليف، والمكتبات، والمجالس العلمية والحياة الثقافية .
- الإتجاهات الفكرية.
- الصحة والأمراض وطرائق علاجها .

الهوامش

١- أ.د. عماد الدين خليل: ضوابط ومعايير أساسية في منهج كتابة التاريخ

الإسلامي ..

٢- حول الأساليب التي أتبعته في حضارة وادي الرافدين في تاريخ

الأحداث بالنسبة الى حوادث معينة رسمية Date Formulae أو من

سني حكم الملوك وطريقة التاريخ الآشوري المعروفة بمصطلح (لمو)

أي تاريخ الحوادث بالسنيين التي تخصص لكبار موظفي الدولة ابتداءً

من السنة الأولى من حكم الملوك. راجع : مقدمة في تاريخ الحضارات

القديمة ، ج ١ ، سنة ١٩٧٣ .

٣- طه باقر: طرق البحث العلمي، ص ١٤٦ - ١٤٧ .

٤- طه باقر: طرق البحث العلمي، ص ١٦٠ .

٥- طريف الخالدي: بحث في مفهوم التاريخ ومنهجه (بيروت: دار

الطلیعة، د.ت)، ص ٧ .

٦- منهج البحث التاريخي، ط ٤ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٦م)،

ص ١٢ .

٧- مصطلح التاريخ، ط ٣ (بيروت - صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٥م)،

ص ٣٤ .

٨- عبد العزيز الدوري: التاريخ والحاضر في تفسير التاريخ، (بغداد:

مطبعة الإرشاد، د.ت)، ص ٣ .

٩- مقدمة ابن خلدون، (بيروت: دار العودة، د.ت)، ص ٢ .

- ١٠- نصوص التعريف في فرانز روزنثال، علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة: صالح أحمد العلي (بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٦٣م)، ص ٣٨٥
- ١١- روزنثال: المصدر نفسه، ص ٢٣ - ٢٥؛ ويحدد شاكر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ط ١ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٨م) م ١، صص ٥ - ٥١: أربع معانٍ لكلمة التاريخ عند العرب المسلمين هي (سير الزمن والأحداث) (تأريخ الرجال) (عملية التدوين التاريخي أو التأريخ) (علم التأريخ والمعرفة به)
- ١٢- أنجلوا وسينسوبس: النقد التاريخي، ترجمة: عبد الرحمن بدوي (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٣م)، ص أ (المقدمة)؛ كار: ما هو التاريخ، ص ٣ (بالإنجليزية).
- ١٣- ابن خلدون: مقدمه ابن خلدون، ص ص ٧ - ٢٢؛ يسميه بالعلم تارة والفن تارة أخرى ويقول: "إعلم أن التاريخ علم وفن في آنٍ واحد"، أما هملتون جب: التاريخ، في دراسات في حضارة الإسلام، ترجمة: إحسان عباس (بيروت، ١٩٦٤م) ص ١٤٣، فيعده من العلوم الإنسانية في ضمن إصطلاحات الأدب العربي.
- ١٤- مقدمة صالح العلي لروزنثال، علم التاريخ عند التأريخ، ص ص ح و.
- 15- R. F. Atkinson, Knowledge and Explanation in History (London : Macmilan, 1978) , p. 26 . B.
- 16-Lewis, Islam in History (London : alcore press, 1973) π. 57 .

- ١٧- مصطلح التاريخ، ص ص و - ز، ص ص ٣٣ - ٢١٤.
- 18- Atkinson . Knowledge and Explanation in History, pp. 90, 143 .
- ١٩- رستم: مصطلح التاريخ، ص ٢٤ صص ٤٩ - ٥٠؛ حسن عثمان: منهج البحث التاريخي، صص ١٨ - ٢٠ .
- ٢٠- بحث في مفهوم التاريخ ومنهجه، ص ٧٧ .
- ٢١- لانجلوا وسينو بوس: النقد التاريخي، صص ١ - ٢٥٢؛ وفيما يخص نقد النص بول ماس: في المصدر نفسه، ص ٢٥٣ - ٢٧٨؛ عن النقد أيضاً وأنواعه ينظر: علي جواد الطاهر: منهج البحث الأدبي، ط ٣، ص ١٢٢ - ١٣١ .
- ٢٢- قد تأتي عن طريق الآراء الواردة في مصادر هـ، والتي يميل إليها، أو عن طريق أحكامه الشخصية التي يفرضها على عملية البحث أو عن طريق إخفاء معلومات معينة بشكل متعمد أو خلاف ذلك. النقيب، مرتضى: المؤرخ المبتدئ ومنهج البحث التاريخي، (بغداد، جامعة بغداد، ١٩٩٩م)، ص ٣٧.
- ٢٣- هرنشو، ف: علم التاريخ، ترجمة وتعليق وإضافة: عبد الحميد العبادي، (القاهرة، ١٩٣٧م)، ص ٨.
- ٢٤- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، (القاهرة: ١٣٤٩هـ)، ص ٧.
- ٢٥- هرنشو: علم التاريخ، ص ٣ - ٤.

26-Fling, F.M. : The Writing of History, An Introduction to Historical Method, New Haven, Yale Un. Press, 1926, p. 20.

٢٧-هرنشو: علم التاريخ، ص ٦ - ٧.

٢٨-هرنشو: علم التاريخ، ص ١٢ - ١٣ .

٢٩-د. جميل موسى النجار: البحث التاريخي ... رؤى لصياغة منهج موضوعي (تاريخ العراق العثماني إنموذجا).

30- Fling : op. cit, p.51

31-Fling : op. cit, p. 52 .

32-Fling : op. cit, p. 57 – 59.

٣٣- وإنسجاماً مع هذا التوجه دعا بيت الحكمة - ممثلاً برئيس مجلس أمنائه الأستاذ الدكتور شمران سركال العجلي - للقيام بتنفيذ مشروعه الإستراتيجي التاريخي من أجل تحديث منهج كتابة التاريخ، على وفق رؤية بحثية جديدة تعتمد الموضوعية والتفتح والمرونة والحوار الموضوعي البناء بعيداً عن التعصب والتزمّت وإنكار الرأي الآخر .

٣٤- حتى لا يُتهم ويُنتقد الكتاب بإنغلاقه وإقتصاره على المسائل ذات الطابع المحلي (القطري) لذا يجب الإحاطة والتنويه بكل ما له علاقة بالمسائل القومية - إن وجدت - عند مناقشة فقرات هذا الكتاب.

35-Langlois and Seignobos : op. cit. p. 199 .

36-Fling : op. cit. pp. 114 – 117 .

37-Langlois and Seignobos : op. cit. pp. 234 – 236

٣٨- جورج فيلهلم فريدريش هيغل (١٧٧٠ - ١٨٣١م) الفيلسوف الألماني. من مؤلفاته: (أصول القانون) (فلسفة الدين) (علم المنطق) (فلسفة التاريخ). والتاريخ عنده هو تاريخ الفكر الإنساني وقسم التاريخ ثلاث دورات أو مراحل: المرحلة الشرقية والمرحلة الكلاسيكية والمرحلة الجرمانية، ولكل مرحلة رسالة تؤديها.

٣٩- تيودور مومسون (١٨١٧ - ١٩٠٣م) المؤرخ والأركيولوجي الألماني. ومن آثاره: (تاريخ روما) (القانون الدستوري الروماني). أمتاز بدقته في البحث والتحري وفي استنتاجاته وتعميماته وفي تتبع آثار الفكر الإنساني في الحياة السياسية والاجتماعية. وحصل على جائزة نوبل في الآداب سنة ١٩٠٢م .

٤٠- جول ميشليه (١٧٩٨ - ١٨٧٤م) المؤرخ الفرنسي، من مؤلفاته: (تاريخ فرنسا) (تاريخ الثورة الفرنسية). وله أعمال أدبية تمتاز بأسلوبها الوجداني مثل (الجبيل) (العصفور).

٤١- ينظر: كتاب منهج البحث التاريخي، د. حسن عثمان .

٤٢- د. نوري عبد الحميد خليل، تاريخ العراق من نهاية الحكم العباسي الى بداية الاحتلال العثماني .

المحتويات

لماذا بيت الحكمة يضطلع بهذا المشروع الإستراتيجي الكبير..... ٣ - ٨	
رؤية بيت الحكمة في المعايير الأساسية لمنهجه المقترح في الكتابة التاريخية..... ٩ - ٢٦	
الفصل الأول: المنهج البحثي المقترح من المؤرخين العراقيين في بيت الحكمة لكتابة تاريخ العراق القديم وحضارته..... ٢٧ - ٦٧	
ما منهج البحث التاريخي القديم عند المؤرخين؟..... ٢٧ - ٣١	
أساليب التدوين التاريخي القديم وتطورها..... ٣١	
مصادرنا الأساسية في كتابة التاريخ القديم..... ٣٢ - ٤٤	
أهمية منهج كتابة تاريخ الآثار والسياحة - العراق إنموذجاً..... ٤٥ - ٥٩	
ملاحظات عامة على التركيب والعرض التاريخي..... ٥٩ - ٦٤	
العلوم المساعدة التي يستعين بها الباحث التاريخي..... ٦٤ - ٦٧	
الفصل الثاني: منهج بيت الحكمة البحثي في التاريخ الإسلامي والحضارة..... ٦٩ - ١٠٢	
أهم صفات المؤرخ في التاريخ الإسلامي وحضارته من وجهة نظر بيت الحكمة..... ٨٤ - ٩١	
منهج كتابة تاريخ العلوم عند العرب..... ٩١ - ١٠٢	

الفصل الثالث: مقترح منهج بيت الحكمة البحثي في التأريخ الحديث

والمعاصر ١٥٣-١٠٣

معنى التاريخ..... ١٠٩-١٠٣

العناصر الأساسية في مؤرخ التأريخ المعاصر..... ١١٣-١١٠

أهمية دراسة التاريخ العثماني..... ١٢٥-١١٣

نقد الأصول والوثائق التاريخية..... ١٣٢-١٢٦

نحو إقامة مشروع كتاب في: ١٣٩-١٣٣

(منهج كتابة تاريخ العراق المعاصر على وفق رؤية بيت الحكمة)

منهجية أثبات الحقائق التاريخية في التأريخ الحديث

والمعاصر..... ١٥٣-١٣٩

التعليل والأيضاح: بعض الآراء الميثاقية، الطريقة المقارنة أسباب

الحوادث الخاصة، أسباب وراثية..... ١٦١-١٥٤

منهج كتابة تاريخ العراق: من نهاية الحكم العباسي الى بداية الاحتلال

العثماني..... ١٦٦-١٦٣

الهوامش..... ١٧١-١٦٧

المحتويات ١٧٤-١٧٣

هذا الكتاب

تماشياً وسير العمل بالمشروع
الاستراتيجي التاريخي لبيت الحكمة (تحديث
منهج كتابة التاريخ)، والذي يهدف إلى الاهتمام
بمصياغة أو تحديث منهج بحثي جديد وأنه من
الموضوعية بمكان ونحن نشهد تطورات
ومتغيرات ملحوظة في مجال حرية الفكر وإبداء
الرأي والحوار مع الآخر، فإنه من الموضوعية
أن نعيد بناء أهم تكوين ثقافي وحضاري يرثه
الفرد (أي فرد) بدءاً من عائلته إلى عشيرته
ومذهبه وجنسه ودينه، على وفق طريقة بحث لا
تتكرر للماضي أو تحدده بزوايا ضيقة
وبموروث اعتادت عقولنا على قراءته والبحث
فيه. جاء هذا الكتاب ليبين رؤية بيت الحكمة
حول الأساس المطلوب وضعه وبنياته من قبل
المختصين في هذا المجال لتحديث منهج كتابة
التاريخ، فتكون منهجية تعتمد الموضوعية
فلسفة في السرد التاريخي.

Bibliotheca Alexandrina



1168876

■ بيت الحكمة/ جمهورية العراق- بغداد

■ هاتف/ ٤١٤٠٠١٥ / ص.ب. ٥٣٦٤٠

■ Email: baytal_hikma@yahoo.com

Info@baytulhikmairaq.org

■ رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق (٢٩) لسنة ٢٠٠٩

■ المطبعة الوطنية - بغداد

■ تصميم الغلاف/ عمر عادل عباس